

توطين صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية وقدرتها التنافسية

دراسة تطبيقية

على الشركة السعودية للصناعات الدوائية
خلال الفترة من (٢٠٠٥ م - ٢٠١٧ م)

محمد بن عبد الله فيصل الجهني



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(٠٣٢)

كلية الشريعة

قسم الاقتصاد الإسلامي

توطين صناعة الدواء في المملكة العربية
السعودية وقدرتها التنافسية
(دراسة تطبيقية على الشركة السعودية
للصناعات الدوائية)
خلال الفترة من (٢٠٠٥ م - ٢٠١٧ م)

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية في الاقتصاد الإسلامي (الدكتوراه)

إعداد الطالب

مُحَمَّد بن عبد الله فيصل الجهني

إشراف

د/موسى مُحَمَّد الطيب علقم

العام الجامعي

١٤٤٠-١٤٤١ هـ



المقدمة

أبدأ بحمد الله أولاً وأخيراً على ما أنعم ووفق وأصلي وأسلم على الرحمة المهداة والسراج المنير نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تشكل الصناعة رافداً مهماً، ومحوراً رئيساً في عملية التنمية، وذلك لما تقوم به من دور محوري في البناء الهيكلي للاقتصاد يتعلق بتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، وزيادة حجم الاستثمار ورفع مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية، وتحقيق قيمة مضافة حقيقية للنتائج المحلى الإجمالي، بالإضافة إلى دورها في زيادة فرص العمل وتشغيل العمالة الوطنية، وكذلك دورها في إحلال الواردات وتحسين موقف الصادرات.

وقد شهد القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية تطوراً مطرداً، حقق خلالها العديد من الانجازات، من خلال الدعم السخي من حكومة المملكة العربية السعودية، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، وقد اشتملت جهود الدعم على إنشاء البنية التحتية اللازمة للصناعة، وإنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ومدن صناعية أخرى في عدة مناطق، بالإضافة إلى إنشاء صندوق التنمية الصناعية للمساهمة في تطوير القطاع الصناعي الخاص.

وفي إطار الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي، أولت الدولة قطاع الصناعات الدوائية اهتماماً خاصاً من خلال، العمل على توطین صناعة الدواء عبر سلسلة من التنظيمات والتسهيلات الهادفة إلى تشجيع الصناعة الدوائية الوطنية، ومن خلال تقديم القروض الميسرة بدون فوائد، وتخفيض كلفة الماء والكهرباء، خصوصاً وأن المملكة تشهد نمواً اقتصادياً كبيراً، وزيادة مطردة في عدد السكان، وارتفاع أعداد الزائرين من الحجاج والمعتمرين، الأمر الذي تزيد معه الحاجة إلى توفير خدمات صحية وقائية وعلاجية، في مقدمتها الحاجة إلى الدواء، تستجيب للطلب العالي عليها، خاصةً وأن المملكة، وهي تسعى إلى توفير الدواء بمستوى عالي من الكفاءة والجودة، تلجأ إلى الاستيراد، حيث يتم تأمين ما نسبته ٨٥% من الحاجة الدوائية



من الخارج، مما يكلفها بلايين الريالات لتوفير الدواء، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية لديها من المقومات التي تمكن من قيام صناعة دوائية وطنية، سواء على مستوى قوتها في دعم البحث العلمي، أو على مستوى الإمكانيات، التي تكفل إقامة صناعة دوائية قادرة على المنافسة.

لقد أسفرت جهود توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية عن قيام العديد من الشركات التي تعمل في إنتاج الدواء محلياً وتوفيره في الأسواق، بل وتصدره إلى الخارج، وتعتبر الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية من كبرى الشركات في المملكة العربية السعودية، وعلى مستوى عالي من الجودة والكفاءة في مجال تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، غير أن التحدي الأكبر أمام صناعة الدواء الوطنية إنما تتمثل في القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، حيث تواجه بمنافسة حادة من قبل المنتجات الدوائية الأجنبية، الأمر الذي يتطلب العمل على رفع القدرة التنافسية لها من حيث عنصري الجودة والتكلفة.

لما تقدم رأيت أن أتناول هذا الموضوع بالبحث تحت عنوان توطین صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية و قدرتها التنافسية (دراسة تطبيقية على الشركة السعودية للصناعات الدوائية) خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٧).

أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع من خلال الآتي:

١- بيان أهمية ومبررات التوطین الصناعي في المملكة العربية السعودية بشكل عام

، وأهمية توطین الصناعة الدوائية على وجه الخصوص .

٢- الوقوف على الجهود المبذولة لتوطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية

السعودية وإبراز نتائجها.

٣- أهمية دراسة وضع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية ومؤشرات

قدرتها التنافسية.



أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع للبحث فيه للآتي:

- ١- أهمية الموضوع على النحو الذي سبق توضيحه .
- ٢- ملاحظة الباحث من خلال قراءاته لحجم الاستيراد الكبير للدواء مع وجود صناعات دوائية وطنية أثار التساؤلات لديه حول واقع تلك الصناعة وقدرتها التنافسية.
- ٣- عدم وجود دراسة علمية تتعلق بتوطين صناعة الدواء وقدرتها التنافسية في المملكة العربية السعودية.
- ٤- رغبة الباحث في إجراء دراسة علمية تتعلق بصناعة الدواء في المملكة العربية السعودية تغطي الجانب الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول مسألة توطين الصناعات الدوائية في المملكة العربية السعودية، ومدى توفر مقومات نجاحها فيها، والتحديات التي تواجهها، ونتائج الجهود المبذولة في هذا المجال، ومدى قدرة تلك الصناعة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. وتظهر مشكلة البحث بشكل أكثر وضوحاً من خلال التساؤلات التالية:

- ١- ما المقصود بالتوطين الصناعي للأدوية؟ وما أهميته ومقوماته وأهدافه؟
- ٢- ما أهمية ومبررات توطين صناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية؟ وما مدى توفر مقوماته؟
- ٣- ما واقع توطين صناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية؟ وما الجهود المبذولة في هذا الإطار وما نتائجها؟
- ٤- ما هي التحديات التي تواجه توطين صناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية؟



٥- إلى أي مدى تستطيع الصناعة الوطنية في مجال الدواء منافسة الأدوية المستوردة؟

٦- ما هي العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للصناعة الدوائية الوطنية؟

٧- ما هي قدرة الشركة السعودية للصناعة الدوائية في توطين الدواء وتوفيره للسوق المحلي والعالمي؟

فرضيات البحث:

يعمل البحث على اختبار صحة عدة فرضيات ،هي:

١- هناك عوامل اقتصادية تقتضي توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية.

٢- تتأثر الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية بمجموعة من التحديات التي تحد من توسعها.

٣- الدعم الحكومي المتنوع يعزز من قدرة الصناعة الدوائية على مواجهة تحدياتها.

٤- القدرة التنافسية للصناعة الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية قدرة محدودة.

٥- الشركة السعودية للصناعات الدوائية تمثل نموذجاً للصناعة الوطنية التي تمتلك القدرة على المنافسة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

١- دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في مجال توطين صناعة الدواء.

٢- الوقوف على واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها.



٣- إبراز الدور الحكومي في توطين وتطوير صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية.

٤- التعرف على مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة الوطنية في مجال التصنيع الدوائي والعوامل المؤثرة فيها.

٥- الوقوف على مدى مساهمة الشركة السعودية للصناعات الدوائية في توطين وتطوير صناعة الدواء ومدى قدرتها التنافسية.

حدود البحث:

١- الحدود الموضوعية: توطين صناعة الأدوية وقدرته التنافسية.

٢- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية والشركة السعودية للصناعات الدوائية.

٣- الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة (٢٠٠٥ م - ٢٠١٧ م).

الدراسات السابقة:-

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك على النحو التالي:

الدراسة الأولى: تأثير الاندماج على تنافسية الصناعات الدوائية الأردنية، أمين عبداللطيف محمود جابر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية-كلية الاقتصاد، (٢٠٠٣م):

هدفت تلك الدراسة إلى إلقاء نظرة عامة على وضع صناعة الدواء في الأردن، والتعرف على مساهمتها في الاقتصاد الأردني، ودراسة أثر الاندماج المتوقع بين شركتين أو أكثر في الوضع التنافسي لتلك الشركات.

وقد تمت دراسة أثر الاندماج، ممثلاً بالزيادة التي تطرأ على رأس المال المستثمر في مجوداتها، وبالزيادة في عدد العاملين فيها نتيجة الاندماج، على كمية إنتاج الشركة، ثم دراسة التغير في الكمية المنتجة في متوسط تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة



وبالتالي في أسعار الوحدات المنتجة والتي تعكس بدورها التغير في المقدرة التنافسية
السعرية للشركة.

واستخدمت الدراسة المنهج القياسي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن صناعة الدواء في الأردن تتمتع
بوفورات الحجم الكبير وأن للاندماج آثاراً إيجابية على قدرة الشركة في زيادة كمية
الإنتاج وتخفيض التكاليف.

يتمثل الفرق بين دراستي وتلك الدراسة في الآتي :

١- من حيث الموضوع: ركزت تلك الدراسة على تأثير الاندماج بين الشركات
على تنافسية الصناعة الدوائية، بينما ركزت دراستي على توطين صناعة الدواء
وقدرتها التنافسية.

٢- اختلاف المشكلة والمنهج المستخدم في كل الدراستين .

٣- من حيث الحدود الزمانية: لا تغطي تلك الدراسة فترة زمنية محددة، بينما
دراستي تغطي الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

٤- من حيث الحدود المكانية تتعلق تلك الدراسة بالأردن، بينما تتعلق دراستي
بالمملكة العربية السعودية.

**الدراسة الثانية: الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل
الانفتاح الاقتصادي، عبد الحكيم عبد الله النصور، رسالة دكتوراه مقدمة إلى
جامعة تشرين، (٢٠٠٩م):**

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أثر عوامل تعزيز التنافسية وفق نموذج
بورتر في التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، اعتمد الباحث
على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين
السياسات التسويقية التي تتبناها شركات الأدوية الأردنية والأداء التنافسي لشركات
الأدوية الأردنية، ووجود علاقة إيجابية بين كلٍ من: ظروف الإنتاج العامة وسياسات



الإنتاج المتبعة، وتبني مفهوم الجودة الشاملة (عناصر ظروف الإنتاج)، والأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية.

وكذلك تبين وجود علاقة إيجابية بين كلٍ من: وضع الصناعات التزويدية السائد في السوق، وتوجهات وسياسات الشركة تجاه الصناعات التزويدية والأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية.

يتمثل الفرق بين دراستي وتلك الدراسة في الآتي :

١- من حيث موضوع الدراسة: تتعلق تلك الدراسة بالأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، بينما موضوع دراستي يتعلق بتوطين الصناعات الدوائية وقدرتها التنافسية.

٢- من حيث الحدود الزمانية: لا تغطي تلك فترة زمنية محددة، بينما في دراستي غطت الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

٣- من حيث الحدود المكانية تتعلق تلك الدراسة بالأردن، بينما تتعلق دراستي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الثالثة: الصناعات الدوائية و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني،

علا بهجة إبراهيم، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة تشرين، (١٩٩٠م):

هدفت تلك الدراسة إلى دراسة واقع الصناعات الدوائية الأردنية، وتقدير الطلب على المنتجات الدوائية الأردنية، وتقييم أداء شركات الأدوية الأردنية من خلال استخدام مفهوم العائد على الاستثمار، ونسبة هامش الربح، معدل دوران الموجودات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدد من أبرزها، أن أهم محددات الطلب على الدواء تكمن في الدخل، ازدياد عدد السكان، وليس للسعر دور كبير في حجم الطلب.

ويتمثل الفرق بين دراستي وتلك الدراسة في الآتي :



١- من الناحية الموضوعية ركزت تلك الدراسة على تفعيل دور الصناعات الدوائية في الاقتصاد الوطني من خلال الاندماج والتكامل، بينما تركزت دراستي على توطيد صناعة الدواء ومدى قدرتها التنافسية .

٢- من حيث الحدود الزمانية لا توجد فترة زمنية محددة تغطيها تلك الدراسة، بينما في دراستي الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

٣- من حيث الحدود المكانية تتعلق الدراسة بسوريا، بينما تتعلق دراستي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الرابعة: الصناعات الدوائية في الأردن، نسيم رحاحلة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد، جامعة اليرموك،، ١٩٩٧م:

هدفت تلك الدراسة إلى تحليل آثار حقوق الملكية الفكرية الخاصة وبراءات الاختراع والتي تفرضها الاتفاقيات الدولية الحديثة على صناعة الدواء في الأردن، وقد قام الباحث بتقدير دالة قياسية للطلب على صادرات الدواء الأردنية خلال الفترة (١٩٧٥م - ١٩٩٥م)، وقد استخدم المنهج القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أن الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الاقتصاد الأردني تمثل في تزايد العجز في الميزان التجاري الأردني، وتراجع مساهمة الإنتاج الدوائي في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض فرص العمل في هذا القطاع، وارتفاع مستوى الأسعار في السوق الأردني، أما الأثر الإيجابي فقد أدى تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية إلى زيادة صادرات الأردن الموافقة لحقوق الملكية الفكرية.

وتمثل الفرق بين دراستي وتلك الدراسة في الآتي :

١- تتعلق تلك الدراسة بالآثار المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية على صناعة الدواء، بالتركيز على حقوق الملكية وبراءات الاختراع، بينما دراستي تتعلق بتوطيد صناعة الدواء محلياً وقدرتها التنافسية.



- ٢- اختلاف منهج الدراسة ومشكلة البحث في كلا الدراستين .
- ٣- من حيث الحدود الزمانية فإن تلك الدراسة تغطي الفترة ١٩٧٥م-١٩٩٥م، بينما دراستي تغطي الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.
- ٤- من حيث الحدود المكانية تتعلق الدراسة بالأردن، بينما تتعلق دراستي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الخامسة: تحليل العوامل المؤثرة على جودة المنتجات الدوائية الأردنية للفترة (١٩٩٠م - ٢٠٠٢م)، إسحاق محمود العبادي رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الاقتصاد، للجامعة الأردنية، (٢٠٠٤م).

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على نظام الجودة في صناعة الدواء في الأردن، وإبراز دور أقسام البحث والتطوير للنهوض بالصناعات الدوائية، وكذلك تحديد دور نظام المعلومات الراجعة في تحسين جودة صناعة الدواء في الأردن، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تؤثر على جودة المنتج النهائي هي: (مواد التعبئة والتغليف، نظام المعلومات الراجعة، جودة التوليفة، جودة العمليات لتصنيعه)، وإن مستوى البحث والتطوير في الشركات الأردنية الدوائية يقتصر على عملية تقليد وتطوير الأدوية الموجودة في السوق، كما أظهرت الدراسة وجود أنظمة رقابية فعالة على الجودة لدى الشركات الدوائية .

ويتمثل الفرق بين دراستي وتلك الدراسة في الآتي :

- ١- ركزت تلك الدراسة على العوامل التي تؤثر على نظام الجودة في صناعة الدواء في الأردن، بينما تركز دراستي على توطین صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية ومدى قدرتها التنافسية.
- ٢- من حيث الحدود المكانية تتعلق الدراسة بالأردن، بينما تتعلق دراستي بالمملكة العربية السعودية.



٣- من حيث الحدود الزمانية فإن تلك الدراسة تغطي الفترة ١٩٩٠م-٢٠٠٢م، بينما دراستي تغطي الفترة الزمنية من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

الدراسة السادسة: دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات الدوائية في المملكة العربية السعودية، أريج الفيومي رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، (٢٠٠٦م).

هدفت تلك الدراسة إلى معرفة آثار اتفاقيات التجارة العالمية على الصناعات الدوائية بشكل عام، والانعكاسات المتوقعة لاتفاقية حماية الملكية الفكرية على صناعة الدواء بشكل خاص، وكذلك الحقوق والفرص المتاحة للدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية والتي يمكن استغلالها لإنتاج وتصنيع بعض الأدوية المتمتعة بحماية حقوق الملكية الفكرية، مدى التزام مصانع الأدوية السعودية بالمعايير والمواصفات العالمية واقع الدواء في السعودية، وكذلك الاستراتيجية المناسبة للمصانع السعودية التي تمكنها من مواجهة تحديات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن من الآثار المتوقعة من تطبيق بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على صناعة الدواء السعودي هو إضعاف قدرات البحوث والتطوير، حيث يستحيل في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الاستفادة الصناعية، بأي اكتشاف يكون قد سبق اكتشافه هو تسجيله بواسطة الغير ولمدة عشرين عاماً، وبالتالي فإنه يمكن الاستفادة باكتشافات بحثية أو تطويرية يكون اكتشافها أمراً محتوماً في سياق تقدم الزمن، وهذا القيد قد يتحول إلى سبب من أسباب تدهور وتراجع صناعة الدواء، حيث يكون الخيار أمام أنشطة البحوث الدوائية إما بالتفوق على بحوث الشركات العالمية أو التوقف.



ويتمثل الفرق بين دراستي وتلك الدراسة في الآتي :

١- ركزت تلك الدراسة على جانب واحد وهو التعرف على الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية والانعكاسات المتوقعة لاتفاقية حماية الملكية الفكرية بشكل خاص على صناعة الدواء ومن ثم تقييم هذه الآثار، وأما دراستي فتركز على توطين صناعة الدواء وسد فجوة الطلب المحلي في المقام الأول ثم تصديره في المقام الثاني.

٢- اختلاف مشكلة البحث في كلا الدراستين.

٣- لا يوجد تطبيق على حالة معينة في تلك الدراسة ،بينما في دراستي يجري التطبيق على الشركة السعودية للصناعات الدوائية.

٤- من حيث الحدود الزمنية لا توجد فترة محددة تغطيها تلك لهذه الدراسة ،بينما تغطي دراستي الفترة الزمنية ما بين ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.



تقسيم البحث

يتكون البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة فصول ، وخاتمة ، وفهارس، وذلك

على النحو التالي:-

المقدمة وتشتمل على:

١- أهمية الموضوع

٢- أسباب اختيار الموضوع

٣- مشكلة البحث

٤- تساؤلات البحث

٥- فروض البحث

٦- أهداف البحث

٧- حدود البحث

٨- الدراسات السابقة

٩- تقسيم المشروع البحثي

١٠- منهج البحث



التمهيد: الأطر النظرية لتوطين الصناعة والقدرة التنافسية. وفيه مبحثان .:

المبحث الأول: توطين الصناعة: المفهوم والمقومات، والأهمية، والأهداف وفيه

مطلبان:-

المطلب الأول: مفهوم ومقومات توطين الصناعة، وفيه فرعان:-

الفرع الأول: مفهوم توطين الصناعة.

الفرع الثاني: مقومات توطين الصناعة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف توطين الصناعة. وفيه فرعان:-

الفرع الأول: أهمية توطين الصناعة.

الفرع الثاني: أهداف توطين الصناعة.

المبحث الثاني: القدرة التنافسية مفهومها وعناصرها، وفيه مطلبان:-

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها بالنسبة للصناعة، وفيه فرعان:-

الفرع الأول: مفهوم القدرة التنافسية.

الفرع الثاني: أهمية القدرة التنافسية بالنسبة للصناعة الدوائية.

المطلب الثاني: عناصر القدرة التنافسية ومؤشراتها، وفيه فرعان:-

الفرع الأول: عناصر القدرة التنافسية.

الفرع الثاني: مؤشرات القدرة التنافسية.

الفصل الأول: طلب وعرض الدواء في المملكة العربية السعودية وأهمية توطين صناعته،

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: طلب وعرض الدواء في المملكة العربية السعودية. وفيه مطلبان:-

المطلب الأول: حجم الطلب على الدواء في السوق السعودي.

المطلب الثاني: حجم عرض الدواء في السوق السعودي.



المبحث الثاني: الاستراتيجية الدوائية في المملكة العربية السعودية، وفيه ثلاثة

مطالب:-

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للدواء.

المطلب الثاني: السياسة الدوائية.

المطلب الثالث: مصادر توفير الدواء.

المبحث الثالث: أهمية توطین الصناعة الدوائية ومبرراته، وفيه ثلاث مطالب:-

المطلب الأول: اهتمام المسلمون بالصناعة الدوائية.

المطلب الثاني: أهمية توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: مبررات توطین الصناعة الدوائية.

الفصل الثاني: واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية وجهود توطینها. وفيه

مبحثان:-

المبحث الأول: واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، وفيه ثلاث

مطالب:-

المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة الدوائية.

المطلب الثاني: تطور حجم الصناعة الدوائية.

المطلب الثالث: مشكلات الصناعة الدوائية.

المبحث الثاني: جهود توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية

ونتايجها، وفيه أربعة مطالب:-

المطلب الأول: مقومات الصناعة الدوائية.

المطلب الثاني: تحديات الصناعة الدوائية.

المطلب الثالث: جهود توطین الصناعة الدوائية.

المطلب الرابع: نتائج جهود توطین الصناعة الدوائية.



الفصل الثالث: المؤشرات الاقتصادية والتنافسية للصناعة الدوائية، في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالدواء، وفيه أربعة مطالب:-

المطلب الأول: نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٧).
٢٠١٧.

المطلب الثاني: نسبة واردات الدواء إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٧).
٢٠١٧.

المطلب الثالث: مؤشر التكاليف الإنتاجية للدواء (٢٠٠٥-٢٠١٧).

المطلب الرابع: مؤشر الحصة السوقية للصناعات الدوائية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠١٧).
٢٠١٧.

المبحث الثاني: أهمية البيئة التنافسية للصناعة الدوائية ونسب مؤشراتهما في المملكة

العربية السعودية وأساليب تحقيقها، وفيها أربعة مطالب:-

المطلب الأول: أهمية تنافسية الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية. وفيه

فرعان:-

الفرع الأول: أهمية تنافسية الصناعة الدوائية.

الفرع الثاني: أساليب تحقيق تنافسية الصناعة الدوائية.

المطلب الثاني: الميزة التنافسية للصناعة الدوائية ومتطلبات القدرة التنافسية، وفيه

ثلاثة فروع:-

الفرع الأول: الميزة التنافسية للصناعة الدوائية.

الفرع الثاني: متطلبات القدرة التنافسية للصناعة الدوائية.

الفرع الثالث: دور الميزة النسبية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة

الدوائية.



المطلب الثالث: البيئة التنافسية للصناعة الدوائية.

المطلب الرابع: نسب مؤشرات التنافسية للصناعة الدوائية، وفيه ثلاثة فروع:-

الفرع الأول: نسب مؤشر الربح (٢٠٠٥-٢٠١٧).

الفرع الثاني: نسب مؤشر تكلفة الإنتاج (٢٠٠٥-٢٠١٧).

الفرع الثالث: نسب مؤشر الحصة السوقية. (٢٠٠٥-٢٠١٧).

الفصل الرابع: الدور الحكومي وأثره في دعم تنافسية الصناعة الدوائية، في المملكة

العربية السعودية، وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: سياسات تعزيز تنافسية سوق الدواء، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: سياسات تحرير سوق الدواء.

المطلب الثاني: سياسة التسعير وتسجيل الدواء المحلي، وفيه فرعان:-

الفرع الأول: سياسة تسعير الدواء .

الفرع الثاني: سياسة تسجيل الدواء المحلي.

المطلب الثالث: سياسة الدعم غير المباشر ، وفيه فرعان.

الفرع الأول: سياسة التحفيز المعنوي.

الفرع الثاني: سياسة التوجيه المصلحي.

المبحث الثاني: الدور الحكومي في معالجة المشكلات الاقتصادية للصناعة

الدوائية. في المملكة العربية السعودية، وفيه مطلبان:-

المطلب الأول: الدور الحكومي في معالجة المشكلات الاقتصادية لصناعة الدواء.

المطلب الثاني: الدور الحكومي في معالجة المشكلات المرتبطة بالاتفاقيات

الدوائية.



المبحث الثالث: أثر الدعم الحكومي على تنافسية الصناعة الدوائية، وفيه

مطلبان:-

المطلب الأول: حجم الدعم الحكومي في الصناعة الدواء خلال

الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧.

المطلب الثاني: نتيجة الدعم الحكومي على زيادة القدرة التنافسية

للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧.

الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية على الشركة السعودية للصناعات الدوائية

، وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: نشأة وتطور وإنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية، وفيه

ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: نشأة الشركة وتطورها.

المطلب الثاني: حجم إنتاجها من الدواء (٢٠٠٥-٢٠١٧).

المطلب الثالث: تحليل بيانات حجم الإنتاج (٢٠٠٥-٢٠١٧).

المبحث الثاني: أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة في القيمة المضافة والعائد على

الاستثمار، وفيه أربعة مطالب:-

المطلب الأول: أداء مؤشر نموذج القيمة المضافة في الشركة.

المطلب الثاني: أداء مؤشر معدلات العائد على الاستثمار في الشركة.

المطلب الثالث: أداء مؤشر نمو الحصة السوقية للشركة.

المطلب الرابع: أداء مؤشر نمو المبيعات للشركة.



المبحث الثالث: أثر المؤشرات التنافسية للشركة على سوق الدواء، وفيه أربعة

مطالب:-

المطلب الأول: أثر مؤشر التنافسية على اختراق أسواق جديدة. (٢٠٠٥ - ٢٠١٧).

المطلب الثاني: أثر مؤشر التنافسية على ابتكار منتجات جديدة. (٢٠٠٥ - ٢٠١٧).

المطلب الثالث: أثر مؤشر التنافسية على المكانة المميزة للشركة. (٢٠٠٥ - ٢٠١٧).

المطلب الرابع: أثر مؤشر التنافسية على تنوع أساليب العمل. (٢٠٠٥ - ٢٠١٧).



الخاتمة، وتشتمل على النتائج والتوصيات :.
الفهارس العامة. وذلك على النحو التالي:-

١- فهرس الكلمات الغريبة.

٢- فهرس المصطلحات العلمية.

٣- فهرس الأعلام.

٤- فهرس المصادر والمراجع.

٥- فهرس الموضوعات.



منهج البحث

- ١- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تم جمعها من المصادر الثانوية المنشورة الصادرة من الجهات الرسمية والمتمثلة في تقارير هيئة الغذاء والدواء، وتقارير وزارة الصحة، وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي وتقارير هيئة الإحصاء، وتقارير الشركة السعودية للصناعات الدوائية .
- ٢- قام الباحث بالعرض المفصل والدقيق للبيانات والإحصاءات المتعلقة بكل جوانب الدراسة.
- ٣- قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي (الجداول الإحصائية ، النسب المئوية) .
- ٤- نسبة الأقوال إلى مصادرها الأصلية؛ إلا ما كان منقولاً عن مصدر آخر مفقود، أو تعذر الوصول إليه، فقد تم توثيقه من المصادر الأخرى.
- ٥- تمت الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في البحث عند أول موضع ورد فيه ذكر العلم، مع مراعاة الاختصار في الترجمة بما يؤدي الغرض .
- ٦- تم التعريف بالكلمات والمصطلحات الغريبة الواردة في البحث .
- ٧- تم وضع الفهارس العلمية كما هو موضح في الخطة .



تعد الصناعة بمختلف مجالاتها من أهم القطاعات الإنتاجية التنامية في الاقتصاديات الحديثة، حيث تسعى كل الدول جاهدة لتطوير هيكلها الاقتصادية من خلال تنمية قطاعها الصناعي عبر إنشاء وإقامة الصناعات الحديثة التي تتوفر فيها مقوماتها، وعبر تطوير الصناعات التقليدية القائمة فيها، وقد اكتسبت الصناعة عبر الزمن أهمية كبيرة جعلت كافة الدول تتسابق على توطينها، وتحسين قدرتها التنافسية محلياً ودولياً، خصوصاً بعد التطور الصناعي الذي أدى إلى ظهور العولمة الاقتصادية والتنافسية الصناعية، كعوامل مؤثرة في نمو الصناعات الوطنية واستمراريتها.

المبحث الأول: توطين الصناعة: المفهوم والمقومات، والأهمية والأهداف :- في هذا المبحث يتم التعرف على مفهوم توطين الصناعة ومقوماتها، وأهميته من الناحية الاقتصادية، والأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال العمليات المتعلقة به

المطلب الأول: مفهوم ومقومات توطين الصناعة:-

الفرع الأول: مفهوم توطين الصناعة.

لتحديد مفهوم توطين الصناعة لابد من الوقوف على معنى كل من التوطين و الصناعة من حيث اللغة والاصطلاح، وذلك من خلال التعريفات المتعلقة بهما.

أولاً: التعريف اللغوي لتوطين الصناعة :-

١/ التعريف اللغوي للتوطين.

وردت كلمة (توطين) في اللغة بعدة معاني :



ففي القاموس المحيط وطنّ نفسه على الأمر توطيناً: مهدها لفعله وذلكها لذلك، حتى تكون مستعدة له. وفي القاموس المحيط ايضاً. مواطن مكة: مواقفها، ومن الحرب مشاهدتها وتوطين النفس: تمهيدها. (١)

وفي المصباح المنير. وطن نفسه على الأمر توطيناً مهدها لفعله وذلكها. واطنه مواطنة مثل وافقه موافقة وزناً ومعنى. (٢)

وفي مختار الصحاح. فإن (توطين) النفس على الشي كالتمهيد، وقد وردت بنفس المعنى في لسان العرب. (٣)

ويلاحظ أن المعنى في كل التعاريف متقارب ويكاد يتطابق، وأنها مشتقة من الواو والطاء والنون "وطن".

وأما في اللغة الإنكليزية فقد جاءت كلمة (localization) للتعبير عن معنى التوطين والذي يقصد به حصر الشيء في منطقة معينة بالتوطين. (٤)

٢/ التعريف اللغوي للصناعة :-

وردت كلمة (صناعة) في معاجم اللغة بعدة معاني:

-الصنع (بالضم): مصدر قولك صنع إليه معروفًا ، أي فعل له شيئاً.

(١) القاموس المحيط : ج ١، ص ١٢٣٨.

(٢) المصباح المنير : ج ٢، ص ٦٦٤.

(٣) لسان العرب : ج ١٣، ص ٤٥١.

(٤) قاموس انكليزي اكسفورد الناشر اكاديميا بيروت . لبنان. ٢٠٠٤. ص ٣٤١.



والصناعة: حرفة الصانع، وعمله الصناعة. تقول: صنعت فرسي صنعا وصنعة، فهو فرس صنيع. (١)

- (ص ن ع): صنعته اصنعه صنعا. والاسم الصناعة والفاعل صانع والجمع صناع والصناعة عمل الصانع. (٢)

- (الصانع) من يصنع بيديه. ومن يحترف الصناعة و(جمعه) صناع ويُقال امرأة صانعة اليدين ماهرة حاذقة مجيدة في عمل اليدين (جمعة) صوانع. و (التصنيع) أن تجعل الأمة صناعية بالوسائل الاقتصادية ونشر الصناعة فيها. (٣)

- (الصِنَاعَة) حِرْفَة الصَّانِعِ وكل علم أو فن مارسه الإنسان حَتَّى يمهَر فِيهِ وَيُصْبِحَ حِرْفَةً لَهُ (الصناعي) مَا يُسْتَفَادُ بالتعلم من أَرْبَابِ الصناعات، وما ليس بطبيعي. يقال: حرير صناعي. والصناعة (المصدر الصناعي) ما انتهى بياء مشددة وتاء مأخوذا من المصدر كالخصوصية والفروسية أو أسماء الاعيان. (٤)

صَنَّ الشَّيْءَ: قام بصنعه، حسَّنه وزَيَّنَه بالصِنَاعَة "صَنَّ النَّجَّارُ منضدة - صنَّ آلَهُ حديثة" يُصَنَّ نفسه: يقوم على تحسينها وتزيينها. (٥)

وكلمة "الصناعي" مشتقة من كلمة "الصناعة" ومنسوبة إليها، فيقال عامل صناعي: أي يشتغل بالصناعة، ونشاط صناعي أي عمل يتصل بالصناعة، ومنتج صناعي أي ناتج عن الصناعة.

(١) مختار الصحاح، ص ٣١٢.

(٢) المصباح المنير ج ٢ ص ٦٦٥.

(٣) مختار الصحاح، ص ٣١٣.

(٤) المعجم الوسيط مادة صنف، ص ٥٤٥.

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب ٢٠٠٨ م. ج ١ ص ١٣٢٣.



إن جملة ما يفهم من هذه التعريفات لكلمة "صناعة" هي أنها مصدر لفعل أو عمل يقوم به الإنسان تجاه شيء ما ، يترتب عليه أثر على هذا الشيء أو تغير فيه أو في طبيعته . ويستفاد من خلال الربط بين معنى التوطين ومعنى الصناعة في اللغة أن التوطين يمهّد لقيام الصناعة وتهيئتها لتنشأ في مكان وفي موضع معين.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي لتوطين الصناعة:-

يختلف مفهوم توطين الصناعة باختلاف اتجاهات الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين تطرقت كتاباتهم لفكرة توطين النشاط الاقتصادي بمجالاته المختلفة. وفي الواقع فإن أغلب تلك الكتابات تتحدث عن مفهوم يتعلق بمعنى ينصرف إلى تحديد الموطن الأفضل للمشروع الانتاجي ، صناعياً أو زراعياً ، من خلال توفر عناصر معينة ، مثل قيام المشروع بجوار الطرق الرئيسية للمدن أو حول الكثافة السكانية أو الأيدي العاملة أو المواد الخام أو سهولة النقل وغير ذلك .

وفي هذا يرى الفريد فيبر^(١) أن توطين الصناعة، هو تحديد الموطن الأمثل للمشروع ، ويكون من خلال وجود عوامل ومحددات تضبط هذه العملية ، ابتداءً بتكلفة النقل ، وقوة السوق ، وتعظيم الربح.

(١) ولد عالم الاقتصاد الألماني ألفرد فيبر في مدينة إيفورت الألمانية ، سنة ١٨٦٨م ، الف كتابة نظرية التوطين. عام ١٩٠٩م وبدأ مهنته الأكاديمية أستاذاً للاقتصاد في جامعة براغ في الفترة من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٧ ثم انتقل للعمل في جامعة هايدلبرغ في الفترة من سنة ١٩٠٧م توفي فيبر في عام (١٩٢٠) عن عمر يناهز (٥٦) عاماً الصناعة3 issue > acadj > images > lam.edu.ly . تاريخ الدخول ١٠/٦/١٤١٠هـ . ساعة ٥.٣٠ مساءً. ١٩٣٣.



وفي هذا الإطار يرى فيبر أن تكلفة النقل هي أهم عامل من بين هذه العوامل التي يتم على أساسها اختيار موقع صناعة ما، حيث يجب أن تقوم الصناعة في المنطقة التي تكون فيها التكلفة أقل ما يمكن ، وعلى هذا حدد أربعة صور للتوطين الصناعي^(١):

١ - الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات .

٢ - الصناعات الموجهة نحو الأسواق.

٣ - الصناعات الموجهة نحو مصادر الطاقة والمواد الخام.

٤ - الصناعات الموجهة إلى الأيدي العاملة.

أما أوغست لوش^(٢): يرى أن الصناعة تتوطن أكثر إذا حققت أقصى ربح بحيث يزيد العائد منها عن التكلفة، وهذا هو الموقع الأمثل لتوطين الصناعة من وجهة نظره.^(٣)

فيما أوضح فون تونن^(٤): أن هناك خمسة عناصر يمكن من خلالها تحقيق مفهوم التوطين هي: تكلفة الإنتاج، وقيمة المحصول في السوق، وتكلفة النقل، وأجرة العامل ، وريح المزارع

(١) اختيار المواقع الصناعية وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كردستان العراق ، احمد مُجَّد البريفكاني، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العدد ٨٣، ٢٠٠٦م، ص ٢٨.

(٢) اقتصادي ألماني ولد في ١٥ أكتوبر ١٩٠٦ وتوفي في ٣٠ مايو ١٩٤٠م، واشتهر بمساهمته الأساسية في العلوم الإقليمية والاقتصاد الحضري، حصل على الدكتوراه من جامعة بون ولم مؤلف كبير ظهر في عام ١٩٤٠م بعنوان اقتصاديا الموقع.

(٣) التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس ، نظريات وأساليب، مُجَّد جاسم مُجَّدعلي شعبان العاني، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م، ص ٢١٠.

(٤) هو عالم اقتصاد زراعي ألماني، صاحب نظرية الموقع الزراعي في القرن التاسع عشر، عاش بين ٢٤ يونيو ١٧٨٣ - ٢٢ سبتمبر ١٨٥٠، وقد استخدم مزرعته كمصدر للحقائق عن عمله النظري في الاقتصاد الزراعي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة < https://ar.wikipedia.org/wiki/موسوعة_الحرة > ، تاريخ الدخول ١٠/١٠/١٤٤٠هـ ، ساعة ٦.٣٠ مساءً.



لهذه العناصر، ويقع تأثير تلك العناصر على التوطن الزراعي وغيره من المجالات الإنتاجية الأخرى كالصناعة وما إلى ذلك.^(١)

ومن خلال ما ذكر يلاحظ أن التعريفات الثلاثة تشترك في نقاط من أهمها تحقيق الربح وتكلفة النقل والقوة السوقية والموقع الجغرافي .

وعليه يمكن القول إن توطين الصناعة وفقاً لما تقدم هو: تلك العملية الموجهة نحو إقامة أو نقل أو جذب في الصناعة مكان معين من خلال الارتكاز على عناصر وعوامل طبيعية واقتصادية وتقنية بما يتوافق مع البنية الاقتصادية والحضارية والثقافية للمجتمع، تحقيقاً لأهداف الاقتصاد الوطني.

من جانب آخر، وبحسب الكتابات المعاصرة التي تناولت موضوع التوطن (أو التوطن) الصناعي، فإن هنالك عدداً من التعريفات التي تمت لتحديد المفهوم الخاص بهذا المصطلح، منها أنه: يعني قيام صناعة ما في إقليم ما، بحيث تكون لها أهمية نسبية تفوق تلك الأهمية التي تحظى بها الصناعات الأخرى في باقي أنحاء الإقليم، ويعني ذلك اختيار الموقع المناسب للمصنع، وذلك بتعيين الموقع على المستوى الاقليمي والموضع على المستوى المحلي"^(٢)

كذلك هنالك تعريف آخر يحدد مفهوم التوطن الصناعي على أساس أنه "دراسة وتحليل الأسباب والعوامل التي تحدد الموقع الأمثل للمنشأة الصناعية"^(٣).

(١) جغرافية الصناعة من منظور معاصر، د.صبيحي أحمد الدليمي، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع ط.١. ٢٠١٨م. ص ١١٥.

(٢) مدخل إلى جغرافية الصناعة، د.حسن عبدالقادر صالح ، عمان دار الشروق للتوزيع، ١٩٨٥. ص ٢٢٥ .

(٣) الاقتصاد الصناعي ، د.مدحت القرشي ، عمان، دار وائل للنشر، ط ٢، ٢٠٠٥، ص ٦٧ .



ويلاحظ من التعريفين السابقين وجود اتجاهين أساسيين في تحديد مفهوم التوطن (التوطين) الصناعي، يتعلق الاتجاه الأول بتحديد الموطن الأمثل للمشروع الصناعي، وهذا يتوافق مع نظرية الفريد فيبر في هذا الشأن، والتي تهدف إلى تحديد موقع الانتاج الصناعي الذي يضمن وصول نفقات السلع وعناصر الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن. (١)

أما الاتجاه الثاني فينظر إلى مفهوم التوطن (التوطين) الصناعي على أنه تحديد الأسباب التي من خلالها يتم توطين صناعة ما في مكان معين دون غيره أو منطقة بعينها دون غيرها من المناطق، وعليه فإن هذا الاتجاه يشير إلى ارتباط مفهوم التوطن الصناعي بالبحث في الظروف التي على أساسها يتم اختيار موقع الصناعة المعينة، أي البحث في عوامل جذب الصناعة إلى مناطق قيامها. (٢)

ويري الباحث عدم وجود تعارض بين المفهومين من حيث المضمون، فاختيار الموقع الأمثل لقيام صناعة ما إنما يكون من خلال دراسة مدى توفر العوامل المساعدة على نجاح تلك الصناعة في الموقع المراد اختياره، بل يفهم من ذلك وجود ترابط بين المفهومين، بمعنى أن عملية توطين الصناعة في مكان معين تتم على أساس وجود مقومات التوطين فيه.

لقد ارتبطت عملية توطين الصناعة في الدول النامية بالاتجاهات والاستراتيجيات التنموية التي تبنتها تلك الدول، وبعمليات التخطيط التنموي التي استهدفت إحداث تغيير نوعي في البناء الهيكلي لاقتصاداتها، إلى جانب تحقيق أكبر قدر من التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع التنموية، ليس فقط على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية

(١) مدخل إلى جغرافية الصناعة، د.حسن عبدالقادر صالح، عمان، دار الشروق للتوزيع ١٩٨٥. ص ٢٧٨.

(٢) نقلاً: عن الاقتصاد الصناعي، د.حميد جاسم حميد وآخرون، عمان، دار وائل للنشر، ط ٢، ٢٠٠٥. ص ٢٦-٢٥.



فحسب، بل أيضاً على مستوى المناطق والأقاليم المختلفة داخل الدولة،^(١) وفي إطار هذا التوجه اتجهت كثير من الدول النامية، بعد حصولها على الاستقلال مباشرة، منذ أوائل خمسينيات وستينيات القرن العشرين، نحو تنمية وتطوير قطاع الصناعة فيها بتوسيع المصانع القائمة وتطويرها من جهة وبإنشاء صناعات جديدة من جهة أخرى .

وقد اقتضت ضرورات التنمية أن تتبنى الدول النامية استراتيجيات تنموية تهدف إلى إقامة صناعات وطنية تسهم في تحقيق أهداف التنمية، ومن ذلك استراتيجية إحلال الواردات التي تقوم على فكرة العمل على إنتاج بعض سلع الاستيراد، لا سيما السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وذلك عن طريق توطین الصناعات الخاصة بها داخل الدولة، توفيراً للنقد الأجنبي التي تستخدم في استجلابها من الخارج من جهة، وخلقاً لفرص العمل للعمالة الوطنية، والتي تتولد من خلال الاستثمار فيها، من جهة أخرى، وترتبط هذه السياسة بموضوع توطین الصناعة عن طريق ما تنتهي إليه من بناء القدرة الذاتية للصناعة الوطنية في إطار هدفها الأساسي المتمثل في إشباع الاحتياجات المحلية من السلع المصنعة^(٢)، حيث يتيح تطبيق هذه السياسة خلق قاعدة صناعية وطنية متعددة الأنشطة تسمح بتكوين الكوادر الوطنية المؤهلة فنياً واللازمة لتشغيل وصيانة المشروعات الصناعية المتنوعة، ومن ثم تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تنويع صادراته مستقبلاً .

وتشير بعض المصادر إلى أن عدد من الدول العربية اعتمدت هذه السياسة في مراحلها التنموية الأولى، مثل الجزائر ومصر وسوريا والعراق والمغرب والأردن ولبنان.^(٣)

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.٢٥.

(٢) التجارة الدولية - رؤية معاصرة، د. الفاتح محمد عثمان، جدة خوارزم العلمية، ٢٠١٥م، ص ٢٨٤

(٣) اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، د. محمد زهر سعيد السماك، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ٢٣٦.



إن ما تقدم يشير إلى تطور واتساع مفهوم توطين الصناعة في ظل التوجهات التنموية للدول النامية، حيث لم يعد هذا المفهوم مقتصرًا على عملية إختيار الموقع المناسب والأمثل لإقامة المنشأة الصناعية، أو في دراسة أسباب وعوامل جذب الصناعة إلى مكان معين، إنما تجاوز ذلك ليشمل عملية إقامة صناعة وطنية تحل منتجاتها محل السلع المستوردة، وذلك على غرار توطين التقنية، وتوطين الوظائف ونحو ذلك، وهذا المفهوم هو ما تقوم على أساسه هذه الدراسة .

الفرع الثاني: مقومات توطين الصناعة:

تعتمد عملية الصناعة في دولة ما أو مكان ما على وجود عدة مقومات يجب توفرها في تلك الدولة أو ذلك المكان، ومن أهم تلك المقومات:

أولاً- المواد الخام ومصادر الطاقة: يعتبر هذا المقوم من الركائز الأساسية في عملية التوطين الصناعي، حيث تمثل نسبة تكلفتها النسبة الأكبر من إجمالي التكلفة في الصناعات التحويلية، فكلما توفرت المواد الخام والطاقة في بلد ما فإن ذلك أدعى إلى توطين آمن وجيد للصناعة فيه، من خلال تأثيرها في خفض كلفة الإنتاج للبلد التي توجد به، وتجدد الإشارة إلى أن المواد الخام والطاقة ذات استخدامات محدودة، واستخدامها بشكل متعدي أو مفرط يؤدي إلى تضائل هذا المقوم بسبب ارتفاع التكاليف، لذلك يجب الاستخدام الأمثل والكفاء لها، ولا يعني عدم وجودها بالضرورة عدم إمكانية التوطين الصناعي، فتطور وسائل النقل والتكنولوجيا أدى إلى نقلة نوعية فيما يتعلق بتوفير المواد الخام عن طريق جلبها من أماكن توافرها، خصوصًا البلدان التي لا توجد بها، فاليابان مثلاً رائدة في صناعة النسيج ولا تتوفر فيها قطن أو صوف، فهي تستوردهما من الخارج، وفيها صناعات أخرى أيضًا لا تملك مواردها، ولكن هذا لم يمنعها من أن تكون في مصاف الدول الصناعية المتقدمة.^(١)

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.



ثانياً- رأس المال: تحتاج عملية توطين الصناعة إلى رأس المال بشقيه: التشغيلي والثابت، فالأول: يؤمن رواتب العمال والموظفين والسلع الوسيطة والمواد الخام، والآخر يؤمن الآلات والمعدات والأصول الكافية، والفرق بين رأس المال التشغيلي والثابت أن الأول يدخل كله في تكلفة الإنتاج، بينما الآخر لا يدخل منه إلى بقدر الإهلاك، وتمتع الدول المتقدمة بوفرة هذا المقوم بسبب زيادة العوائد المالية فيها، بينما تعاني الدول النامية من ضعف رؤوس الأموال^(١)، التي هي أداة الاستثمار وأساسه^(٢)، ويرى بعض الاقتصاديين أن عدم توفر رأس المال في منطقة الصناعة يعتبر ضئيل التأثير في عملية التوطين مقارنة بغيره، وذلك بسبب سهولة تنقله داخل الدولة الواحدة .^(٣)

ثالثاً- القوى العاملة: يقصد بالقوى العاملة السكان النشيطون اقتصادياً الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٦٠ سنة، ويقصد بالقوى العاملة كأحد مقومات التوطين الصناعي الأيدي الماهرة المدربة، فهي المطلب الأساسي في عملية التوطين، لا سيما إذا كانت منخفضة الأجور، الأمر الذي يضمن قدر من الجودة في الإنتاج إلى جانب انخفاض تكلفته نتيجة انخفاض أجور العمال .^(٤)

رابعاً- السوق: إن الهدف النهائي من قيام الصناعة وتطورها هو إنتاج السلع الصناعية التي تتوفر عليها الطلب، أي الحاجة المدعومة بالقدرة الشرائية، ومن ثم يعتبر تواجد السوق الواسع والكافي لاستيعاب الإنتاج من أهم مقومات قيام وتطور الصناعة، فقد تتوفر مقومات الصناعة الأخرى من المواد الخام اللازمة، الأيدي العاملة، ورأس المال وغيره، لكن أيضاً عدم توفر السوق المناسب قد يكون عقبة أساسية أمام قيام ونجاح الصناعة، والعكس قد يكون

(١) النظرية الاقتصادية-الاقتصاد التحليلي الوحدوي، د. نعمة الله نجيب، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة . ط ٢ . ص ٤٤١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المحقق: عبد الله محمد الدرويش، ج ٢، ص ٥٤

(٣) النظرية الاقتصادية، الاقتصاد التحليلي الوحدوي، مرجع سابق ص ٤٤١ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٤٢ .



توفر السوق بالحجم والقدر المناسب عاملاً حاسماً في قيام ونجاح الصناعة، رغم افتقار الدولة إلى بعض المقومات الأخرى اللازمة لقيام وتطور الصناعة ذاتها، وقد يكون هذا الطلب داخلياً أو محلياً وهو ما يطلق عليه السوق المحلية، كما قد يكون هذا الطلب خارجياً أو أجنبياً، وهو ما يطلق عليه السوق الخارجية أو الأجنبية. (١)

خامساً- توفر خطوط النقل: يعد النقل عاملاً مؤثراً في تحديد مواقع الوحدات الصناعية باتفاق الباحثين في اقتصاديات الموقع، كما يعده البعض الخيار المناسب للحكم على مدى صلاحية التوطين الصناعي من حيث تجمع الخامات وتوزيع المنتجات أكثر من كون النقل عاملاً من عوامل التوطن الصناعي، ويشمل هذا المقوم كل من الطرق والوسائل المختلفة المستخدمة في نقل الإنسان ومنتجاته،^(٢) ومن أهم وسائله التي ترتبط بعملية توطين الصناعة، السكك الحديدية والطرق البرية والسيارات والأنايب والطائرات، وجميع أنواع النقل، وكذلك الأسلاك الكهربائية والمواصلات اللاسلكية.

إن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى موقع المصنع وبالعكس، كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبياً أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع توطنها وإقامتها، ونفقات توزيع الإنتاج ونفقات الحصول على المواد اللازمة للإنتاج هما من الأهمية بمكان بحيث تدعو المنتج إلى اختيار المكان المناسب لإنتاجه بالقرب من الأسواق أو بالقرب من مصدر المادة الخام. (٣)

سادساً- المناخ والتضاريس: يتأثر التوطين الصناعي بالمناخ والتضاريس من عدة نواحي، لما لهما من تأثير على موقع المصنع، فضلاً عن تأثيرهما على عملية التصنيع نفسها، فالصناعات

(١) الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق، ص ٤١

(٢) اقتصاديات المواقع الصناعية، مرجع سابق، ص ١٠٣، ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٣، ص ١٠١.



التي تحتاج إلى نقل مائي لا بد أن تقوم بجانب ممر مائي معتدل، لأنه ليس من المناسب أن يوجد المصنع بجانب ممر مائي جامد من شدة برودة الجو، أو أن يتم توطين مصنع في أماكن احتمال زلازل أو براكين أو منطقة أعاصير وفيضانات.

سابعاً- استثمارات الهياكل الأساسية: تستلزم عملية التصنيع ضرورة توفر الهياكل الأساسية أو ما يسمى بالبناء التحتي، ويشمل ذلك وسائل النقل والمواصلات والجسور والطرق والمطارات والموانئ وشبكات الماء والكهرباء، وهو ما يطلق عليه رأس المال الاقتصادي، بالإضافة إلى توفر مؤسسات التربية والتعليم والصحة ومراكز الدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية، وهو ما يطلق عليه باستثمار رأس المال الاجتماعي، وتأتي أهمية هذه الاستثمارات من خلال تأثيرها البالغ على عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتصنيع بصفة خاصة، وذلك من خلال تأثيرها على نفقات الاستثمار والتشغيل والتوزيع والتسويق لمختلف المشروعات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الصناعية.^(١)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف توطين الصناعة.

تتمحور أهمية توطين الصناعة في دورها الإيجابي في البيئة الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير هيكل الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، وترتبط هذه الأهمية بأهداف التوطين الصناعي .

(١) الاقتصاد الصناعي ، حميد جاسم وآخرون، مرجع السابق. ص ٤٣



الفرع الأول: أهمية توطين الصناعة.

تبرز أهمية توطين الصناعة في دولة ما من خلال عدة وجوه: (١)

أولاً: أهمية قيام صناعة وطنية قادرة على الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق قيمة مضافة إليه، بما يسهم في تحقيق الزيادة المطلوبة في معدل نمو الاقتصاد الوطني كهدف تنموي رئيسي.

ثانياً: يسهم توطين الصناعة في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتنويع وتقوية مكونات هيكله، وذلك بالتكامل مع القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تشكل منتجاتها مدخلات للإنتاج الصناعي، وتزداد أهمية توطين الصناعة، وفقاً لهد الاعتبار، في الدول النامية التي يعتمد اقتصادها بدرجة أساسية على قطاعات إنتاجية محددة.

ثالثاً: يسهم توطين الصناعة في تقليل الاعتماد على السوق الخارجي فيما يتعلق باستيراد المنتجات الصناعية التي تحتاجها الأسواق المحلية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على وضعية الميزان التجاري لصالح الدولة، وذلك في إطار ما يسمى بسياسة إحلال الواردات.

رابعاً: يساعد توطين الصناعة في تنوع الصادرات من خلال إدخال الصادرات الصناعية ضمن منظومة الصادرات الوطنية، لا سيما في الدول التي يتكون هيكل صادراتها من السلع الأولية المتمثلة في المواد الخام.

خامساً: توفير مزيد من فرص العمل من خلال التوسع في الاستثمار الصناعي، لا سيما بالنسبة للقوة العاملة الماهرة، والتي لا تحتاجها بشكل كبير قطاعات الإنتاج الأولى: مثل القطاع الزراعي والقطاع الاستخراجي في بعض مجالاته.

(١) اقتصاد المملكة العربية السعودية (نظرة تحليلية)، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١. (بتصرف)



سادساً: يسهم توطين الصناعة في تحسين مستوى المعيشة بشكل عام من خلال ما يوفره من منتجات صناعية استهلاكية، ومن خلال زيادة دخول الأفراد، خاصة إذا كان التوطن قائماً على الصناعات ذات الكثافة العمالية.

سابعاً: يساعد توطين الصناعة في نقل التقنية الحديثة وتطوير الفن الإنتاجي المستخدم في الصناعة، ويتيح للعمالة الوطنية فرص التدريب عليها واكتساب خبرات عملية في التعامل مع ما يستجد في مجال التقنية الصناعية.

ثامناً: إن توطين الصناعة في مناطق مختلفة داخل الدولة يسهم في توزيع منافع وثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل على مجموعة السكان، ومن ثم تنمية المناطق التي حرمت من تلك المنافع جراء التركيز الصناعي في مناطق بعينها^(١).

الفرع الثاني: أهداف توطين الصناعة.

تتضمن عملية توطين الصناعة مجموعة متكاملة من الأهداف تعمل على تحقيقها، تتمثل في ما يلي:

أولاً: تحقيق التنمية الصناعية وزيادة أسهم قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعظيم دوره في تحقيق الأهداف التنموية، الاقتصادية منها والاجتماعية، وذلك عن طريق تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار في مختلف المجالات الصناعية والنهوض بقطاع الصناعة وتطويرها.

ثانياً: إحلال الواردات التي تشكل عبئاً على موارد البلاد من العملات الأجنبية، ومصدراً للضغط على الميزان التجاري وحصول العجز فيه، فعن طريق توطين الصناعة يتم الاستغناء عن العديد من الواردات الصناعية وإحلال المنتجات المحلية المماثلة لها مكانها،

(١) الاقتصاد الصناعي، مدحت القرشي، عمان، دار وائل للنشر، ط٢، ٢٠٠٥م، ص٦٨-٦٩.



ومن ثم توفير الموارد المالية بالنقد الأجنبي التي توجه لهذا الغرض، وبالتالي معالجة عجز الميزان التجاري.

ثالثاً: إحلال الصادرات، ويقصد بذلك تطوير هيكل الصادرات بحيث يتم إحلال الصادرات من المنتجات المصنعة بدلاً عن الصادرات من المواد الخام الأولية، وذلك تعظيماً ومضاعفة للعائد من الصادرات بالعملات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على وضعية الميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات.^(١)

رابعاً: زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق زيادة نشاط القطاع الصناعي وتقوية هيكله، وما يترتب على ذلك من تحقيق قيمة مضافة تزيد من حجم الدخل الوطني.

خامساً: نقل التقنية الحديثة في مجال الصناعة والعمل على توطينها من أجل النهوض بالفن الإنتاجي المستخدم في هذا المجال، والإسهام في بناء وتطوير القدرات البشرية الوطنية عن طريق التدريب والتأهيل.

سادساً: الإسهام في خفض معدلات البطالة في أوساط القوة العاملة الوطنية عن طريق توليد وتوفير مزيد من فرص العمل، والتي تستوعب الراغبين في العمل والقادرين عليه من أفراد المجتمع الداخليين في قوة العمل.

سابعاً: تحقيق التكامل بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني من خلال الربط بين قطاعات الإنتاج الأولى والقطاع الصناعي، بحيث تتم الاستفادة من المواد الخام التي ينتجها القطاع الزراعي والقطاع الاستخراجي كمدخلات للإنتاج الصناعي، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة في المنتجات الوطنية.

(١) واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي مجلة الخليج العربي المجلد(١٤) العدد(٣-١) لسنة ٢٠١٣ م ، ص ٣.



ثامناً: تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بتوطين الصناعات المختلفة في مناطق عديدة داخل إقليم الدولة، بما يسهم في تقليل التفاوت التنموي بين تلك المناطق.^(١)

(١) المرجع السابق، ص ٤.



المبحث الثاني: القدرة التنافسية : مفهومها وعناصرها.

يحظى موضوع القدرة التنافسية، وأهمية تحسينها وتطويرها، باهتمام كبير على أكثر من صعيد، وذلك في ظل التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية على مستوى العالم، وما تبعها من تغيرات كبيرة في قطاعات الإنتاج والتصنيع والإدارة والتسويق، وما يتعلق بها من تقنيات حديثة فرضت واقعاً تنافسياً على الدول، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك فإن هذا الموضوع يحتل موقع الصدارة ضمن اهتمامات وأولويات الدول والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة، خاصةً في ظل متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق.

يتم في هذا المبحث التطرق لمفهوم القدرة التنافسية وأهميتها بالنسبة للصناعة ، وعناصرها ومؤشراتها، وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها بالنسبة للصناعة:

الفرع الأول: مفهوم القدرة التنافسية:

يتحدد مفهوم القدرة التنافسية وفقاً لمستويات ثلاث هي: القدرة التنافسية على مستوى الدولة، القدرة التنافسية على مستوى القطاع، القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية (المنشأة)، ومن ثم فإن مفهومها يختلف بحسب كل مستوى من هذه المستويات الثلاث، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

أولاً: القدرة التنافسية على مستوى الدولة: ينصرف مفهوم القدرة التنافسية في هذا المستوى إلى تنافسية الاقتصاد الوطني للدولة، وهناك عدة تعريفات في هذا الخصوص، فتقرير المنافسة العالمية يعرفها على أنها " القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستدامة في



دخل الفرد الحقيقي مقياساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" ،^(١) فيما تعرفها هيئة الولايات المتحدة الأمريكية للمنافسة الصناعية على أساس أنها: قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين^(٢)، ويتطابق هذا التعريف إلى حد كبير مع تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية الذي يعرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها: الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخل الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل^(٣)، فيما يرى آخرون أن تنافسية الاقتصاد الوطني إنما تعني قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة قياساً بمنافسيه في الأسواق العالمية.^(٤)

ويخلص الباحث من خلال هذه التعريفات إلى أن القدرة التنافسية على مستوى الدولة إنما تتعلق بقدرة الاقتصاد الوطني على منافسة الاقتصادات الوطنية للدول الأخرى استناداً إلى ما تملكه من موارد وقدرات إنتاجية تمكنه من توفير سلع وخدمات تغطي احتياجات السوق المحلية وتلبي حاجة الأسواق الخارجية لها، وتمكنه من جانب آخر - ومن خلال كفاءة استغلال تلك الموارد والقدرات - من تحسين مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع.

ثانياً: القدرة التنافسية على مستوى القطاع: يرتبط مفهوم القدرة التنافسية في هذه الحالة بأحد القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني (القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي أو

(١) نقلاً عن : المنافسة في ظل العولمة : القضايا والمضامين ، علي توفيق الصادق ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل المعهد للسياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي (العدد الخامس). أكتوبر . ١٩٩٩. ص ٣٣ .

(٢) المرجع السابق. ص ٤١ .

(٣) نقلاً عن الإنتاجية: آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي ، د . عبدالرحمن بن عنتر ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ م ، ص ٨٣ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .



القطاع الاستخراجي أو قطاع الخدمات... الخ)، حيث يقصد بها "قدرة الشركات أو المؤسسات العاملة في قطاع اقتصادي معين أو صناعة معينة في دولة ما، على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية،^(١) الأمر الذي يمنح تلك الدولة تميزاً في النشاط الاقتصادي أو الصناعة التي يختص بها هذا القطاع .

وعادة ما تقاس القدرة التنافسية لقطاع ما عن طريق الربحية الكلية التي يحققها هذا القطاع، وميزانه التجاري، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، فضلاً عن تكلفة الإنتاج وجودة المنتجات.^(٢)

ويلاحظ أن التنافسية في هذه الحالة لا تكون متعلقة بالقطاع المعني في مواجهة القطاعات الأخرى ضمن الاقتصاد الوطني للدولة المعنية ، وإنما تكون متعلقة بذلك القطاع في مواجهة القطاعات المماثلة له ضمن الاقتصادات الوطنية لدول أخرى.

ثالثاً: القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة : يرتبط مفهوم القدرة التنافسية في هذه الحالة بقدرة المؤسسة المعنية على تحقيق النجاح والاستمرار والبقاء في السوق التي تنشط فيه، ويكون ذلك عن طريق إنتاج منتجات ذات جودة وتكلفة تحقق رضا العملاء وتضمن ولائهم ، سواء في السوق المحلي أو السوق الخارجي، ويتأكد ذلك من خلال التعريفات العديدة التي تمت صياغتها لتحديد مفهوم القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة ، ومن تلك التعريفات تعريف هيئة التجارة والصناعة البريطانية الذي يذهب إلى أنها: القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب ، بحيث تتم تلبية

(١) عولمة المنافسة وإضفاء الطابع المحلي على الميزة التنافسية: سياسات تجاه المجموعات الإقليمية. The Globalization of Competition and the Localization of Competitive Advantage: Policies towards Regional Clustering london .macmilan.forthcoming.1999p95

(٢) الإنتاجية: آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي، مرجع سابق ص ١٨٥ .



حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المؤسسات الأخرى، فيما يعرفها البعض الآخر بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعنى نجاحاً مستمراً لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية".

أما متدى الإدارة الأوربي فيعرفها بأنها: قدرة وفرص المؤسسة الراهنة والمستقبلية على تصميم وإنتاج وتسويق السلع في بيئاتها المحيطة بها، بحيث تكون خصائصها السعرية وغير السعرية أكثر جاذبية من منافسيها في الأسواق الخارجية أو المحلية.^(١)

إن تحقيق القدرة التنافسية وفقاً للمفهوم الذي تم توضيحه يكون من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الإنتاجي الذي تقوم به المؤسسة، وكفاءة استغلال تلك العناصر من ناحية، ومن خلال عمليات التطوير والابتكار التي تقوم بها المؤسسة من ناحية أخرى .

وللقدرة التنافسية على مستوى المؤسسة شقان أساسيان : الأول هو قدرة المؤسسة على التمييز على المنافسين في الجودة أو السعر أو توقيت التسليم أو خدمات ما قبل وما بعد البيع ، وفي الابتكار واستحداث أساليب إنتاج متطورة وتوفير منتجات جديدة، وزيادة معدلات الإنتاج، أما الشق الثاني فيتعلق بالقدرة على التأثير على العملاء وسرعة الاستجابة لرغباتهم وكسب ولائهم ، وإقامة علاقات تحالفية مع الموردين مما ييسر على المؤسسة الحصول على احتياجاتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة وبأقل تكلفة .

إن أهم ما يخلص إليه الباحث من خلال استعراض مفهوم التنافسية في المستويات الثلاثة هو ارتباطها بالأسواق الدولية، وإن كانت لا تقتصر عليها دون الأسواق المحلية، خاصةً بالنسبة للمؤسسات التي تكتسب قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية أولاً ثم تنطلق

(١) إدارة الإنتاجية ، جوزيف بروكو بنكو، مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٩٨م، ص ٣٨ .



منها إلى الأسواق الدولية، كما يخلص الباحث إلى وجود تكامل بين المستويات الثلاث في تحقيق القدرة التنافسية، فاكتمال الاقتصاد الوطني للقدرة التنافسية في مواجهة الاقتصادات الوطنية للدول الأخرى لا يكون إلا من خلال تنافسية قطاعاته الإنتاجية، وهذه بدورها تكتسب تنافسيته من خلال تنافسية المؤسسات والشركات التي تعمل في إطارها.

الفرع الثاني: أهمية القدرة التنافسية بالنسبة للصناعة الدوائية.

تؤكد أهمية التنافسية في مستوياتها الثلاث وفقاً لعدة اعتبارات، يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: بالنسبة للدولة، فإن القدرة التنافسية تكتسب أهميتها من ما يلي^(١):

- ١- تسهم في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، حيث تعمل القدرة التنافسية على توفير البيئة التنافسية الملائمة لذلك، وعلى تشجيع الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء الاقتصادي.
- ٢- من خلال مساهمتها في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد فإنها تعد وسيلة فعالة لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه وتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق مساهمتها في خفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم خفض الأسعار.
- ٣- تقضي القدرة التنافسية على عقبة ضيق نطاق السوق المحلي كأحد أبرز عقبات زيادة الإنتاجية التي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

(١) المرجع السابق. ص ١٨٩.



٤- القدرة التنافسية على مستوى الدولة تسهم في جذب مزيد من الاستثمارات إلى داخل الاقتصاد الوطني من جهة ، وتحسين موقف الصادرات من جهة أخرى، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مجمل الأداء الاقتصادي للدولة.

ثانياً: بالنسبة للقطاع الاقتصادي المعني (قطاع الصناعة مثلاً)، فإن أهمية القدرة التنافسية له تكمن في أنها تشكل مدخلاً لتنافسية الاقتصاد الوطني للدولة وأساساً لها، فالإقتصاد الوطني لأي دولة يكتسب قدرته التنافسية من خلال قدرة القطاعات الاقتصادية المكونة له من منافسة القطاعات النظيرة لها في الدول الأخرى.

ثالثاً: بالنسبة للقدرة التنافسية على مستوى المؤسسة، فإن أهميتها تبرز من خلال الآتي^(١):

١- تمكن المؤسسة من التعامل مع الأطراف الخارجية على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات.

٢- تؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسة والارتقاء بمستوى الإنتاج فيها وزيادة حجمه وتحسين نوعيته والاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال ما يسمى بوفورات الحجم الكبير.

٣- تضمن تحقيق رضا العملاء وكسب ولائهم لمنتجات المؤسسة واستمرار ذلك الولاء.

٤- تضمن للمؤسسة الحصول على احتياجاتها بطرق أكثر مرونة وكفاءة وأقل تكلفة، وذلك من خلال إقامة علاقات تحالفية مع الموردين.

(١) المرجع السابق، ص١٩٢، ص١٩٤، ص١٩٥.



المطلب الثاني: عناصر القدرة التنافسية ومؤشراتها:

تشتمل القدرة التنافسية في مستوياتها الثلاث على عدد من العناصر المتكاملة ، والتي تتحقق من خلالها، كما أن لها عدداً من المؤشرات الدالة عليها، والتي تستخدم في قياسها، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب عبر فرعين.

الفرع الأول: عناصر القدرة التنافسية.

تتعدد عناصر القدرة التنافسية، وتختلف باختلاف المستوى الذي تتعلق به، فبالنسبة لعناصر القدرة التنافسية على مستوى الدولة نجدتها تتمثل بشكل عام في وفرة ورخص الأيدي العاملة، وخصوصاً الماهر منها، ووفرة ورخص موارد الإنتاج الأخرى والتكنولوجيا الحديثة في صناعات أو قطاعات اقتصادية معينة، فضلاً عن توفر بيئة اقتصادية وسياسية تفتح في إطارها فرص العمل وممارسة النشاط الإنتاجي والاستثماري أمام الجميع للقيام بعمليات إنتاج السلع والخدمات بتكلفة منخفضة وبجودة مرتفعة.^(١)

أما عناصر القدرة التنافسية على مستوى القطاع، فتتمثل في تقدم الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية داخل مكونات القطاع، وفي ارتفاع مستوى إنتاجية تلك المكونات ، فضلاً عن جودة المنتجات، إلى جانب إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة .

وبالنسبة لعناصر القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة، فبالرجوع إلى ما سبق توضيحه عند الحديث عن مفهوم القدرة التنافسية في هذا المستوى، فإن هذه العناصر يتعلق بعضها بظروف الإنتاج الداخلية للمؤسسة، في حين يتعلق بعضها الآخر بعلاقة المؤسسة بعملائها

(١) Michael Porter A Country Competitive Advantage, Harvard Business Review, Year 1999 CE, Volume 90-120, pp. 84-85



الحاليين وولائهم لمنتجاتها، وبقدرتها على جذب عملاء جدد ، وتمثل أهم تلك العناصر فيما يلي: (١)

- التميّز على المنافسين في الجودة أو السعر.
 - التميّز على المنافسين في توقيت التسليم وخدمات ما قبل أو بعد البيع.
 - الابتكار والقدرة على التغيير السريع والاستجابة للمستجدات.
 - توفير منتجات جديدة.
 - تحقيق معدلات زيادة مستمرة في الإنتاجية.
 - القدرة على التأثير على العملاء وسرعة الاستجابة لرغباتهم والمحافظة على ولائهم.
 - القدرة على جذب وكسب عملاء جدد.
 - بناء علاقات مع موردين أكفاء قادرين على توفير احتياجات المؤسسة بالسرعة والمرونة والكفاءة المطلوبة، وفي الزمن المناسب.
 - استحداث أساليب إنتاج متطورة.
- ويلاحظ الارتباط الوثيق بين توفر عناصر القدرة التنافسية في المستويات الثلاث، فتوفر تلك العناصر على مستوى الدولة يساعد على توفرها على مستوى القطاع، فيما يساعد توفرها على مستوى القطاع توفرها على مستوى المؤسسة، وفي الواقع فإن تنافسية الاقتصاد الوطني لا تكون إلا من خلال تنافسية القطاعات المكونة، كما أن تنافسية قطاع ما داخل الاقتصاد الوطني لا تكون إلا من خلال تنافسية المؤسسات والشركات العاملة فيه.

(١) استراتيجية العمليات والإنتاج - مدخل استراتيجي، نبيل محمد مرسي، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٩-٣١.



الفرع الثاني: مؤشرات القدرة التنافسية:

هنالك عدد من المؤشرات تستخدم لقياس القدرة التنافسية في مستوياتها الثلاث، حيث تختلف تلك المؤشرات من مستوى لآخر، فيما يلي بيان ذلك:

أولاً: مؤشرات القدرة التنافسية للدولة: تتعدد مؤشرات قياس القدرة التنافسية للدولة، غير أن أبرزها يرتبط بكل من نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية، إلى جانب النتائج التجارية للدولة وقدرة اقتصادها الوطني على الانفتاح على العالم، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي: ^(١)

١/ نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية : إن كلاً من نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية يعيان قدرة الاقتصاد الوطني على العمل بكفاءة عالية تمكنه من توليد مزيد من الدخل وبشكل مستمر، وتحقيق مزيد من زيادة الإنتاج، مما يجعل الأنشطة الاقتصادية فيه أنشطة جاذبة للاستثمارات وللعمالة، ولذلك ينظر إلى كل من نمو الدخل الحقيقي ونمو الإنتاجية باعتبارها من المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية للدولة.

٢/ النتائج التجارية للدولة: ويقصد بها نتائج المعاملات التجارية للدولة مع العالم الخارجي ، وفي هذا الجانب هنالك عدة مؤشرات يتم استخدامها في قياس القدرة التنافسية لاقتصاد الدولة، وأبرزها ما يلي:

أ-الميزان التجاري : والذي يعبر عن الفرق بين قيمة إيرادات الدولة وقيمة صادراتها خلال فترة ما، فكلما حقق هذا الميزان فائضاً كان ذلك مؤشراً دالاً على تمتع اقتصاد الدولة بقدرة تنافسية عالية، فوجود فائض في الميزان التجاري لدولة ما يعني أن اقتصاد تلك الدولة قادر

(١) التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم ، د.مصطفى أحمد حامد رضوان ، الإسكندرية ،الدار الجامعية ، ٢٠١١م ، ص ٥٥-٥٧ .



على مد الأسواق الخارجية بمنتجاته بشكل يفوق ما تستورده من تلك الأسواق من منتجات، والعكس صحيح في حال وجود عجز في الميزان التجاري.

ب- تركيب الصادرات: يستخدم بعض الاقتصاديين نسبة الصادرات لبلد ما، والتي تعود للقطاعات ذات القيمة المضافة أو القطاعات ذات المنتجات مرتفعة الجودة، لقياس تنافسية الدولة، فإذا كانت تلك النسبة مرتفعة أو قابلة للزيادة فإن هذا يعد مؤشراً على تحسُّن الميزة التنافسية لتلك القطاعات، ويدل على أن الإنتاجية تزيد فيها بشكل أسرع من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤثر على تنافسية الدولة.

إضافة إلى ما تقدم هنالك مجموعات متنوعة من المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية للدول، يصدرها عدد من المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بموضوع التنافسية، مثل المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والمنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي، ومنظمة الانكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها، حيث تتعلق تلك المؤشرات بعدد من المعايير، أهمها المؤشرات التي يتضمنها كتاب التنافسية في العالم، وهو عبارة عن تقرير سنوي يصدر عن معهد التنمية الادارية الدولية، حيث تتمثل تلك المؤشرات في الأداء الاقتصادي، كفاءة السياسات الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية.^(١)

وكذلك المؤشرات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انكتاد)، والتي تتعلق باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتضمن تلك المؤشرات وجود البيئة التجارية، حجم السوق، نوعية البنية التحتية الموجودة، إنتاجية العمالة، ومدى قدرة السوق المحلية على الوصول إلى الأسواق العالمية.

أما مؤشرات قياس الأعمال التجارية الصادرة عن البنك الدولي، فتشمل كل من مؤشر بدء المشروع، واستخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات،

(١) المرجع السابق، ص ٥٩-٨٣.



الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة على الحدود، تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع .

بينما تشمل مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تصدر عن معهد هرتج فاوندیشن وصحيفة وول ستريت جورنال منذ عام ١٩٩٥م، والتي تستخدم لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فتشمل كل من السياسة التجارية، العبء المالي الحكومي، درجة التدخل، السياسة النقدية، الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التشريعات والإجراءات، وأنشطة السوق السوداء.^(١)

ثانياً: مؤشرات القدرة التنافسية للقطاع الاقتصادي: تتمثل أبرز المؤشرات التي تستخدم في قياس القدرة التنافسية لقطاع النشاط الاقتصادي المعني في كل من مؤشرات التكاليف والإنتاجية، ومؤشرات التجارة والحصة السوقية، ودليل التجارة ضمن الصادرات، فبالنسبة لمؤشرات التكاليف الإنتاجية يكون القطاع الاقتصادي تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيه متساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب .

أما بالنسبة لمؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي، فإن الميزان التجاري والحصة من السوق يستخدمان لقياس قدرة قطاع اقتصادي معين على المنافسة، فانخفاض حصة القطاع من الصادرات وتزايد حصته من الواردات من سلعة معينة، مع الأخذ في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطني الكلي، يعني ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاع، والعكس صحيح .

(١) التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، المرجع السابق، ص ٥٩-٨٣.



أما مؤشر دليل التجارة بين الصادرات فيوضح الصلات التجارية ضمن الصناعات، فكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على تقدم البلد المعني في الصناعة أو النشاط الاقتصادي المعني.^(١)

ثالثاً: مؤشرات قياس القدرة التنافسية للمؤسسة: وفقاً لنموذج أوستن لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة ، فإن هنالك خمسة عوامل مؤثرة على تنافسية المشروعات ، وهي:^(٢)

- قدرة المؤسسة على منافسة المنافسين الحاليين في نطاق عملها في السوق .
- مدى قدرة المشروع (المؤسسة) على تحمل تهديد المنافسين المحتملين.
- مدى القدرة على التفاوض والمساومة تجاه الموردين لعناصر الإنتاج .
- قدرة المؤسسة على تحمل تهديد الإحلال ، أي البدائل لمنتجاتها.
- مدى القدرة على التفاوض والمساومة مع المشترين لمنتجات المؤسسة.

وبناءً على ما تقدم فإن نموذج أوستن يعتبر أداة مهمة في تحديد القدرة التنافسية للمؤسسة ، وفي هذا الإطار فإن هنالك ثلاثة مؤشرات رئيسة تستخدم في قياس القدرة التنافسية للمؤسسة ، وهي:^(٣)

١- الربحية: تمثل الربحية المؤشر الأكثر وضوحاً في قياس القدرة التنافسية للمؤسسة ، فالمؤسسة التي لا تحقق ربحاً أو تكون قليلة الأرباح تعتبر مؤسسة غير تنافسية.

٢- تكلفة الصنع : تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة فيها تتجاوز سعر منتجاتها في السوق.

(١) المرجع السابق. ص ٥١-٥٣.

(٢) القدرة التنافسية وقياسها ، محمد عدنان وديع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد ٢٤. ديسمبر ٢٠٠٣م. ص ٥٥.

(٣) التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم ، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٨.



٣- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: يعبر هذا المؤشر عن آلية قياس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، حيث يتم مقارنة الإنتاجية الكلية لتلك العوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستوى المحلي والدولي.

٤- الحصة السوقية : تعد الحصة السوقية أهم مؤشرات القدرة التنافسية، فكلما كانت حصة المؤسسة في السوق التي تعمل فيها تمثل نسبة كبيرة من حيث حجم مبيعاتها كلما دل ذلك على قدرتها التنافسية في تلك السوق، بما يضمن لها الاستمرار فيها وتحقيق أرباح، وتعتمد المؤسسات الناجحة في الحصول على حصة سوقية معتبرة بشكل عام على جودة منتجاتها وعلى أسعارها، وفي الغالب فإنه في الأسواق التي تكون فيها القدرة الشرائية لدى المستهلكين عالية فإن التعويل في الحصول على حصة سوقية يكون على الجودة أكثر منها على السعر، لأن المشتري في هذه الحالة تهمة جودة المنتج أكثر من انخفاض السعر، بينما في الأسواق التي تكون فيها القدرة الشرائية لدى المستهلكين منخفضة بسبب انخفاض الدخل، فإن التعويل يكون على السعر أكثر منه على الجودة.



في هذا الفصل سوف نتناول مدى الحاجة إلى توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، ومدى القدرة على ذلك من خلال بيان حجم الطلب والعرض الكلي والأهمية الاستراتيجية لسلعة الدواء، ومن خلال إبراز أهمية توطين هذه الصناعة ومبررات ذلك.

المبحث الأول: طلب وعرض الدواء في المملكة العربية السعودية .

إن الحديث عن طلب وعرض الدواء في المملكة العربية السعودية يمهّد للحديث عن أهمية توطين الصناعة الدوائية فيها، فدراسة حجم الطلب الكلي على الدواء وبيان حجم عرض الدواء، سواءً من الإنتاج المحلي أو الدواء المستورد، كلاهما يفيد في بيان أهمية توطين صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية.

المطلب الاول: حجم الطلب على الدواء في السوق السعودي.

من المعروف أن حجم الطلب الاستهلاكي على سلعة ما يتأثر بعدد من العوامل الرئيسية، مثل السكان، ودخل الأفراد، وأسعار السلع نفسها، وأسعار السلع البديلة، وأذواق المستهلكين، والحاجة الملحة للدواء بحسب نوع المرض مع الثقافة الدوائية، وخاصة الحالة المرضية.

وبالنسبة للطلب على الدواء كسلعة استهلاكية، فإنه يتأثر بمعظم هذه العوامل، ولاشك أن هذا الأمر ينطبق على استهلاك الدواء في المملكة العربية السعودية مثل غيرها من الدول، فبالنسبة لزيادة عدد السكان فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان وفقاً للمسح السكاني لعام ٢٠١٧ م (٢,٥%) في المتوسط، حيث بلغ عدد السكان في العام ٢٠١٧ م حوالي ٣٢,٥٥٢,٣٣٦ نسمة، مقارنة بحوالي ٣١,٧٤٢,٠٣٨ نسمة في العام ٢٠١٦ م^(١)، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة السعوديين إلى جملة سكان المملكة تبلغ حوالي (٦٩,٦%)،

(١) المملكة العربية السعودية، مصلحة هيئة الإحصاءات العامة- المسح السكاني، ٢٠١٧ م.



ويعتبر معدل نمو السكان في المملكة العربية السعودية مرتفعاً نسبياً مقارنة ببعض الدول مثل مصر (١,٩%)، ودولة الامارات العربية المتحدة (١,٤%) وباكستان (٢,٠%)، وسوريا (٠,٩%)، وايران (١,١%)، وتركيا (١,٩%)^(١)، وبحسب الهيئة العامة للإحصاء فإن الارتفاع في معدل النمو السكاني في السعودية يشير إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتحسن الكبير في مجال الرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية.^(٢)

ويرى الباحث أن تزايد عدد السكان في المملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي مرتفع إنما يشكل عاملاً مؤثراً في ارتفاع الطلب الاستهلاكي بشكل عام، والطلب على الدواء بشكل خاص، لاسيما إذا صاحبت الزيادة السكانية تزايد في أعداد المرضى، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن الاحصاءات تشير إلى أنه في عام ٢٠٠٦م تم تقديم الدواء إلى (٥٨,٤٠١,٦٨٦) حالة مرضية ما بين الوبائية والمزمنة، فيما بلغت الحالات التي تم تقديم الدواء لها حوالي (٨١,٧٤١,٩٨٢) حالة في عام ٢٠١٧م، وتفسر هذه الزيادة الكبيرة بعمليات التحصين الدوائي من تلك الأمراض، والتي أجريت للسكان.^(٣)

ومن جانب آخر فإن وجود المقيمين من العمالة الوافدة وعائلاتهم ضمن مجموع السكان في المملكة يشكل مصدراً إضافياً من مصادر الطلب على السلع الاستهلاكية، والتي من بينها الدواء، وكذلك هناك عامل آخر له أثر في زيادة الطلب على الدواء في المملكة العربية السعودية يتمثل في أعداد الحجاج والمعتمرين، فقد شرف الله - سبحانه وتعالى -

(١) معدل النمو في الدول الإسلامية.

، https://www.google.com/search?safe=strict&e_l=psy-ab.gws-wiz.CRsFLtSooGU&ved=0ahUKEwiX_4_ioLPnAhWC26QKHXRQDf

gQ4dUDCAo&uact=5، تاريخ الدخول ١٣/١١/٢٠١٨م الساعة ٩.٣٠ صباحاً

(٢) نمو تعداد سكان المملكة <https://www.okaz.com.sa> article > تاريخ الدخول

١٠/١/٢٠١٩م الساعة ١٠.٣٠ مساءً

(٣) المملكة العربية السعودية - احصاءات وزارة الصحة - ٢٠٠٦م-٢٠١٧م.



المملكة العربية السعودية بخدمة الحرمين الشريفين وزوارهما في مواسم الحج والعمرة، حيث أخذت الدولة على عاتقها توفير كافة الخدمات للحجاج والمعتمرين، ومن ذلك خدمات العلاج الذي يتضمن توفير الدواء، حيث يعتبر ذلك من أولويات اهتمامات الدولة تجاه زوار بيت الله الحرام والمسجد النبوي الشريف، ولاشك أن ذلك يشكل مصدراً من مصادر الطلب على الدواء في المملكة العربية السعودية، ويبدو ذلك واضحاً بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من الحجاج والمعتمرين الذين يفدون إلى المملكة العربية السعودية سنوياً بغرض أداء مناسك الحج والعمرة، فقد شهدت العديد من السنوات خلال الفترة ما بين (٢٠٠٥م-٢٠١٧م) تزايداً نسبياً في أعداد الحجاج، تراوحت في معظم الحالات ما بين ٢,٣ مليون و ٣,١ مليون، فيما حدث نفس الشيء بالنسبة لأعداد المعتمرين الذين تراوحت أعدادهم ما بين ٦٠٠ الف ١٩ مليون خلال الفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م)، فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٥٩٦%)، الأمر الذي يشير إلى النمو الكبير في أعداد المعتمرين.^(١)

ولاشك في حاجة هؤلاء إلى توفير قدر من الخدمات الصحية خلال فترة تواجدهم في أراضي المملكة، ولما كان قدومهم من مناطق ودول مختلفة من شتى أنحاء العالم يلزم اختلاف الاعتلالات الصحية التي قد يتعرضون لها في فترة الحج والعمرة، باعتبار اختلاف البيئات التي يأتون منها، فإن ذلك يستوجب توفر أدوية متنوعة لمقابلة احتياجاتهم المحتملة منها، حيث بلغت الحالات التي تلقت العلاج في عام ٢٠٠٦م (٢,٦٢٥,٥٧٠) حاجاً، فيما كانت في عام ٢٠١٧م (٢,٥٤٣,١٨٥) حاجاً.^(٢)

يبقى أيضاً متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عاملاً من العوامل المؤثرة على حجم الطلب الاستهلاكي لمختلف السلع والخدمات عموماً، من بينها على سلعة الدواء، وفي المملكة العربية السعودية ظل نصيب الفرد من الدخل في المتوسط السنوي يتراوح ما بين

(١) المملكة العربية السعودية، هيئة الإحصاءات العامة، نشرة إحصائيات العمرة، ٢٠١٧م، ص ٦٤.

(٢) المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة، إحصائيات دخل الفرد، (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).



١٤,٤٥٥ دولار و ٢٤,٩١٤ دولار ، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٧م،^(١) فارتفع متوسط دخل الفرد يشير إلى ارتفاع القوة الشرائية لدى مستهلكي الدواء من جهة وإلى إمكانية المفاضلة لديهم بين الدواء المنتج محلياً والدواء المستورد من جهة أخرى، الأمر الذي يتيح لأذواق المستهلكين للدخول كعامل مؤثر في الطلب على الدواء.

ومن المؤشرات الدالة على إمكانية زيادة الطلب على الدواء تزايد أعداد المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات، فبالنسبة للمملكة العربية السعودية، ازداد عدد المستشفيات بشكل سنوي في الفترة ما بين (٢٠٠٥-٢٠١٧م)، حيث كانت في عام ٢٠٠٥م حوالي ١١٥ مستشفى قفز عددها إلى ٢٤٩ مستشفى عام ٢٠١٠م ثم إلى ٤٨٥ مستشفى في عام ٢٠١٧م، فيما بلغ عدد المراكز الصحية عام ٢٠٠٥م حوالي ١٨٤٨ مركزاً صحياً، قفز إلى ٢٣٢٥ مركزاً، حيث تزايدت أعدادها بشكل ملحوظ خلال الفترة من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.^(٢)

أما الصيدليات فقد كانت ٤٥٥٠ صيدلية عام ٢٠٠٥م أرتفع عددها إلى ٦٠٢٤ صيدلية عام ٢٠٠٩م، ثم إلى ٧٣٢٢ صيدلية عام ٢٠١٤م، ثم إلى ٨٢١١ صيدلية عام ٢٠١٧م، وذلك على نطاق المملكة.^(٣)

إن التزايد الواضح في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات يستتج منه بالضرورة تزايد الطلب على الدواء ، وذلك لارتباط عملها بتوفيره تلبيةً لحاجة المترددين عليها إلى الدواء.

وتمثل صادرات الدواء مصدراً آخر للطلب عليه، فالصادرات عموماً هي عبارة عن طلب العالم الخارجي لمنتجات الدولة المصدرة ، وصادرات الدواء تشكل طلب العالم الخارجي

(١) المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة، إحصائيات المستشفيات، (٢٠٠٥-٢٠١٧م).

(٢) المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة، إحصائيات الصيدليات، (٢٠٠٥-٢٠١٧م).

(٣) المملكة العربية السعودية إحصاءات وزارة الصحة ٢٠٠٥-٢٠١٧م.



عليها، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن المنتجات الصيدلانية (الدواء) تدخل ضمن صادراتها السلعية غير النفطية، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن صادرات المملكة العربية السعودية من الدواء خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م) شهدت ارتفاعاً كبيراً في قيمتها، حيث قفزت من ٤٤,٣٨٦,٦٦٠ ريال سعودي عام ٢٠٠٥م إلى ١,٩٧٢,٣٢٣,٠٧٧ ريال سعودي عام ٢٠١٧م^(١)، وزيادة قيمة الدواء يعتبر مؤشر لزيادة الطلب دون أن يستبعد زيادة سعره، وسيتبين ذلك بصورة أكثر وضوحاً عند عرض البيانات الخاصة بصادرات المملكة من الدواء في موضع آخر من هذا المطلب.

إن إجمالي حجم الطلب على سلعة ما على مستوى الدولة إنما يقاس بحجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي على شرائها، سواء تم ذلك بواسطة القطاع العائلي أو القطاع الحكومي، مضافاً إليه قيمة الصادرات من تلك السلعة إلى العالم الخارجي إن وجد، وبالنسبة لسلعة الدواء فإن الإنفاق الحكومي على شرائها يتداخل ويتكامل مع إنفاق القطاع العائلي ليشكل مجموعهما حجم الاستهلاك المحلي للدواء الذي يعبر عن حجم الطلب المحلي له، فالدواء الذي تشتريه الحكومة إنما تصرفه بالمجان لأفراد المجتمع الذين يتكون منهم القطاع العائلي.

للتعرف على تطور حجم الطلب على الدواء فإنه، وفي ظل عدم توفر بيانات إحصائية كاملة عن إجمالي حجم الاستهلاك المحلي منه، فإن ذلك يكون من خلال الوقوف على كل من الإنفاق الحكومي على شراء الدواء، باعتبار الحكومة أكبر مشتري في السوق، وحجم الصادرات من الدواء، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حجم الطلب المحلي على الدواء.

يقاس حجم الطلب المحلي على الدواء بحجم الاستهلاك المحلي منه، ويحسب ذلك، كما سبق توضيحه، على أساس حجم إنفاق كل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي على شراء الدواء، ولما كان من الصعوبة بمكان تحديد حجم إنفاق القطاع العائلي على الدواء، فإن

(١) المملكة العربية السعودية هيئة الإحصاءات العامة، الصادرات الغير نفطية، ٢٠١٧م.



التحليل في هذا الجانب سيعتمد على البيانات الخاصة بالمشتريات الحكومية من الدواء وفقاً لسجلات وزارة الصحة وما توفر فيها من بيانات عن سنوات محددة، علماً بأن (٥٥%) من هذه المشتريات هي من الدواء المحلي، بينما (٤٥%) منها من الدواء المستورد ، والذي لا توفره الصناعة المحلية وتطلب إنتاجه تقنيات عالية، مثل الأنسولين والأمصال واللقاحات وأدوية الأورام، وذلك بحسب إفادة مسؤول إدارة التموين الطبي بوزارة الصحة. (١)

جدول (١-١)

تطور الإنفاق الحكومي الموجه لشراء الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٥ م - ٢٠١٧ م)

السنة	حجم الإنفاق الحكومي على شراء الدواء بالريال	نسبة الزيادة السنوية %
٢٠٠٥	٣,١٨٩,٥٥٦,٦٢٦	=====
٢٠٠٦	١,٠١٤,٣٣٥,٩٥٨	%٦٨,٢٠-
٢٠٠٧	١,٥٢٢,٠٣٠,٧٣٢	%٥٥,٠٥
٢٠٠٨	١,٩٧٤,٩٤٣,٤٣٢	%٢٩,٧٦
٢٠٠٩	٢,٤٠٠,٥٢٨,٠١٩	%٢١,٥٥
٢٠١٠	١,٦٦٧,٠٥٣,٩٠٠	%٣٠,٥٥-
٢٠١١	١,٦٩٦,٨٤٧,٢٢٢	%١,٧٩
٢٠١٢	٢,٦٩٦,٠٦١,٢٠٦	%٥٨,٨٩
٢٠١٣	٤,١٩٩,٠٣٧,٥٢٠	%٥٥,٧٥
٢٠١٤	٥,٥٥٤,٠٠٧,٥٩١	%٣٢,٢٧
٢٠١٥	٦,٢٦٧,١٤٠,٩١٤	%١٢,٨٤
٢٠١٦	٤,٤٩٦,٦٠٢,١٠٩	%٢٨,٢٥-
٢٠١٧	٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٤٤,٥٥

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من سجلات وزارة الصحة لعدة سنوات.

يلاحظ من بيانات الجدول (١-١) النمو الكبير في الإنفاق الحكومي على شراء الدواء في المملكة العربية السعودية بشكل عام ، وإن كان بنسب متفاوتة نوعاً ما، ففي عام ٢٠٠٦ م، شهدت مشتريات الحكومة من الدواء انخفاضاً بنسبة بلغت (-٦٨,٢٠%) مقارنة بالعام ٢٠٠٥ م، ثم عاودت الارتفاع بشكل كبير في عام ٢٠٠٧ م حيث، بلغت نسبتها (٥٥,٠٥%) ثم ارتفعت تلك النسبة في عامي ٢٠٠٨ م-٢٠٠٩ م إلى

(١) أ/مُحَمَّد الاسمري، إدارة التموين الطبي في وزارة الصحة، الرياض، مقابلة شخصية بتاريخ ١٤٤٠/٥/٣ هـ.



(٢٩,٨٠%) و(٢١,٦٠%) على التوالي ، وذلك قبل أن تسجل نسبة نمو سالبة للمرة الثانية في عام ٢٠١٠م، حيث بلغت (-٣٠,٦٠%) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩م. وفي الأعوام من ٢٠١١م وحتى ٢٠١٣م سجلت تلك المشتريات نمواً إيجابياً تراوحت نسبته ما بين (١,٧٩%) و(٥٨,٨٩%) تقريباً ، وذلك قبل أن تنخفض بنسبة سالبة للمرة الثالثة في العام ٢٠١٦م ، والذي شهد انخفاضاً في حجم المشتريات الحكومية من الدواء بلغت نسبته (-٢٨,٢٥%) تقريباً عن ما كان عليه الوضع في العام ٢٠١٥م، حيث انخفضت قيمة تلك المشتريات من (٦,٢٦٧,١٤٠,٩١٤) ريال إلى (٤,٤٩٦,٦٠٢,١٠٩) ريال، أي بمقدار (١,٧٧٠,٥٣٨,٨٠٥) ريال، غير أنها عاودت الارتفاع من جديد في العام ٢٠١٧م لتصل إلى (٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ، أي بنسبه زيادة بلغت (٤٤,٥٥%) تقريباً .

ويعكس النمو في حجم الإنفاق الحكومي على شراء الدواء نمو حجم الطلب الكلي على الدواء على مستوى المملكة العربية السعودية، ويفسر ذلك بالتوسع الكبير الذي شهدته المملكة في عدد المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف المناطق ، كما أوضحنا آنفاً ، وذلك في إطار التوسع في مجال الخدمات الصحية ضمن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت تنتظم كل المجالات خلال العقود الماضية ، فقد اهتمت خطط التنمية بالتوسع في الخدمات الصحية للمواطنين وتحسينها من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الصحية في جميع أنحاء المملكة ، حيث تحققت إنجازات مهمة في هذا المجال الحيوي ، وكان لوزارة الصحة، باعتبارها من أبرز الجهات الحكومية التي تسهم في توفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية لكافة المواطنين، دورها البارز في هذا المجال. (١)

(١) منجزات خطط التنمية (حقائق وارقام)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية. ٢٠١٧م، ص ١٦٦ .



ثانياً: الطلب الخارجي على الدواء (صادرات الدواء):

تمثل صادرات المملكة العربية السعودية من الدواء طلب العالم الخارجي على المنتجات الدوائية السعودية، ويقاس حجم هذا الطلب بقيمة الصادرات من هذه المنتجات، ليشكل مع الطلب المحلي حجم الطلب الكلي على الدواء، وتشير الإحصاءات إلى نمو هذه الصادرات بنسب متفاوتة خلال العشر سنوات الماضية، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (١-٢).

جدول(١-٢)

إجمالي الصادرات من الأدوية ونسبة نموها خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٧م (بالمليون ريال).

السنة	الصادرات الدوائية	نسبة الزيادة%
٢٠٠٥	٤٤٣,٨٢	=====
٢٠٠٦	٤١٩,١٠	-٥,٥٧%
٢٠٠٧	٥٧٣,١٦	٣٦,٧٦%
٢٠٠٨	٥٩٩,٩٤	٤,٦٧%
٢٠٠٩	٦٨١,٩٢	١٣,٦٦%
٢٠١٠	٨٨١,٩٠	٢٩,٣٣%
٢٠١١	١١٠٠,٨٥	٢٤,٨٣%
٢٠١٢	١١٥١,٥٩	٤,٦١%
٢٠١٣	١٥٦٥,٨١	٣٥,٩٧%
٢٠١٤	١٥٩٦,٠٢	١,٩٣%
٢٠١٥	١٧٩٣,٢٣	١٢,٣٦%
٢٠١٦	١٩٧٢,٣٢	٩,٩٩%
٢٠١٧	١٥٥٨,٧٢	-٢٠,٩٧%

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء لعدة سنوات .

تظهر بيانات الجدول (١-٢) قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من الدواء ومعدلات نموها خلال الفترة من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م، ويلاحظ من هذه البيانات النمو الإيجابي المتذبذب في الطلب الخارجي على الدواء السعودي في معظم سنوات الفترة محل الدراسة، ما عدا في السنتين الثانية والأخيرة منها ، حيث حققت نسب نمو سالبة فيها بلغت (-٥,٥٧%) في سنة ٢٠٠٦م و (-٢٠,٩٧%) سنة ٢٠١٧م، ويعود ذلك إلى تقلبات



أسعار صرف العملات الوطنية لبعض البلدان المستوردة للدواء السعودي، مما أثر على طلبها عليه، ومثال ذلك جمهورية مصر العربية.^(١)

أما في بقية سنوات الفترة فقد حققت نمواً إيجابياً تراوحت نسبته بين (٤,٦٧%) سنة ٢٠٠٥م و(٣٦,٧٦%) في سنة ٢٠٠٧م، فيما شهدت عدد من السنوات نسب نمو عالية مقارنة ببعض الآخر، فقد بلغت نسبة النمو، لعام ٢٠١٠م (٢٩,٣٣%)، ونسبة نمو (٢٤,٨٣%) لعام ٢٠١١م، ولعام ٢٠١٣م بلغت نسبة النمو (٣٥,٩٧%)، ويعود هذا النمو إلى نفاذ الدواء السعودي إلى أسواق جديدة في أفريقيا والشرق الأوسط بفضل الجهود التسويقية ومستوى جودة المنتجات الدوائية السعودية.^(٢)

وفي الواقع فإن (١٣) مصنعاً سعودياً للأدوية من أصل ٣٨ مصنعاً هي التي تصدر منتجاتها إلى ٣٤ دولة حول العالم، حيث تتضمن تلك الصادرات حوالي ٩٠٨٢ بنداً.^(٣)

ثالثاً: حجم الطلب الكلي للدواء في السوق السعودي.

هنالك عدة جهات تشكل مصدراً للطلب على الدواء في المملكة العربية السعودية، وهي وزارة الصحة، والمستشفيات العسكرية (التابعة للقوات المسلحة والحرس الوطني والأمن العام) والوحدات الصحية التابعة لجهات حكومية أخرى، كالجامعات وغيرها، والمستشفيات التخصصية والمدن الطبية، فضلاً عن المستشفيات التابعة للقطاع الخاص وعملاء الصيدليات الخاصة، إلى جانب الصادرات.

ولما لم يكن متاحاً الحصول على البيانات الخاصة بمشتريات المستشفيات العسكرية والجهات الحكومية الأخرى ومشتريات القطاع الخاص، فإنه يتم اقتصار تحليل تطور حجم

(١) التقرير السنوي الواحد والثلاثون، للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية ٢٠١٧م، ص ١٣.

(٢) مصانع السعودية تصدر الأدوية ل ٣٤ دولة حول العالم بيانات هيئة الغذاء والدواء، www.alybiy.net الدخول ٢٣/٢/٢٠١٩م الساعة ٨.١٩ مساءً.

(٣) المرجع السابق.



الطلب على الدواء في المملكة العربية السعودية على الطلب الحكومي، ممثلاً في مشتريات وزارة الصحة، بالإضافة إلى صادرات الدواء وهو الطلب الخارجي وذلك بحسب ما توفر من معلومات عنها.

جدول (٣-١)

يوضح تطور حجم الطلب الكلي للدواء في السعودية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م)، (ملايين الريالات)

السنة	المشتريات الحكومية	الصادرات	الإجمالي	معدل النمو %	نسبة المشتريات الحكومية من الإجمالي % (*)	نسبة الصادرات من الإجمالي %
٢٠٠٥	٣١٨٩	٤٤٣	٣٦٣٢	-----	٨٧,٨٠	١٢,٢٠
٢٠٠٦	١٠١٤	٤١٩	١٤٣٣	-٦٠,٥٥	٧٠,٧٦	٢٩,٢٤
٢٠٠٧	١٥٢٢	٥٧٣	٢٠٩٥	٤٦,٢٠	٧٢,٦٥	٢٧,٣٥
٢٠٠٨	١٩٧٤	٥٩٩	٢٥٧٣	٢٢,٨٢	٧٦,٧٢	٢٣,٢٨
٢٠٠٩	٢٤٠٠	٦٨١	٣٠٨١	١٩,٧٤	٧٧,٩٠	٢٢,١٠
٢٠١٠	١٦٦٧	٨٨١	٢٥٤٨	-١٧,٣٠	٦٥,٤٢	٣٤,٥٨
٢٠١١	١٦٩٦	١١٠٠	٢٧٩٦	٩,٧٣	٦٠,٦٦	٣٩,٣٤
٢٠١٢	٢٦٩٦	١١٥١	٣٨٤٧	٣٧,٥٩	٧٠,٠٨	٢٩,٩٢
٢٠١٣	٤١٩٩	١٥٦٥	٥٧٦٤	٤٩,٨٣	٧٢,٨٥	٢٧,١٥
٢٠١٤	٥٥٥٤	١٥٩٦	٧١٥٠	٢٤,٠٥	٧٧,٦٨	٢٢,٣٢
٢٠١٥	٦٢٦٧	١٧٩٣	٨٠٦٠	١٢,٧٣	٧٧,٧٥	٢٢,٢٥
٢٠١٦	٤٤٩٦	١٩٧٢	٦٤٦٨	-١٩,٧٥	٦٩,٥١	٣٠,٤٩
٢٠١٧	٦٥٠٠	١٥٥٨	٨٠٥٨	٢٤,٥٨	٨٠,٦٧	١٩,٣٣

المصدر - المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من سجلات وزارة الصحة والتقارير السنوية لهيئة الاحصاءات العامة للسنوات (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م). لعدة سنوات.

(*) تقتصر/ على مشتريات وزارة الصحة دون غيرها من الجهات الحكومية الأخرى.

يلاحظ من بيانات الجدول (٣-١) النمو الكبير الذي حدث في الطلب الكلي على الدواء معبراً عنه بالمشتريات الحكومية والصادرات، وذلك خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع الإجمالي منهما من حوالي ٣٦٣٢ مليون ريال عام ٢٠٠٥م إلى ٨٠٥٨ مليون ريال عام ٢٠١٧م، بنسبة زيادة إجمالية بلغت ١٢١,٩%، ويلاحظ كذلك تحقق معدلات نمو سنوي إيجابية في معظم سنوات الفترة، تراوحت بين (٩,٧%) و (٤٩,٨%)، فيما سجلت بعض السنوات معدلات نمو سنوية سالبة تراوحت بين (-١٧,٣%) و (-٦٠,٦%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي ٩,٦%.

وتشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن المشتريات الحكومية تشكل النسبة الأكبر مقارنة بالصادرات، حيث تراوحت نسبتها ما بين ٦٠,٧% و ٨٧,٨%.

المطلب الثاني: حجم عرض الدواء في السوق السعودي.

يتكون عرض سلعة ما في أي سوق من الأسواق في الغالب، إما من الإنتاج المحلي لتلك السلعة، أو ما يتم استيراده منها من الخارج، أو الاثنان معاً، وفي الواقع فإن عرض الدواء في السوق السعودي إنما يتكون من الإنتاج المحلي و الواردات، وفي هذا المطلب يتم الوقوف على تطور حجم عرض الدواء في هذا السوق للفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)، وهي تغطي معظم سنوات الدراسة، ويتم الاعتماد على البيانات المتوفرة عنها في التحليل في ظل عدم توفر البيانات عن كامل سنوات فترة الدراسة، خاصة البيانات المتعلقة بالإنتاج المحلي، حيث تجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر لدى الجهات الرسمية أي بيانات مجمعة حول حجم الإنتاج المحلي لشركات الدواء الوطنية، الأمر الذي اضطر معه الباحث إلى الأخذ بحجم المبيعات لمجموع تلك الشركات خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م) كمؤشر يعبر عن حجم الإنتاج المحلي من الدواء في تلك الفترة، علماً بأن حجم المبيعات نفسه تم تقديره على أساس إجمالي الإيرادات الكلية التي حققتها الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة الدوائية خلال سنوات الفترة المعنية.

وفيما يلي تحليلاً لتطور حجم عرض الدواء في السوق السعودي، وذلك على مستوى مكوناته (الإنتاج المحلي، الواردات) كل على حده، وعلى مستوى العرض الكلي (إجمالي الإنتاج المحلي + الواردات).

أولاً: تطور حجم الإنتاج المحلي:

ظل حجم الإنتاج المحلي من الدواء يحقق معدلات نمو إيجابية طوال سنوات الفترة من (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)، وذلك بفضل التوسع في الاستثمارات الوطنية في هذا المجال، والتي



شهدت تزايداً ملحوظاً، سواءً على مستوى أعداد المصانع الجديدة أو على مستوى خطوط الإنتاج الإضافية في المصانع القائمة.^(١)

إن الجدول (٤-١) يبين حجم الإنتاج المحلي من الدواء بالقيمة السوقية، معبراً عنه بإيرادات المبيعات للشركات الوطنية خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م).

جدول (٤-١)

حجم الإنتاج المحلي من الدواء في المملكة العربية السعودية (بملايين الريالات)

السنة	الإنتاج المحلي	نسبة التغير السنوي %
٢٠١٠	٢١٢٩	-----
٢٠١١	٢٢٠٦	٤
٢٠١٢	٢٤٥٢	١١
٢٠١٣	٢٦٢٥	٧
٢٠١٤	٢٨٨٣	١٠
٢٠١٥	٣١٥٧	١٠
٢٠١٦	٣١٩٧	١
٢٠١٧	٣٤٥٢	٨

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير هيئة الإحصاء العامة للسنوات (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)، لعدة سنوات.

تشير من بيانات الجدول (٤-١) إلى أن الإنتاج المحلي من الدواء ظل ينمو إيجابياً وبشكل متذبذب خلال سنوات الفترة محل التحليل، حيث تراوحت نسبة النمو ما بين ١% عام ٢٠١٦م و ١١% عام ٢٠١٢م، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي ٦,٣%، فيما ارتفع حجم الإنتاج المحلي من ٢١٢٩ مليار ريال عام ٢٠١٠م إلى ٣٤٥٢ مليار ريال عام ٢٠١٧م، بنسبة زيادة إجمالية بلغت ٦٢,١%.

(١) فيصل الدليل، رئيس اللجنة الوطنية للصناعات الدوائية في مجلس الغرف السعودية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، www.eleat.com/article.1522371 ١٨ شوال ١٤٤٠هـ، الساعة ٤:٣٠ صباحاً.



ثانياً: تطور حجم الواردات من الدواء:

يعتمد السوق السعودي للدواء بدرجة كبيرة على الواردات من عدد من البلدان، أبرزها البلدان الأوروبية التي تستحوذ الواردات الدوائية منها على النصيب الأكبر من الحصة السوقية في سوق الدواء السعودي، فضلاً عن بعض البلدان الآسيوية، إن الجدول (٥-١) يوضح تطور حجم واردات السعودية من الدواء خلال سنوات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م).

جدول (٥-١)

حجم واردات السعودية من الدواء خلال سنوات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م) (بملايين الريالات).

السنة	قيمة الواردات	نسبة التغير السنوي %
٢٠١٠	١٢٥٧٤	----
٢٠١١	١٤٠٧٧	١٢
٢٠١٢	١٩٤٧٩	٣٨
٢٠١٣	١٩٢٥٣	١-
٢٠١٤	١٩٨٩٥	٣
٢٠١٥	٢١٣٩٠	٨
٢٠١٦	١٩٣٥٥	١٠-
٢٠١٧	١٩٨٩٤	٣

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير هيئة الإحصاء العامة للسنوات (٢٠١٠م - ٢٠١٧م). لعدة سنوات

يلاحظ من بيانات الجدول (٥-١) نمو حجم واردات المملكة العربية السعودية من الدواء في معظم سنوات الفترة محل التحليل، ما عدا عام ٢٠١٣م و ٢٠١٦م، اللذان سجلا معدلات نمو سالبة بلغت (-١%) و (-١٠%)، في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب حوالي (٧,٦%) تقريباً.

ويلاحظ كذلك أن حجم تلك الواردات، معبراً عنه بقيمتها الإجمالية، قد زاد بشكل كبير في آخر الفترة، مقارنة بحجمها في السنة الأولى، حيث ارتفعت القيمة من ١٢,٥٧٤ مليار ريال عام ٢٠١٠م إلى ١٩ مليار ريال في عام ٢٠١٧م، أي بزيادة إجمالية مقدارها ٧٣ مليار ريال، وبنسبة مئوية بلغت ٥٨,٢%، وهذا يفسر زيادة الطلب من الواردات في الدواء في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي منه لتغطية الطلب المتزايد عليه من أجل تحسين



الوضع الصحي في إطار جهود الدولة الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية وتقديمها لكافة السكان في مختلف المناطق.

ثالثاً: تطور حجم العرض الكلي:

لقد حدث تطور كبير في حجم العرض الكلي من الدواء في السوق السعودي خلال فترة الدراسة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)، وذلك بفضل النمو الذي حدث في كل من الإنتاج المحلي والواردات، والجدول (٦-١) يوضح ذلك.

جدول (٦-١)

تطور حجم العرض من الدواء في المملكة العربية السعودية خلال سنوات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م) (بملايين الريالات)

السنوات	الإنتاج المحلي من الدواء (*)	الواردات	الاجمالي	نسبة الإنتاج المحلي إلى الإجمالي %	نسبة الواردات إلى الإجمالي %	التغير في الاجمالي %
٢٠١٠	٢١٢٩	١٢٥٧٤	١٤٧٠٣	١٤,٤٨	٨٥,٥٢	----
٢٠١١	٢٢٠٦	١٤٠٧٧	١٦٢٨٣	١٣,٥٥	٨٦,٤٥	١٠,٧٥
٢٠١٢	٢٤٥٢	١٩٤٧٩	٢١٩٣١	١١,١٨	٨٨,٨٢	٣٤,٦٩
٢٠١٣	٢٦٢٥	١٩٢٥٣	٢١٨٧٨	١٢,٠٠	٨٨,٠٠	٠,٢٤-
٢٠١٤	٢٨٨٣	١٩٨٩٦	٢٢٧٧٩	١٢,٦٦	٨٧,٣٤	٤,١٢
٢٠١٥	٣١٥٧	٢١٣٩٠	٢٤٥٤٧	١٢,٨٦	٨٧,١٤	٧,٧٧
٢٠١٦	٣١٩٧	١٩٣٥٥	٢٢٥٥٢	١٤,١٨	٨٥,٨٢	٨,١٣-
٢٠١٧	٣٤٥٢	١٩٨٩٥	٢٣٣٤٧	١٤,٧٩	٨٥,٢١	٣,٥٢

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير هيئة الإحصاء العامة للسنوات (٢٠١٠م - ٢٠١٧م). لعدة سنوات (*): تقديري بناءً على حجم مبيعات شركات الدواء الوطنية.

يلاحظ من بيانات الجدول (٦-١) نمواً واضحاً وبنسب متفاوتة، في حجم العرض الكلي من الدواء في السوق السعودي لمعظم سنوات الفترة محل التحليل، وذلك باستثناء عام ٢٠١٣م و ٢٠١٦م، واللذان شهدا انخفاضاً نسبياً، وذلك بسبب انخفاض حجم الواردات من الدواء فيها، فقد ظل ذلك العرض يسجل زيادة مستمرة عامًا بعد عام إلى أن بلغ أعلى حجم له في العام ٢٠١٥م، وذلك بمقدار ٢٤٥٤٧ مليون ريال، فيما شهد العام ٢٠١٢م أعلى نسبة نمو في حجم المعروض من الدواء، والتي بلغت حوال ٣٤,٧٠%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النمو الكبير الذي حدث في حجم الواردات، والذي ارتفع من ١٤٠٧٧

مليون ريال عام ٢٠١١م إلى ١٩٤٧٩ مليون ريال عام ٢٠١٢م، وذلك بنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٨,٤%، وبشكل عام يلاحظ الارتفاع الكبير في حجم العرض بين عامي ٢٠١٠م و٢٠١٧م، حيث بلغت نسبة الزيادة الإجمالية حوالي ٨٥,٢١% .
وبالنسبة للإنتاج المحلي فقد تراوحت نسبته ما بين ١٤,٥٠% و ١١,١٨% من إجمالي حجم العرض الكلي، فيما بلغت النسبة المتوسطة عن كامل الفترة المعنية حوالي ١٣,٢%.

وفي ظل عدم اكتمال البيانات الخاصة بمكونات الطلب على الدواء، حيث اقتصر تحليل الطلب على المشتريات الحكومية وعلى الصادرات، لعدم توفير البيانات الخاصة بطلب القطاع الخاص والجهات الصحية الأخرى التابعة للوزارات وجهات الحكومية الأخرى (المستشفيات العسكرية، ومستشفيات التعليم العام والعالي، والمستشفيات المتخصصة)، يصعب تحديد حجم الفجوة الحقيقية بين العرض والطلب.



المبحث الثاني: الاستراتيجية الدوائية في المملكة العربية السعودية:

يعتبر الدواء من السلع الاستراتيجية التي توليها الدول أهمية خاصة، وتضع لها الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات التي تضمن توفرها بصورة كافية وبالجودة المطلوبة . وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الأهمية الاستراتيجية للدواء، وللسياسات الاستراتيجية المتعلقة به في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الوقوف على مصادر توفير الدواء .

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للدواء.

يعتبر الدواء بمختلف أشكاله وأنواعه، مثله مثل الغذاء والوقود وأنواع الطاقة الأخرى، ذو أهمية استراتيجية ، حيث يرتبط الدواء ارتباطاً وثيقاً بصحة أفراد المجتمع ، والتي تمثل أحد أهم الأولويات التي تعمل الحكومات على ضمان تحقيقها بالنسبة لكافة الأفراد، فالقضاء على المرض ومكافحة مسبباته سعياً وراء تحسين الحالة الصحية للسكان يعد من الحاجات العامة الضرورية الجديرة بالإشباع^(١)، وقد أولت الأمم المتحدة هذا الأمر اهتمامها وجعلته أحد الأهداف الإنمائية للألفية^(٢)، فيما تطور الاهتمام العالمي بالصحة إلى الحد الذي تم فيه اعتماد عدد من المؤشرات المتعلقة بها ضمن مؤشرات التنمية البشرية.^(٣)

ومن جانب آخر تكتسب الصحة أهميتها من خلال بعدها الاقتصادي، فتحسن الحالة الصحية لأفراد المجتمع يضمن المحافظة على رأس المال البشري، الذي هو وسيلة التنمية

(١) اقتصاديات الخدمة الصحية إشارة إلى اقتصاديات النظام الصحي السعودي، د. طلعت الدمرداش إبراهيم وآخرون، جدة، خوارزم العلمية، ٢٠١٣م، ص ٣٩.

(٢) التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة، د. هادي أحمد الفراجي، عمان، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م، ص ٢٣٩.

(٣) التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوطني، عمان، دار مناهج للنشر والتوزيع ٢٠١٥م، ص ٢٦.



وغايتها، ومن ثم توقع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في المستقبل، بالإضافة إلى أن تحسن الحالة الصحية يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكد هذا على أن الاهتمام بتحسين الحالة الصحية للسكان ليس مرجعه الدافع الإنساني فحسب، بل والدافع الاقتصادي أيضاً، وبنفس الدرجة.^(١)

ويدخل الدواء، إلى جانب الغذاء، كعنصر مؤثر وضروري في منظومة الصحة ومن ثم ضمان حياة صحية طويلة وفقاً لما ترمي إليه الأهداف الإنمائية للألفية، وحتى وقت قريب كان الدواء والصحة أحد أصول التحديث والتنمية، حيث تعتبر الحالة الصحية والإنفاق الصحي أحد العناصر الأساسية في زيادة القدرة الإنتاجية، وأن التنمية أصبحت تعرف من خلال السكان الأصحاء القادرين على الإنتاج المتواصل، بينما أصبحت الصحة تعرف من خلال القدرة على العمل، وكون الفرد قادراً على العمل والإنتاج، فإن هذا يعني بالضرورة قدرته على الإسهام في التنمية الاقتصادية.^(٢)

ومما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية للدواء، كونه يرتبط بالأمن الصحي لأفراد المجتمع، وأن صناعته صارت من أقوى الصناعات في العالم، ويزيد العائد على الاستثمار فيها عن معظم الصناعات الأخرى، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على هذه الصناعة وتخرجها عن سيطرة الحكومات والمنظمات الدولية، و بانتشارها العالمي المسيطر صار لها تأثير كبير في تشكيل السياسات الصحية والإنفاق الصحي في معظم بلدان العالم.^(٣)

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن الدواء يمثل سلعة ذات أهمية استراتيجية، وما سعي الدولة المستمر لتحقيق الأمن الدوائي عبر وسائل متعددة إلا تأكيداً لهذه الأهمية،

(١) اقتصاديات الخدمات الصحية . مرجع سابق. ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦.

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٦ و ٤٠٥.



خاصةً في ظل الوعي المتزايد بأهمية تطوير الخدمات الصحية لتلبية الحاجة المضطردة لتلك الخدمات، فقد شهدت المملكة العربية السعودية توسعاً كبيراً في الأنفاق على الخدمات الصحية منذ بدء تنفيذ خطط التنمية، والتي اهتمت بشكل كبير بموضوع التنمية البشرية التي تشكل الصحة مكوناً أساسياً فيها، فقد تحققت خلال خطط التنمية نقلة نوعية في مجال الرعاية الصحية بمستوياتها المختلفة. (١)

ولا شك أن توفير الدواء بكميات كافية وبمستوى مرتفع من الجودة كان له دور في تحقيق أهداف الرعاية الصحية، ومن ثم أهداف التنمية البشرية، وتزداد أهمية الدواء كسلعة استراتيجية، في المملكة العربية السعودية، ليس فقط في إطار سعي المملكة لتحسين وتطوير الخدمات الصحية لمواطنيها فحسب، بل أيضاً لأن عليها التزام ديني وأخلاقي تجاه زوار بيت الله الحرام من الحجاج والمعتمرين من ناحية، وتجاه المقيمين على أراضيها من ناحية أخرى، مما يقتضي تلبية احتياجاتهم الدوائية خلال فترة تواجدهم في أراضيها.

المطلب الثاني: السياسة الدوائية.

تمثل السياسة الدوائية في أي دولة من الدول إحدى مجالات السياسة العامة، التي يتم من خلالها التصدي للقضايا العامة التي يتأثر بها كل أفراد المجتمع على حد سواء، فالسياسة العامة هي مجموعة القوانين والأنظمة التي تعتمد عليها الجهات الرسمية لتنظيم النشاط في أي مجال من المجالات، بحيث توضح حقوق وواجبات الأطراف ذات العلاقة بذلك النشاط (٢)، وبالنسبة للسياسة العامة المتعلقة بتنظيم الأنشطة الخاصة بتوفير الدواء تصنيعاً واستيراداً أو بيعاً وشراءً، والمسماة بالسياسة الدوائية، فهي تتمثل في كل الأنظمة واللوائح والإجراءات والتدابير ذات الصلة بتنظيم صناعة الدواء والمتاجرة فيه، وترتيباً على ذلك فإن السياسة

(١) منجزات خطط التنمية (حقائق وأرقام)، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) الهيئة العامة للغذاء والدواء - <https://sfda.gov.sa> . ٢٠١٩م/٩/٢٨، الساعة ٥:٣٥ مساءً.



الدوائية تتضمن عدداً من المكونات تتمثل في التشريعات الدوائية، وضمان الجودة، وتسجيل الدواء، وإنتاجه، وتسعيه، إلى جانب قضايا البحث والتطوير في مجال إنتاج الدواء. (١)

وتهدف السياسة الدوائية بشكل عام إلى تحقيق مفهوم الأمن الدوائي، والمتمثل في توفير الدواء اللازم لكل أفراد المجتمع بكمية كافية وبجودة عالية وبطريقة آمنة وميسرة (٢)، وفي الواقع فإن مفهوم الأمن الدوائي الذي تبني عليه السياسات الدوائية تطور مع تطور الاحتياجات الصحية الحاضرة والمستقبلية، حيث تجاوز قضية توفير الكمية الكافية من الأدوية الأساسية في الوقت المناسب ضمن سعر عادل، إلى توفير الأدوية ذات الاحتياج المتواصل بكميات تكفي الاستهلاك الوطني لفترات مستقبلية محدودة، وكذلك توفير المواد الأولية للصناعة الدوائية المحلية، فضلاً عن تشجيع تلك الصناعة وجعلها قادرة على المنافسة والتطوير والتوسع. (٣)

ترتيباً على ما تقدم يمكن القول بأن الهدف الرئيسي للسياسة الدوائية هو تحقيق الأمن الدوائي بمفهومه الواسع، وهذا ما ظلت تركز على تحقيقه السياسة الدوائية في المملكة العربية السعودية في إطار خطة الدولة في المجال الصحي، والرامية إلى التوسع في توفير الخدمات الصحية وتحسينها من خلال التطوير المستمر، ففي البداية كانت السياسة الدوائية تعتمد بصورة أساسية على استيراد الأدوية واستقطاب الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الصيدلة، وفي هذا الإطار فتحت الدولة الباب أمام الشركات والمؤسسات الوطنية لاستيراد

(١) المرجع السابق.

(٢) الأمن الدوائي في المملكة العربية السعودية، حقائق وأرقام في عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز، ص. فاضل القعيشيش، الرياض، ٢٠٠٣م، ص ٢٣.

(٣) استراتيجية الأمن الغذائي والدوائي في الوطن العربي، الأوضاع في المنطقة العربية: الواقع الدوائي، ص. محمد بن عبدالعزيز العقيل، الرياض، مشاركة هيئة الغذاء والدواء المتلقى العلمي، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٥م، ص ١٠.



الأدوية، وقامت بتقديم العديد من التسهيلات في سبيل توفير الدواء في المملكة العربية السعودية، حيث تمثلت تلك التسهيلات في منح التراخيص اللازمة للمتاجرة بالدواء، وتنشيط عمليات البيع والمتاجرة في الدواء، وتسهيل عمليات تسجيل وفسح الأدوية، وإعفاء بعض الأدوية من الرسوم الجمركية، وسن القوانين التي تضمن جودة وفعالية الدواء.^(١)

ومنذ ١٤٢٢هـ قامت الدولة بتبني سياسة دوائية جديدة تعتمد على استيراد الأدوية مع تشجيع الصناعة الدوائية الوطنية في نفس الوقت، وفي هذا الإطار منحت القروض الميسرة وشجعت الاستثمار في مجال التصنيع الدوائي، كما اهتمت بتأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال الصيدلة بفتح كليات للصيدلة في عدد من الجامعات، بالإضافة إلى تشجيعها ابتعاث الصيادلة والمتخصصين في مجال الصيدلة إلى الخارج للحصول على الدرجات العلمية العليا في مجال هذا التخصص.^(٢)

لقد اشتملت السياسة الدوائية في تلك المرحلة على عدة محاور رئيسية، تمثلت في:^(٣)

١- دعم عمليات التصنيع الدوائي، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الدوائية من خلال تسهيل إصدار التراخيص وإلغاء الضرائب، ومنح القروض والضمانات، إضافة إلى منح المنتج المحلي الأولوية في الدعاية والإعلان.

٢- تنشيط عمليات البيع والمتاجرة في الدواء من خلال تخفيض الجمارك على واردات الدواء التي لا توفرها الصناعة الوطنية، وكذلك تسهيل عمليات وإجراءات إستيراد الدواء، وحماية حقوق الوكلاء وأصحاب الامتياز ودعمهم مادياً ومعنوياً.

(١) الأمن الدوائي في المملكة العربية السعودية - حقائق وارقام، د.فاضل القعشيش، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦.



٣- تأهيل الكوادر الوطنية والفنية والمهنية، وذلك من خلال إنشاء الكليات العلمية المتخصصة في علوم الدواء، والمساعدة في تدريب وتشجيع تلك الكوادر عن طريق وضع مزايا تحفيزية لهم للإقبال على دراسة هذا التخصص.

٤- التعريف بمهنة الصيدلة وتخصصاتها، وإنشاء الجمعيات والمجالس العلمية المتخصصة، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من الصيادلة والعاملين في هذا الحقل، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع والعاملين بالحقل الطبي.

٥- فتح المجال أمام الصيادلة والأطباء لطرح إنتاجهم العلمي، وتشجيع البحث في مجال الدواء.

٦- تطوير الانظمة والقوانين التي تضمن حماية الدواء كسلعة، ولا تتعارض مع حماية أفراد المجتمع.

٧- إقامة قطاع قوي وفعال لضمان الجودة ومراقبتها، وكذلك من خلال التفتيش الدوائي، ومراقبة الجودة في المصنع والمخزون.

وتم التأكيد على هذه السياسة وتعزيز كافة محاورها عند قيام الهيئة العامة للغذاء والدواء عام ٢٠٠٣م- (١٤٢٤هـ)، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، تتولى المهام التشريعية والرقابية لضمان سلامة الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية ومنتجات التجميل والمبيدات والأعلاف.^(١)

ويتمثل الغرض الأساسي من إنشاء الهيئة في القيام بتنظيم ومراقبة والإشراف على الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتشخيصية، ووضع المواصفات القياسية الإلزامية لها، سواء كانت مستوردة أو مصنعة محلياً، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:^(٢)

(١) الهيئة العامة للغذاء والدواء - المملكة العربية السعودية - < <https://ar.wikipedia.org>

wiki . ٢٨/٠٩/٢٠١٩م. الساعة ٧:٤٢ مساءً.

(٢) المرجع السابق .



- ١- سلامة ومأمونية وفاعلية الغذاء والدواء للإنسان والحيوان.
 - ٢- مأمونية المستحضرات الحيوية والكيميائية التكميلية ، ومستحضرات التجميل والمبيدات.
 - ٣- سلامة المنتجات الإلكترونية من التأثير على صحة العامة.
 - ٤- دقة معايير الأجهزة الطبية والتشخيصية وسلامتها.
 - ٥- وضع السياسات والإجراءات الواضحة للغذاء والدواء، والتخطيط لتحقيق هذه السياسات وتفعيلها.
 - ٦- إجراء البحوث والدراسات التطبيقية للتعرف على المشكلات الصحية وأسبابها وتحديد آثارها.
 - ٧- المراقبة والإشراف على الإجراءات الخاصة بالتراخيص لمصانع الغذاء والدواء والأجهزة الطبية.
 - ٨- تبادل المعلومات ونشرها مع الجهات العلمية والقانونية المحلية والعالمية، وإعداد قاعدة معلومات عن الغذاء والدواء.
- ويمثل قطاع الدواء في الهيئة العامة للغذاء والدواء، ضمن الإطار التنظيمي للهيئة، الجهة المعنية بتنظيم شؤون الدواء في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال المهام التنظيمية والتنفيذية والرقابية المناطة به، والمتمثلة في الآتي:
- أولاً: المهام التنظيمية : ويمثل أهمها: (١)**

- ١- اعتماد سياسات ووضع خطط هادفة إلى ضمان جودة الدواء وسلامته في المملكة، وتوفير الأدوية المناسبة.
- ٢- مراجعة الأنظمة واللوائح الرقابية ذات العلاقة بمجال الأدوية وتطويرها، واقتراح التعديلات اللازمة عليها، واقتراح المزيد من هذه الأنظمة واللوائح.

(١) الهيئة العامة للغذاء والدواء، المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي، للعام ٢٠١٥م-٢٠١٥م، ص٥٨.



- ٣ - وضع اللوائح الفنية للأدوية والمستحضرات الحيوية والصحية ومستحضرات التجميل والنباتات والأعشاب التي لها ادعاء طبي.
- ٤ - وضع الأسس السليمة لتصنيع الدوائي والاشتراطات الصحية الواجب توفرها في مرافق الصناعات الدوائية والعاملين فيها.
- ٥ - وضع الضوابط والاجراءات التي تنظم فحص المنتجات الدوائية والمواد الخام التي تدخل في صناعتها، إضافة إلى الإعلان عنها واستيرادها وتصديرها، وتسجيل الأدوية وأعمال الرقابة والتفتيش على المنشآت الصيدلانية.

ثانياً: المهام التنفيذية: ويتلخص أهمها في الآتي: (١)

- ١ - تنفيذ الأنظمة واللوائح المتعلقة بالدواء ، ومتابعة تطبيق الإجراءات النظامية.
- ٢ - فحص وتحليل الأدوية والمستحضرات الحيوية والصحية والنباتات والأعشاب التي لها إدعاء طبي، والمستحضرات التجميلية للتحقق من جودتها وصلاحيتها.
- ٣ - الإذن بفسح المستورد من منتجات الدواء ، وذلك بعد القيام بما يلزم من فحص وتحليل.
- ٤ - السماح بتداول ما يصنع محلياً من الدواء، واتخاذ الاحتياطات والتدابير الوقائية المناسبة.
- ٥ - الترخيص للمختبرات ذات العلاقة بمجال الدواء وتأهيلها .

ثالثاً: المهام الرقابية : وتتمثل في: (٢)

- ١ - تنفيذ الأنظمة واللوائح في الإجراءات المتعلقة بالتراخيص لمصانع الأدوية وتأكيد تطبيق أسس التصنيع الدوائي.

(١) الهيئة العامة للغذاء والدواء، المملكة العربية السعودية، www.sfda.gov.sa.

(٢) المرجع السابق، ص.



٢- الرقابة والتفتيش على المنشآت الصيدلانية وعلى العاملين فيها بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٣- الرقابة على الأدوية والمستحضرات الحيوية والصحية ومستحضرات التجميل والنباتات والأعشاب التي لها ادعاء طبي لتأكيد صلاحيتها ومطابقتها لمواصفات الجهة المصنعة والمواصفات القياسية الالزامية المعتمدة من الهيئة.

وتشتمل السياسة الدوائية في المملكة العربية السعودية على الآتي: (١)

أولاً- تحديد الأدوية الأساسية (الضرورية) : حيث تلتزم الهيئة العامة للغذاء والدواء بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات الرسمية الأخرى ذات العلاقة بالخدمات الصحية، في هذا الجانب بقائمة الأدوية الأساسية المعتمدة من هيئة الصحة العالمية.

ثانياً- التشريعات الدوائية : حيث أصدرت الهيئة العامة للغذاء والدواء عدداً من الأنظمة واللوائح والمدونات الإرشادية الخاصة بتنظيم الأنشطة المتعلقة بالدواء صناعة ومتاجرة وتعاملاً فيها، ومن أهم تلك الأنظمة واللوائح والمدونات: أسس ومتطلبات وشروط تسجيل الدواء، دليل إجراءات وضوابط المواد المخدرة، شروط ومتطلبات الفسح، ومدونة التصنيع الجيد للدواء.

ثالثاً- ضمان جودة الأدوية: تتم مراقبة جودة الأدوية عبر آليات وإجراءات دقيقة عبر عدة خطوات:

١- متابعة جودة المستحضر الصيدلاني والكشف عليه قبل نزوله إلى الأسواق، سواء كان أثناء التصنيع أو التخزين.

٢- وضع أرقام موحدة للتواصل مع الهيئة والإدارة لتلقي البلاغات.

(١) الهيئة العامة للغذاء والدواء، المملكة العربية السعودية، www.sfda.gov.sa.



٣ - المراقبة الدائمة على الأدوية الموجودة في الأسواق وضرورة التأكد منها بما يضمن الوصول إلى الأدوية غير المسجلة.

٤ - التعامل بكل جدية مع البلاغات التي ترد بخصوص المستحضرات الدوائية، سواءً كان منها دولياً أو محلياً، وسحب المستحضرات غير المطابقة من السوق.

٥ - تقوم الهيئة بشراء أدوية عشوائية من أماكن مختلفة والكشف عليها لضمان جودتها.

٦ - القيام بجولات دورية لكشف الغش الدوائي عن طريق الزيارات الميدانية.

رابعاً- تسعيرة الأدوية:

تلتزم هيئة الدواء في هذا الجانب بما يضمن توفر الدواء بأسعار معقولة للمستهلك، والتي تصل إلى تخفيض ٢٠% وتزيد، ووضعة في الاعتبار ما يلي: (١)

١- أهمية العلاج الدوائي.

٢- أسعار الأدوية الجنيسة .

٣- سعر التصنيع في بلد المنشأ بعملة ذلك البلد.

٤- سعر الدواء بالجملة في بلد المنشأ أو بيعه بشكل فرد على الجمهور.

٥- السعر المقترح للمملكة حسب عملة بلد المنشأ.

٦- سعر الدواء في المراجع الرسمية.

(١) قواعد تسعير الدواء من إصدارات الهيئة العامة للغذاء والدواء، ١٤٣٢ هـ، ص ٤-٥.



المطلب الثالث: مصادر توفير الدواء:

تتمثل مصادر توفير احتياجات المملكة العربية السعودية من مختلف أنواع الدواء ، في مصدرين، لا ثالث لهما، وهما الاستيراد من الخارج والإنتاج المحلي من الأدوية الجنيسة^(١) التي تقوم بإنتاجها المصانع الوطنية.

أولاً: الاستيراد من الخارج : يشكل هذا المصدر النسبة الأكبر من حجم الدواء المتوفر في سوق الدواء السعودي، الذي يقترب من ال ٣٠ مليار ريال، إذ تتراوح نسبة الدواء المستورد فيه ما بين ٨٥%-٩٠%، فقد بلغ حجم واردات المملكة العربية السعودية من الدواء خلال الفترة من ٢٠٠٦م- ٢٠١٥م حوالي ١٤٦,٧ مليار ريال ، كان نصيب العام ٢٠١٥م منها وحده حوالي ٢١,٣ مليار ريال^(٢)، في حين تراجع ذلك الحجم في عامي ٢٠١٧م و٢٠١٨م إلى ١٩,٩ مليار ريال و١٦,٧ مليار ريال ، وذلك على التوالي.^(٣)

وتشكل الدول الأوروبية المصدر الأكبر للواردات السعودية من الأدوية ، حيث تمثل كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وفرنسا وإيرلندا والدنمارك وإيطاليا والمملكة المتحدة والسويد وبلجيكا وإسبانيا والنمسا وهولندا، أكبر الدول التي تستورد منها المملكة العربية السعودية احتياجاتها من الدواء ، وذلك إلى جانب كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة على مستوى الدول العربية.^(٤)

(١) هو الدواء (المشابه) للبيع في الأسواق، حيث تملك الأدوية الجنيسة نفس آلية العمل والاستعمال والجرعة والتأثير، كما يجب أن تكون لديها نفس المعايير الخاصة بالجودة والسلامة. .

(٢) واردات الأدوية تفوق الصادرات ب ١١ ضعفاً، صحيفة عكاظ. www.okaz.com، ٢٩/٩/٢٠١٩م. الساعة ٥:٣٠ مساءً.

(٣) ارتفاع واردات المملكة خلال ٢٠١٧م، السعودية. www.zawya.com، ٢٩/٩/٢٠١٩م. الساعة ٥:٣٠ مساءً.

(٤) المرجع السابق.



لقد تضاغت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من الأدوية بشكل واضح خلال الفترة من ٢٠٠٥م-٢٠١٧م ، حيث قفزت من ٦,٤ مليار ريال في بداية الفترة إلى ١٩,٨ مليار ريال في نهايتها، وذلك بنسبة زيادة إجمالية بلغت ٢٠٩,٣%.

إن الأسعار المحلية للأدوية المستوردة تتأثر بحركة أسعار صرف العملات الأجنبية ، وذلك إلى جانب التكلفة العالمية المرتفعة للدواء ، لا سيما تلك التي تحمل براءة اختراع ولا يمكن كسر احتكارها إلا بانتهاء مدة تلك البراءة، بحيث يمكن للشركات الوطنية إنتاجها بما يجعل أسعارها تنخفض بنسبة تصل إلى ٤٠% (١).

ثانياً: إنتاج المصانع المحلية الوطنية: ويشكل هذا المصدر نسبة تتراوح بين ٨% و ٩% من الدواء المتوفر في السوق السعودي ، وأغلبه من الدواء الجنييس ، إذ توجد عدد من شركات ومصانع الأدوية الوطنية التي تقوم بإنتاج أنواع مختلفة من الأدوية التي انتهت مدة براءة اختراعها ، وذلك وفقاً لاتفاقيات بينها وبين الشركات الأجنبية صاحبة الحق في الإنتاج، تحصل بموجبها الشركات الوطنية على تراخيص بإنتاج تلك الأدوية.

لقد أزداد عدد المصانع الوطنية العاملة في مجال صناعة الدواء في السنوات الماضية بشكل ملحوظ، فبعد أن كان عددها حوالي ١٢ مصنعاً عام ٢٠٠٠م، وكانت تنتج ما يقارب ستمائة صنف من الأدوية^(٢)، ارتفع ذلك العدد إلى ٢٢ مصنعاً في عام ٢٠١٥م^(٣)، ثم إلى ٣٨ مصنعاً في ٢٠١٨م.^(٤)

(١) المرجع السابق.

(٢) الأمن الدوائي في المملكة العربية السعودية ،حقائق وأرقام، مرجع سابق،ص ٤.

(٣) السعودية تحتضن ١٥ مصنعاً للأدوية، صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية.

www.aawsat.com. تاريخ الدخول ٠١/١٠/٢٠١٩م، الساعة ١١:١٥ مساءً.

(٤) الهيئة العامة للغذاء والدواء، قائمة المنشآت الدوائية والتجميلية المرخصة، المملكة العربية السعودية.



وبحسب بعض المصادر فإنه يسجل في السعودية نحو ٦١٥٠ دواءً، تتضمن نحو ٨١ صنفاً دوائياً تصنع بترخيص لشركات عالمية ، ونحو ١٣٩٥ صنفاً من المكملات الغذائية والمستحضرات العشبية.^(١)

[https://www.sfda.gov.sa/oper Documents Drug-Establishments](https://www.sfda.gov.sa/oper/Documents/Drug-Establishments)

تاريخ الدخول ١٠/١٠/٢٠١٩م. الساعة ١١:٣٠ مساءً.

(١) الدواء السعودي يتجه نحو ثورة صناعية. صحيفة الشرق الاوسط. www.m.aawsat.com.

تاريخ الدخول ١٠/١٠/٢٠١٩م. الساعة ١:٢٠ مساءً.



المبحث الثالث: أهمية توطين الصناعة الدوائية ومبرراته.

تكتسب عملية توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية أهمية خاصة لعدة اعتبارات اقتصادية ، كما أن هنالك عدد من المبررات تجعل من عملية توطين هذه الصناعة أمراً ضرورياً ولازماً .

في هذا المبحث يتم توضيح أهمية القيام بتوطين التصنيع الدوائية على وجه العموم وفي المملكة بشكللاً خاص .

المطلب الأول: اهتمام المسلمون بالصناعة الدوائية.

إن صناعة الدواء جذبت عظيم انتباه علماء المسلمين، فاستطاعوا أن يميّزوا عصر حضارتهم باعتباره أوّل عصر من عصور الحضارة عُرفَتْ فيه المركّبات الدوائيّة بصورة علميّة وفعّالة وبطريقة جديدة، حتى - يقول جوستاف لوبون - نستطيع أن ننسب بلا أدنى حرج علم الصيدلة إليهم، ونقول إنه اختراع عربي (إسلامي) أصيل^(١)؛ فقد أضافوا إلى الأدوية التي كانت معروفة قبلهم مركّبات عديدة من اختراعهم، وألّفوا أوّل كتب في العقاقير^(٢)، أخذوه في بداياتهم له عن اليونان؛ حيث اعتنوا بكتاب (المادّة الطبيّة في الحشائش والأدوية المفردة)، الذي وضعه ديسقوريدس العين زربي (٨٠م)، وترجموه عدّة مرّات؛ أشهرها اثنتان: ترجمة حنين بن إسحاق في بغداد، وترجمة أبي عبد الله الصقلّي في قرطبة. وفي وقت لاحق قام الصيادلة المسلمون - بفضل خبرتهم وممارستهم - بالزيادة على هذا الكتاب، واستدراك ما فات ديسقوريدس؛ ومن ثمّ بدأ التأليف والتصنيف بغزارة في الصيدلة وعلم النبات، وكان من

(١) حضارة العرب ، جوستاف لوبون: ص ٤٩٤ .

(٢) حضارة الإسلام وأثرها في الترقّي العالمي جلال مظهر، ص ٣٠٦ .



ذلك (معجم النبات) لأبي حنيفة الدَيْنَوْرِيَّ^(١)، و(الفلاحة النبوية) لابن وحشية^(٢)، و(الفلاحة الأندلسية) لابن العوام الإشبيلي^(٣)، لقد كتب العلماء المسلمون في الأدوية مؤلفات عدّة، لعلّ من أهمّها (الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) لعبد الله بن أحمد المالقي المعروف بابن البيطار، الذي كان يعاين منابت النبات، ويتحقّق من هويته قبل أن يدوّنه، وقد جمع في كتابه هذا معلومات يونانية، ووصف فيه نحو ألف وخمسمائة عقار طبي؛ بين نباتي وحيواني ومعدني، وذكر طريقة استعماله، وجعلها مرتّبة طبقاً لحروف المعجم ليسهل الرجوع إليه، وأودعه مقدّمة تعكس المنهج التجريبي الذي اتّبعه في تدوين المعلومات التي جمعها.

وفي عمليات تحضير العقاقير وتركيبها استخدم الصيادلة المسلمون طرقاً مبتكرة، ظلّ بعضها معمولاً به حتى الوقت الحاضر منها: ١- التقطير: لفصل السوائل. ٢- الملمعة: لمزج الزئبق بالمعادن الأخرى. ٣- التسامي: لتحويل الموادّ الصلبة إلى بخار، ثم إلى حالة الصلابة ثانية دون المرور بحالة السيولة. ٥- التبلور: لفصل بلورات الموادّ المذابة. ٦- التكريس: عملية الأكسدة العادية^(٤). وفي سبيل أتقان ذلك أدخلوا نظام الحِسْبَة ومراقبة الأدوية^(٥)، ونقلوا

(١) أبو حنيفة الدينوري: أحمد بن داود بن ونّند الدينوري (ت ٢٨٢هـ، ٨٩٥م) من النوابغ مهندس وفيلسوف ومؤرخ نباتي. انظر الزركلي: الأعلام ١/١٢٣.

(٢) ابن الوحشية: أبو بكر أحمد بن علي بن قيس بن المختار بن عبد الكريم بن حريثا (ت ٣١٨هـ/٩٣٠م)، عالم بالكيمياء ينسب إليه الاشتغال بالسحر ويلقب بالصوفي. انظر الزركلي: الأعلام ١/١٧٠.

(٣) ابن العوام الإشبيلي: هو أبو زكريا يحيى بن مُجَدِّد بن أحمد (ت ٥٨٠هـ/١١٨٥م) عالم أندلسي، اشتهر بكتابه (الفلاحة الأندلسية)، قسم منه تُرجم إلى اللغتين الإسبانية والفرنسية. انظر: الزركلي: الأعلام ٨/١٦٥.

(٤) حضارة الإسلام وأثرها في الترقّي العالمي، جلال مظهر: ص ٣٠٨، ٣٠٩، مُجَدِّد الصادق عفيفي: تطور الفكر العلمي عند المسلمين ص ٢٢٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٣١٢.



المهنة من تجارة حُرّة يعمل فيها مَنْ يشاء، إلى مهنة خاضعة لمراقبة الدولة، وكان ذلك في عهد المأمون، وقد دعاه إلى ذلك أن بعضًا من مزاوي مهنة الصيدلة كانوا غير أمينين ومدلسين، ومنهم من ادّعى أن لديه كل الأدوية، ويعطون للمرضى أدوية كيفما اتَّفَقَ؛ نظرًا لجهل المريض بأنواع الدواء؛ لذا أمر المأمون بعقد امتحان أمانة الصيدلة، ثم أمر المعتصم، أن يمنح الصيدلاني الذي تثبت أمانته وحذقه شهادة تجيز له العمل، وبذا دخلت الصيدلة تحت النظام الشامل للحسبة، وقد انتقل هذا النظام إلى أنحاء أوروبا ولا تزال كلمة مُحْتَسِب مستخدمة في الإسبانية بلفظها العربي حتى الوقت الراهن.^(١)

كذلك لم يغفل المسلمون الأوائل دور صناعة الدواء في التنمية الاقتصادية وضرورتها لرفاهية أبناء البلاد، لذلك كان الصيدلة مسعولين عن صلاح الأدوية واعتدال أثمانها، ووصف التاريخ القائد الأفشين وهو يزور صيدليات الأرياف بنفسه ليستوثق من اشتغالها على جميع المواد الطبية^(٢)، وبذلك كان المسلمون أوّل من أنشأ فنّ الصيدلة على أساس علمي سليم، وأقاموا الرقابة على الصيدليات والصيدلة من خلال وظيفة الحسبة^(٣).

كان نبوغ المسلمين في الكيمياء سببًا في تمكّنهم من تحقيق إنجازات مهمّة في فروع المعرفة المتّصلة بهذا العلم، وخاصّة في علم الصيدلة؛ وذلك لأن الأدوية تحتاج إلى معالجة ودراية بالمعادلات والقوانين الكيميائية؛ ومن ثمّ فقد ظهرت الأدوية الكيميائية بصورة فعّالة، وانفتحت أبواب عصر جديد في فنّ العلاج على مصراعيها.

(١) ابتكار المسلمين علم الصيدلة | قصة الإسلام، < artical > islamstory.com ، د/ راغب السرجاني، (منقول بتصرف)

(٢) لويس سيديو: تاريخ العرب العام ص ٣٨٢.

(٣) إدارة المستشفيات والمراقبة الصحية في المجتمع الإسلامي، لجرجيس فتح الله، منشور في تراث الإسلام بإشراف أرنولد ص ٥١٢.



بازدهار صناعة الصيدلة وجد الصيادلة المسلمون مجالاً خصباً للإبداع، الذي انتهوا فيه إلى تركيب عقاقير من البيئة المحليّة ذات أوزان معلومة مبسّطة، وقطعوا شوطاً كبيراً عندما استفادوا من علم الكيمياء في إيجاد أدوية جديدة ذات أثر في شفاء بعض الأمراض؛ كاستخراج الكحول، ومركبات الزئبق، وملح النشادر، واختراع الأشربة والمستحلبات والخلاصات الفطريّة، إضافةً إلى ذلك قادهم البحث الجادُّ إلى تصنيف الأدوية استناداً إلى منشئها وقوّتها، كما قادتهم تجاربهم إلى أدوية نباتيّة جديدة لم تكن معروفةً من قبل؛ كالكافور، والحنظل، والحناء

ومّا يُعدُّ من إبداعات المسلمين وابتكاراتهم في هذا العلم أنهم استطاعوا أن يُمزجوا الأدوية بالعسل تارةً، وبالسكر والعصير تارةً أخرى؛ وفضّل العرب السكر على العسل خلافاً للقدماء؛ فأدى ذلك إلى كثيرٍ من المستحضرات الطبية النافعة^(١)

المطلب الثاني: أهمية توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية.

تبرز أهمية توطين الصناعة الدوائية من عدة جوانب اقتصادية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: يسهم توطين الدواء في فتح سوق الاستثمار في هذه الصناعة، مما يعني تدفق الاستثمارات الأجنبية وإمكانية دخول شركات دواء عالمية للسوق السعودية، الأمر الذي يعزز من فرص نقل الخبرات والتقنيات الحديثة في هذا المجال ، ومن ثم يرفع من كفاءة السوق المحلية ، خاصةً وأن سوق الدواء السعودي يشكل نحو ٣٠% من سوق الدواء العربي ، ولاشك أن عملية توطين صناعة الدواء بما تتيحه من فرص استثمارية كبيرة للمستثمرين

(١) ابتكار المسلمين علم الصيدلة | قصة الإسلام، artical > islamstory.com ، د/ راغب السرجاني، (منقول بتصرف)



الوطنيين والأجانب إنما تفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد الوطني السعودي لينهض بأحد أهم القطاعات الحيوية، حيث تقدر عوائد هذه الخطوة بحوالي ٢٠ مليار ريال سعودي تخرج من المملكة لصالح دول أخرى تستورد منها الأدوية المختلفة.^(١)

ثانياً: يسهم توطين صناعة الدواء في رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة العربية السعودية، وفي تحقيق هدف توسيع قاعدة الإنتاج باعتباره هدفاً استراتيجياً ظلت المملكة العربية السعودية تعمل على تحقيقه عبر خطط التنمية المختلفة، منذ أن تم تبني أسلوب ونهج التخطيط الاقتصادي المرحل .

ثالثاً: يسهم توطين الصناعة الدوائية في توفر موارد النقد الأجنبي للدولة، وذلك من خلال خفض قيمة واردات الدواء، التي تشكل عبئاً على موارد الدولة المالية، إذ تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ٢٠ مليار ريال، أي ما يعادل ٥,٣٣ مليار دولار تقريباً، كما يسهم من جانب آخر في تحقيق عائدات بالعملة الأجنبية من خلال تصدير المنتجات الدوائية، خاصةً وأن العديد من شركات الدواء السعودية تقوم بتصدير منتجاتها إلى بعض الأسواق الخارجية في بعض دول أفريقيا والشرق الأوسط.^(٢)

ولا شك أن خفض قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات سيكون له تأثيره المباشر على الميزان التجاري السعودي، ومن ثم على توازن القطاع الخارجي للاقتصاد الوطني، ويؤكد هذا الأمر على أهمية توطين الصناعة بشكل عام والصناعة الدوائية بشكل خاص.

(١) توطين صناعة الدواء يوفر ٢٠ مليار ريال على الاقتصاد الوطني سنوياً.

www.alriydh.com.الدخول ٢٠١٩/١٠/١ م الساعة ١٠.٢٥ صباحاً.

(٢) المملكة العربية السعودية -هيئة الاحصاءات العامة، الصادرات السلعية، رمز السلعية

٠٠٠٤٤٠٠٠.٣٠١٧.٢٠١٧ م.



رابعاً: إن توطین أي نشاط اقتصادي، أو أي صناعة ما، من شأنه أن يوفر فرص عمل تستوعب القوة العاملة الوطنية، وتسهم بذلك في خفض معدل البطالة وفي إتاحة فرص الحصول على دخل لبعض أفراد المجتمع، مما يمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية، وبالنسبة لتوطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية فإنها تولد فرص عمل لأعداد كبيرة من خريجي كليات الصيدلية وتفتح لهم آفاق واسعة نحو تنمية قدراتهم واكتساب خبرات عملية تزيد من فرصهم التنافسية في توطین الوظائف في هذا المجال، والإسهام في الارتقاء بهذه الصناعة. (١)

خامساً: لا يقتصر توطین الصناعة الدوائية على عملية التصنيع والإنتاج الدوائي فحسب، بل يفتح مجالاً لأنشطة أخرى متعلقة به، مثل أنشطة التوزيع والتسويق والبيع والتصدير عبر منافذ مختلفة ومتعددة، مما يساهم في تحريك السوق المحلي من جانب، وفي توفير مزيد من فرص العمل من جانب آخر.

المطلب الثالث: مبررات توطین الصناعة الدوائية.

يستند الاتجاه نحو توطین صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية إلى عدة اعتبارات، تمثل في مجملها المبررات التي على أساسها اتخذ هذا الاتجاه منحى عملياً منذ عدة سنوات، وتتمثل تلك المبررات فيما يلي:

أولاً: انتهاج سياسة إحلال الواردات، خاصةً بالنسبة لواردات الدواء، في ظل ارتفاع فاتورة الدواء التي تتحملها الدولة، نظراً للاعتماد الكبير على استيراد الأدوية ذات العلامات التجارية المسجلة، والمعروفة بأنها عالية التكلفة، الأمر الذي يتطلب تشجيع ودعم صناعة

(١) فرص عمل لخريجي الصيدلة بروتات تصل إلى ١٥ ألف ريال، www.al-madina.com، الدخول ٢٠١٩/١١/١٦ م الساعة ٨،٠٠ صباحاً.



الأدوية البديلة ذات التركيبة الأساسية لإنتاجها محلياً، فقد اقتربت القيمة السوقية للدواء المستهلك من ٢١ مليار ريال، ما يقارب ٨٩% منها قيمة دواء مستورد، مما يستوجب إيجاد بدائل دوائية محلية عالية الجودة ، وذات تكلفة مناسبة.

ثانياً: التزايد المضطرد في الطلب على الدواء، خاصةً في ظل التوسع في الخدمات الصحية، استجابة للزيادة المستمرة في عدد السكان وتطور المدن واتساع نطاقها الجغرافي، فقد اهتمت خطط التنمية التي تم تنفيذها خلال العقود الخمسة الماضية بتوسيع الخدمات الصحية وتحسينها في جميع مناطق وأحاء المملكة، حيث تتضافر جهود عدة جهات لتوفير خدمات صحية متنوعة ومتعددة ومتطورة لجميع السكان، ومن أبرز تلك الجهات وزارة الصحة والوحدات الصحية في المؤسسات الأمنية والعسكرية، إلى جانب الوحدات الصحية التابعة للجامعات، وكذلك المرافق الصحية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والتي توفر الخدمات الطبية لشريحة من السكان، فضلاً عن وحدات الصحة المدرسية، والوحدات الصحية التابعة للهيئة الملكية للجبيل وينبع، بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص الصحية التي تسهم بدور كبير في توفير الخدمات الطبية للسكان، وكذلك هيئة الهلال الأحمر السعودي التي تقوم بجهود كبيرة في مجال خدمات الإسعاف الطبية في جميع أنحاء المملكة، إلى جانب خدماتها التي تقدمها لحجاج بيت الله والمعتمرين^(١)، وإزاء هذا الطلب المتزايد على الدواء كان لا بد من العمل على توطيد الصناعة الدوائية كمصدر من مصادر توفير الكميات اللازمة من الدواء.

ثالثاً: ظهر الاتجاه نحو توطيد الصناعة الدوائية في إطار توجه الدولة نحو توطيد الصناعة بمختلف مجالاتها، وذلك ضمن البرامج والخطط الرامية إلى توسيع قاعدة الإنتاج وتنوع

(١) منجزات خطط التنمية : حقائق وارقام، المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط



مصادر الدخل، حيث تمثل صناعة الدواء أحد الصناعات الحيوية التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً لأهميتها القصوى من الناحيتين الصحية والاقتصادية، فمن الناحية الصحية فهي تمثل عنصراً أساسياً في إطار عملية التوسع في توفير الخدمات الصحية وتحسينها، ومن الناحية الاقتصادية فقد تم توضيح أهمية توطيد صناعة الدواء في المطلب الأول من هذا البحث.

رابعاً: تحقيق الأمن الدوائي : حيث توصي هيئة الصحة العالمية بالتصنيع المحلي للدواء وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه للدول، لما فيه من تأثير مباشر على جانبي الأمن الوطني و الدوائي، وذلك في ظل احتكار الشركات العالمية لإنتاج الأدوية الحيوية ، وتزداد ضرورة توطيد صناعة الدواء، تحقيقاً للأمن الدوائي، بشكل خاص في مجال إنتاج الأمصال واللقاحات الحيوية، حيث يكون لها الأولوية في التوطيد لأهميتها القصوى، فلا يقل الأمن الدوائي أهمية في هذا الجانب عن النواحي الأمنية الأخرى، خاصةً في ظل التوجه نحو الأسلحة البيولوجية في الحروب الحديثة.

ومن جانب آخر فإن الاعتماد الكبير على الدواء المستورد في تأمين الامداد الدوائي ينطوي على مخاطر عدة ترتبط بالأزمات العالمية، مما قد يؤثر على إمكانية ضمان استمرارية تأمين الامداد الدوائي في ظل تلك الأزمات، الأمر الذي يستوجب وجود صناعة دوائية وطنية تؤمن ذلك.^(١)

(١) تحقيقاً لرؤية ٢٠٣٠ في توطيد الصناعات ذات البعد الأمني والوطني والدوائي

pharmaus<https:www.ic.gov.sa، الدخول ٢٣/٢/٢٠١٩ م، الساعة ٨،٣٠ مساءً



يتطرق هذا الفصل إلى بيان واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية وجهود توطينها، وذلك من خلال الوقوف على خلفية نشأتها وتطورها ومشكلاتها، إلى جانب بيان جهود توطينها ونتائج تلك الجهود.

المبحث الأول: واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة الدوائية.

لقد بدأت الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية في منتصف السبعينات الميلادية، حيث تضمنت خطة التنمية الثانية العمل على توطين صناعة الدواء محلياً، فكان أن تأسست أول شركة للصناعات الدوائية عام ١٩٧٥م، انحصرت نشاطها في إنتاج المحاليل، مثل: محاليل الجفاف، ومحاليل الفشل الكلوي، ومحاليل التوريدية، وقد طورت الشركة نشاطها عبر خطوط إنتاجية حديثة لإنتاج المحاليل المختلفة الأنواع والأغراض، وفي عام ١٩٨٢م دخل مصنع إنتاج اللقاحات البكتيرية مجال الإنتاج الدوائي، وهي خاصة بالأغراض البيطرية، وفي عام ١٩٨٦م بدأت أول نواة للتصنيع الدوائي البشري في المملكة العربية السعودية بشكل مباشر، وذلك عندما تأسست الشركة السعودية للصناعات الدوائية في القصيم لإنتاج الدواء المحلي، ثم تلاها في عام ١٩٨٧م شركة مصنع دلة فارما، وهي شركة تسويقية، تعمل على تزويد العملاء بأفضل وأجود أنواع الأدوية المستوردة، في حين تأسست "شركة الجزيرة للصناعات الدوائية" في بداية عام ١٩٩٠م، وهي شركة خاصة بإنتاج المضادات الحيوية، ثم تبعها تأسيس شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية في عام ١٩٩٣م، والتي



تقوم بإنتاج المضادات الحيوية والمضادات الفطرية والمسكنات والفيتامينات والمكملات المعدنية، وقد ظل عدد مصانع الأدوية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين في تزايد مستمر إلى أن وصل عددها إلى ١٢ مصنعًا في أواخر عام ١٩٩٩م.

ثم بدأت مرحلة أخرى بعد عام ٢٠٠٠م، حيث تم تأسيس عدد من الشركات والمصانع الدوائية، ففي عام ٢٠٠٠م، تأسست شركة مجموع للأدوية، وهي خاصة بإنتاج المراهم والكبسولات وقطرات العيون، ثم تبعها في عام ٢٠٠١م تأسيس مصنع ديف لإنتاج المطهرات والأشربة والمواد الصلبة والأقراص، وفي عام ٢٠٠٢م تأسس مصنع المركز السعودي للتغذية الوريدية المتكاملة والذي ينتج المغذيات، وفي عام ٢٠٠٦م تم إنشاء مصنع البترجي للأدوية ليقوم بإنتاج الفيتامينات ومضادات الأكسدة وأقراص منع الحمل، وفي عام ٢٠٠٩م، تم إنشاء مصنع شركة باكستر المحدودة، والذي ينتج الأجهزة الطبية والمحاليل للغسيل الكلوي، ثم تبعها في عام ٢٠١١م تأسيس الشركة العربية للمستحضرات الدوائية، والتي تقوم بإنتاج اللقاحات بصفة خاصة، وفي عام ٢٠١٢م، تم إنشاء مصنع السكيلوترون بمستشفى الملك فهد التخصصي لإنتاج أدوية الأورام، وفي عام ٢٠١٣م أنشئت شركة مصنع مدينة الدواء للصناعات الدوائية، تبعها إنشاء مصنع (أجا) للصناعات الدوائية لإنتاج حبوب منع الحمل ومستحضرات عشبية وحقن، وفي نفس العام تم إنشاء مصنع شركة الرازي، فيما تم إنشاء مصنع سانوفي افنتس العربية الدوائية للقاحات وأدوية تخثر الدم، وفي عام ٢٠١٨م تم إنشاء مصنع فرماء للأدوية والمستحضرات الطبية وينتج أقراص وكبسولات.^(١)

ويقوم إنتاج الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية: على أساس واحد

من الأشكال التالية:

١- التغليف الأولى : وهو عبارة عن وضع الحبة في شريط .

(١) بيانات الشركات الدوائية السعودية من هيئة الغذاء والدواء .



٢- التغليف الثانوي : وهو عبارة عن وضع الشريط الطبي داخل العلبة.

٣- التصنيع التعاقدي : وهو عبارة عن التعاقد مع الشركات العالمية، سواءً لغرض

التغليف الأولي أو الثانوي، أو نقل التقنية بالكامل إلى المصنع المحلي.

٤- قيام المصنع المحلي بعمل البحث والتطوير لدواء منتهى البراءة أو على وشك

الانتهاء، بحيث يُصنع الدواء بالكامل من خلال المصنع.^(١)

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة التغليف الثانوي لا تعتبر تصنيع محلي، حسب تعميم

هيئة الغذاء والدواء، الذي ينص على أن هذه الطرق من التغليف لا تعد صناعة دوائية^(٢)،

والهدف الأساس لتوجه شركات الأدوية المبتكرة للتعاقد مع المصانع المحلية هو للاستفادة من

ميزة عدم مراجعة أسعار منتجاتها وتخفيضها، ومن ثم ارتفاع فاتورة الدواء على القطاع

الصحي الحكومي والخاص، كما أنه لا توجد محاولات جادة من قبل المصانع المحلية

للاستحواذ على حقوق التسويق محلياً، وبالتالي فإن العلاقة التعاقدية لها مدى زمني محدد،

أيضاً التوسع في مثل هذه العلاقات التعاقدية قد يؤثر على الهدف التصنيعي للشركات المحلية،

الذي يتركز على تصنيع الأدوية الجينية.^(٣)

المطلب الثاني: تطور حجم الصناعة الدوائية.

إن الوقوف على تطور حجم الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية يتم عن طريق

عدة مؤشرات ، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: مؤشر حجم الاستثمارات في مجال الدواء:

(١) باسل الشعلان، عضو اللجنة الوطنية للصناعات الدوائية، مقابلة شخصية يوم الاثنين

١٤/١٠/١٤٤٠هـ، الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

(٢) تعميم هيئة الغذاء والدواء. بعنوان (قيام بعض الشركات الوطنية بخطوة التغليف الثانوي) رقم

٧٤٢٧/ع . وبتاريخ ١/٣/١٤٣٩هـ .

(٣) ملتقى أسبار للدراسات والبحوث والاعلام ، التقرير الشهري، العدد ٥٢، للعام ٢٠١٩م، ص ١٤.



يعد حجم الاستثمارات في مجال صناعة الدواء أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على مدى التطور الذي حدث في حجم هذه الصناعة في المملكة العربية السعودية، خاصةً في ظل الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لقضية تحقيق الأمن الدوائي من خلال التوسع في الإنتاج المحلي من الدواء عبر تشجيع الاستثمارات في هذا المجال، والجدول (٢-١) يوضح التطور الذي حدث في حجم الاستثمار في مجال الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

الجدول (٢-١)

حجم الاستثمارات في مجال الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية للفترة (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

السنوات	حجم الاستثمارات بالمليون ريال	نسبة التغير %
٢٠١٠	٤١١٤	-----
٢٠١١	٤١٩١	١,٩
٢٠١٢	٤٣٠٢	٢,٦
٢٠١٣	٣١٥٣	-٢٦,٧
٢٠١٤	٣٣١٨	٥,٢
٢٠١٥	٤٩٧٦	٥٠,٥
٢٠١٦	٥٢٣٩	٥,٣
٢٠١٧	٥٣٥٣	٢,٢

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من بيانات وزارة التجارة والصناعة. لعدة سنوات.

يلاحظ من الجدول (٢-١) الزيادة الواضحة في حجم الاستثمار في مجال صناعة الدواء وبشكل متذبذب، إذ بلغ معدل النمو المركب لتلك الاستثمارات بين عامي ٢٠١٠ م إلى ٢٠١٧ م ٥,١ %، وتشير هذه الزيادة إلى زيادة حجم المال المستثمر في قطاع الصناعة الدوائية، إذ بلغت نسبة الزيادة في حجم الاستثمارات حوالي ٣٠% في عام ٢٠١٧ م عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٠ م.



ثانياً: عدد المصانع .

يمثل عدد المصانع العاملة في مجال الإنتاج الدوائي، أحد أهم المؤشرات التي يستفاد منها في التعرف على حجم هذه الصناعة في المملكة العربية السعودية ، خاصة وأن أعدادها ظلت في تزايد من فترة لأخرى منذ أن بدء تأسيس أول مصنع في هذا المجال عام ١٩٧٥م، والجدول (٢-٢) يتضمن بياناً بتلك المصانع.

الجدول (٢-٢)

عدد مصانع الأدوية في المملكة العربية السعودية.

المدينة	تاريخ الإنتاج	اسم المصنع
الرياض	١٩٧٥	شركة مصنع الخاليل الطبية المحدودة
الرياض	١٩٨٢	مصنع مختبر إنتاج اللقاحات البكتيرية
بريدة	١٩٨٧	مصنع الشركة السعودية للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية
جدة	١٩٨٧	مصنع دلة فارما للأدوية
الرياض	١٩٩١	مصنع شركة الجزيرة للصناعات الدوائية
الرياض	١٩٩٣	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية
الرياض	١٩٩٤	مصنع الشركة السعودية للصناعات الصيدلانية المحدودة
الرياض	١٩٩٤	مصنع شركة المنتجات الطبية والتجميلية المحدودة
الجبيل	١٩٩٤	مصنع شركة تبوك للصناعات الدوائية
جدة	١٩٩٦	الشركة العربية السعودية اليابانية للمنتجات الصيدلانية - ساجا
جدة	١٩٩٧	مصنع شركة جلاكسو العربية السعودية المحدودة
جدة	٢٠٠٠	مصنع شركة مجموع للأدوية
بريدة	٢٠٠١	شركة ديف للصناعات الدوائية
جدة	٢٠٠٢	المركز السعودي للتغذية الوريدية المتكاملة
جدة	٢٠٠٥	مصنع الشركة العربية للمستحضرات الدوائية



الرياض	٢٠٠٥	مصنع تداوي الحيوية الطبية
جدة	٢٠٠٦	مصنع البترجي للأدوية
الدمام	٢٠٠٩	مصنع شركة باكستر المحدودة
الرياض	٢٠٠٩	شركة مداوة العصر الطبية
جدة	٢٠١٠	مصنع شركة الرعاية الرائدة للصناعات الدوائية المحدودة
الرياض	٢٠١١	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية (أفالون فارما)
الدمام	٢٠١٢	مصنع السكيلوترون بمستشفى الملك فهد التخصصي
الدمام	٢٠١٢	شركة كاد الشرق الأوسط للصناعات الدوائية
الدمام	٢٠١٢	شركة الدمام الدوائية
الرياض	٢٠١٣	شركة دوجات الطبية
الرياض	٢٠١٣	شركة مصنع مدينة الدواء للصناعات الدوائية
حائل	٢٠١٤	مصنع شركة الرازي للصناعات الدوائية
جدة	٢٠١٤	مصنع شركة سانوفيا فتتس العربية المحدودة
الرياض	٢٠١٤	مصنع الشئون الصحية - وزارة الحرس الوطني
جدة	٢٠١٤	شركة مصنع الرأبي للصناعات الدوائية
الرياض	٢٠١٥	شركة مصنع الأدوية الوطني
الرياض	٢٠١٥	مصنع إم إس فارما
المدينة المنورة	٢٠١٧	شركة مصطفى ونبيل سامر كرمان
الرياض	٢٠١٧	شركة دوكس السعودية للصناعات الدوائية
رابغ	٢٠١٧	مصنع شركة جلفار العربية السعودية
رابغ	٢٠١٧	شركة فايزر السعودية المحدودة
الرياض	٢٠١٨	مصنع شركة أدوية سدير للأدوية
الرياض	٢٠١٨	مصنع شركة فرماء للأدوية والمستحضرات الطبية

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من بيانات هيئة الغذاء والدواء. لعدة سنوات.

يلاحظ أن عدد المصانع ظل في تزايد مستمر خلال الفترة من ١٩٧٥م إلى ٢٠١٨م ، حيث بلغ عددها في نهاية الفترة ٣٩ مصنعا، الأمر الذي يدل على تزايد الاستثمارات بشكل مستمر في مجال الصناعة الدوائية خلال الفترة المعينة .



وتجدر الإشارة إلى أن منتجات هذه الشركات تشتمل على المستحضرات الصلبة والسائلة والبودرة الجافة والحقن والمراهم والكريمات والتحاميل والمضادات الحيوية بجميع أنواعها، ومحاليل العيون وأدوية السكري والفيتامينات وأدوية علاج السرطان، والقيء والإسهال ومضادات تخثر الدم وعلاج الربو وعلاج ضغط الدم والمحاليل الوريدية ومحاليل غسيل الكلي ومضادات التسوس، وأدوية السعال والكحة الضغط، وقرحة المعدة والحموضة وأدوية الفطريات، وغير ذلك من المستحضرات الصيدلانية .

ثالثاً: حجم القوة العاملة في شركات صناعة الدواء:

يستخدم حجم القوة العاملة في صناعة ما كمؤشر دال على حجم تلك الصناعة ، فكلما كان عدد العاملين في الصناعة المعنية كبيراً كلما دل ذلك على كبر حجمها وقدرتها على توفير فرص عمل للإفراد ذوي الاختصاص والعلاقة، وبالنسبة لصناعة الدواء في المملكة العربية السعودية فقد ظلت أعداد القوة العاملة فيها في تزايد مستمر خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠م-٢٠١٧م، وذلك بحسب ما توضحه بيانات الجدول (٣-٢) .

الجدول (٣-٢)

أعداد العاملين بشركات صناعة الدواء بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٧م.

السنوات	عدد الأيدي العاملة	نسبة التغير %
٢٠١٠	٤٩٤٥	----
٢٠١١	٥٠٧٤	٢,٦
٢٠١٢	٥٤٠٤	٦,٥
٢٠١٣	٥٦٣٢	٤,٢
٢٠١٤	٦٥٧٢	١٦,٧
٢٠١٥	٧١٠٤	٨,١
٢٠١٦	٧٢٨٣	٢,٥
٢٠١٧	٧٤٩٣	٢,٩

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من هيئة الإحصاء العامة. لعدة سنوات

بحسب ما تُظهره بيانات الجدول (٣-٢)، فإن عدد الأيدي العاملة في مجال صناعة الدواء في المملكة ظل يتزايد من عام لآخر خلال الفترة المعنية، فقد تراوحت بنسب متفاوتة

الزيادة السنوية ما بين ٢,٥% و ١٦,٧% ، وبمعدل مركب ٥,٤%، حيث ارتفع عدد العاملين في هذا المجال من ٤٩٤٥ عاملاً عام ٢٠١٠م إلى ٧٤٩٣ عاملاً عام ٢٠١٧م ، وذلك بنسبة زيادة بلغت حوالي ٥٢%، ويعكس هذا الأمر التطور الذي حدث في حجم هذه الصناعة بما مكنها من توليد فرص عمل بهذا الحجم.

رابعاً: الإنتاج الفعلي للدواء على المستوى المحلي:

يمثل حجم الإنتاج الفعلي من الدواء الذي تقوم بإنتاجه مصانع وشركات الأدوية الوطنية مؤشراً على حجم الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، حيث يقاس حجم الإنتاج الفعلي بقيمته السوقية في ظل عدم إمكانية قياسه بالكميات نسبة لاختلاف المنتجات الدوائية من حيث النوع والشكل، والجدول (٤-٢) يوضح تطور الإنتاج الفعلي للدواء في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٧م.

الجدول (٤-٢)

حجم إنتاج الدواء بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٧م

السنوات	الإنتاج المحلي بالمليون ريال	معدل التغير %
٢٠١٠	٢١٢٩	----
٢٠١١	٢٢٠٦	٣,٦٢
٢٠١٢	٢٤٥٢	١١,١٥
٢٠١٣	٢٦٢٥	٧,٠٦
٢٠١٤	٢٨٨٣	٩,٨٣
٢٠١٥	٣١٥٧	٩,٥٠
٢٠١٦	٣١٩٧	١,٢٧
٢٠١٧	٣٤٥٢	٧,٩٨

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات هيئة الإحصاء العامة. لعدة سنوات

تشير بيانات الجدول (٤-٢) إلى أن حجم الإنتاج المحلي من الدواء ظل يحقق نمواً إيجابياً متذبذباً خلال الفترة المعنية، تراوحت بين ١,٢٧% و ١١,٥% ، وقد قفزت قيمة حجمه من ٢١٢٩ مليون ريال عام ٢٠١٠م إلى ٣٤٥٢ مليون ريال عام ٢٠١٧م ، بزيادة إجمالية بلغت نسبتها حوالي ٦٢%، عما كان عليه الحال في العام الأول من الفترة ،



ويعكس هذا التطور الذي حدث في حجم الإنتاج الفعلي للدواء مستوى التطور الذي حدث في حجم هذه الصناعة.

المطلب الثالث: مشكلات الصناعة الدوائية.

ما من صناعة من الصناعات إلا ولها مشكلاتها التي تعاني منها، وتؤثر بالضرورة سلباً على تطورها، وبالنسبة لصناعة الدواء في المملكة العربية السعودية فإن هنالك العديد من المشكلات التي تحتاج جهداً كبيراً لمعالجتها حتى تتمكن هذه الصناعة من التطور وتحقيق مراكز متقدمة في مجالها، ومن أبرز تلك المشكلات ما يلي^(١):

أولاً: هنالك مجموعة من المعوقات الإدارية والفنية تتعلق بتسجيل المنتجات الدوائية لدى الجهات الرسمية المعنية بهذا الأمر، فضلاً عن ارتفاع كلفة مراقبة جودة هذه المنتجات، بالإضافة إلى عدم وجود مبالغ مخصصة لأبحاث تطوير المنتجات الدوائية.

ثانياً: ارتفاع تكاليف الاستثمار في الصناعة الدوائية، فهي صناعة تقوم على التقنية المتطورة مرتفعة التكاليف، والمحتكرة بواسطة الشركات العالمية، وهو بطبيعة الحال استثمار طويل الأجل.

ثالثاً: ضعف حصة المنتج الدوائي المحلي في المناقصات الحكومية، وهذا الإشكال يؤدي إلى حرمان كثير من الإنتاج الدوائي المحلي من فرص التسويق محلياً، لا سيما أن الحكومة هي أكبر مشتري في السوق بطبيعة الحال، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع مبيعات الشركات الوطنية العاملة في هذه الصناعة.

(١) واقع الصناعات الدوائية السعودية وآفاق تصديرها للأسواق الخارجية، مركز تنمية الصادرات السعودية - مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١١/١٠.



رابعاً: عدم وجود مصانع متخصصة في إنتاج أدوية معينة، مثل: أدوية أمراض السرطان والسكري، مما يجعل المصانع الدوائية تتنافس فيما بينها بشكل رأسي، أي في إنتاج منتجات دوائية تقليدية، فبسبب غياب التنسيق بين مصانع الأدوية الوطنية بخصوص خطط الإنتاج وتوجهاته، فإن تلك المصانع تركز على إنتاج أدوية متشابهة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة بينها، خاصة في السوق المحلية .

خامساً: الاعتماد الكامل على إنتاج الدواء الجينيس، فتتسابق الشركات الوطنية لتصنيع هذا الدواء بنفس التركيز والجودة بتصريح من الشركة الأم، دون التفكير في مسألة الاختراع في هذه الصناعة، وذلك بسبب ضعف جهود البحث العلمي والتطوير. ^(١)

سادساً: عدم توفر المواد الخام الفعالة الداخلة في تكوين المنتجات الدوائية وتقلبات أسعارها، مما يعني استيرادها من بلد المنشأ بتكلفة عالية، الأمر الذي يزيد من تكلفة الإنتاج ومن ثم يؤثر على أسعار بيع الأدوية المحلية، لا سيما عند ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية، وعلى وجه الخصوص العملة الأوروبية (اليورو)، حيث يتم في الغالب استيراد تلك المواد من بعض بلدان أوروبا.

سابعاً: مشكلة حيازة الأرض التي يقام عليها المصانع: إن فرصة بقاء المستثمر في صناعة ما فترة أطول تحتاج كثيراً من الحوافز، خصوصاً في أسواق تتسم بالتقلب بسبب التنافسية والانفتاح العالمي، ومن أهم تلك الحوافز حيازة أرض المشروع الاستثماري، وهذا ما تعاني منه صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية، ففي هذا الجانب تبرز مشكلة عدم حيازة العديد من المنشآت التي تعمل في مجال الصناعة الدوائية للأرض التي يقوم عليها المصنع، فقد بينت الإحصائيات أن ما نسبته ٥٥% من تلك المصانع مستأجر الأرض

(١) المملكة العربية السعودية - هيئة الاحصاء، البحث العلمي، ٢٠١٧م.



بالكامل،^(١) وهذا الوضع يؤثر سلباً على بقاء المستثمر في هذا المجال فترة أطول، خاصةً وأنها صناعة ناشئة تعمل في ظل منافسة عالمية شديدة .

ثامناً: مشكلة الأيدي العاملة الوطنية المتخصصة والمؤهلة في مجال صناعة الدواء: تعاني صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية من قلة الأيدي العاملة الوطنية المتخصصة و المؤهلة في مجال صناعة الدواء، الأمر الذي تضطر معه الشركات العاملة في هذا المجال إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية، حيث تراوحت نسبة السعوديين المشتغلين في شركات الدواء ما بين ٣٣,٩% و ٣٩,٩% في مقابل نسبة تراوحت ما بين ٦٠,١% و ٦٦,١% للعاملين الأجانب، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٠م-٢٠١٧م ، والجدول (٥-٢) يوضح تطور أعداد القوة العاملة (السعودية وغير السعودية) في شركات الدواء في المملكة العربية السعودية.

جدول (٥-٢)

أعداد القوة العاملة من شركات صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية للفترة من (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

السنوات	السعوديين	غير السعوديين	الإجمالي	نسبة السعوديين	نسبة غير السعوديين
٢٠١٠	١٦٨١	٣٢٦٤	٤٩٤٥	٣٣,٩٩	٦٦,٠١
٢٠١١	١٧١٠	٣٣٦٤	٥٠٧٤	٣٣,٧٠	٦٦,٣٠
٢٠١٢	١٨٧٠	٣٥٣٤	٥٤٠٤	٣٤,٦٠	٦٥,٤٠
٢٠١٣	٢٠٣٣	٣٥٩٩	٥٦٣٢	٣٦,١٠	٦٣,٩٠
٢٠١٤	٢٤٥٩	٤١١٣	٦٥٧٢	٣٧,٤٢	٦٢,٥٨
٢٠١٥	٢٧٤٥	٤٣٥٩	٧١٠٤	٣٨,٦٤	٦١,٣٦
٢٠١٦	٢٨٢٩	٤٤٥٤	٧٢٨٣	٣٨,٨٤	٦١,١٦
٢٠١٧	٢٩٨٩	٤٥٠٤	٧٤٩٣	٣٩,٨٩	٦٠,١١

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء. لعدة سنوات

يلاحظ من بيانات الجدول (٥-٢) أنه على الرغم من وجود زيادة سنوية في أعداد السعوديين المشتغلين في مجال صناعة الدواء، إلا أن أعداد غير السعوديين أيضاً في زيادة من عام لآخر، وظلت نسبتهم هي الأكبر طوال سنوات الفترة المعنية، حيث بلغت حوالي ٦٣,٣% في المتوسط مقابل ٣٦,٧% للسعوديين، ويمثل هذا الوضع مشكلة بالنسبة لقطاع

(١) المملكة العربية السعودية - هيئة الإحصاءات العامة ، مسح النشاط الصناعي، ٢٠١٧م.



صناعة الدواء في المملكة من حيث التكلفة العالية المترتبة على توظيف غير السعوديين بالنسبة للشركات العاملة في هذا المجال، والتي تضطر إلى منح رواتب وامتيازات وتأمين صحي وسكن ورسوم حكومية سنوية للمستخدمين الأجانب من ذوي المؤهلات والكفاءات في مجال الصناعات الدوائية، والتي تتطلب بطبيعة الحال وجود متخصصين ذوي كفاءة وخبرة، وكذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل من حيث تحويلات هؤلاء العاملين المالية لبلدانهم، فضلاً عن ذهاب معظم فرص العمل التي تولدها هذه الصناعة إلى غير أبناء البلد.

تاسعاً: اتفاقيات الجات والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهذا يؤثر في صناعة الدواء السعودي من وجهين، الأول: قد تزيد مدة الاستفادة من براءات الاختراع لصالح الدول المصدرة لمادة الدواء، وهذا يضر بنشاط صناعة الدواء المحلية، حيث تبقى مرهونة بانقضاء تلك المدة .

أما الوجه الثاني: فإن الانفتاح على الأسواق العالمية يعني مواجهة الصناعة الدوائية السعودية منافسة شديدة في ظل انخفاض أسعار الدواء المستورد ذا الجودة العالية^(١)، وفي هذا الإطار تواجه هذه الصناعة مشكلة الإغراق في السوق المحلي من قبل الشركات العالمية المصنعة للأدوية، مما يؤدي لانخفاض الأسعار في السوق السعودي، ومن ثم عدم قدرة المصانع الوطنية على المنافسة السعرية في مواجهة تلك الشركات.^(٢)

عاشراً: عدم استقرار أسعار الطاقة: إن قضية أسعار الطاقة تعد من القضايا المؤثرة في الصناعة الدوائية، خصوصاً أنها تحتاج عقود طويلة الأجل تصل إلى ٢٠ سنة، لذلك لن تكون البيئة مناسبة لإقامة صناعة دوائية دون معرفة مستقبل أسعار الطاقة سواءً بالسلب أو الايجاب على المدى البعيد، فمثلاً: على مدى السنوات الماضية بدأت أسعار تعريفه الكهرباء

(١) منظمة التجارة العالمية نشأتها و مبادئها و اتفاقياتها، د. فهد بن يوسف العيتاني، ص ٩٢.

(٢) واقع الصناعات الدوائية السعودية وفاق تصديرها للأسواق الخارجية، مرجع سابق ص ١٥.



ترتفع من ٥ هلات، إلى ١٠ هلات، ثم ارتفعت إلى ١٨ هللة،^(١) وربما يستمر هذا الاتجاه نحو الارتفاع خلال السنوات القليلة القادمة ، وهذا بلا شك يضع المستثمر في هذه الصناعة في وضع غير مطمئن بالنسبة لتكلفة الطاقة .

حادي عشر: هنالك مجموعة من المشكلات ترتبط بالأسواق الخارجية لمصانع الأدوية السعودية، تتمثل في طول الفترة الزمنية لتسجيل المستحضرات في بعض الدول العربية والإسلامية لتستغرق سنتين أو ثلاثة سنوات، إلى جانب وجود حماية في بعض تلك الدول لصناعتها المحلية من الأدوية تصل في بعض الحالات إلى منع تسجيل الأدوية السعودية فيها، فضلاً عن وجود إجراءات إدارية معقدة تعيق عملية تخليص البضائع من الأدوية، بالإضافة إلى عدم توفر المعلومات والدراسات السوقية عن الأسواق المستهدفة، هذا علاوة على المنافسة الكبيرة في تلك الأسواق من قبل شركات عالمية رائدة في هذا المجال.^(٢)

(١) تعريف الاستهلاك - الشركة السعودية للكهرباء.

(٢) واقع الصناعات الدوائية السعودية وفاق تصديرها للأسواق الخارجية، مرجع سابق ص ١٧،
<https://www.se.com.sa> > ar-sa > Customers > Pages > TariffRates
 ١٥/١/١٤٤٠هـ، الساعة ١٠.٠٠ صباحاً.



المبحث الثاني: جهود توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، ونتائجها.

المطلب الأول: مقومات الصناعة الدوائية.

تتوفر في المملكة العربية السعودية عدة مقومات يمكن أنه تهيئ لقيام صناعة دوائية متطورة فيها، ومن تلك المقومات ما يلي:

أولاً: رأس المال: يعتبر رأس المال من أهم مقومات الصناعة بشكل عام، وصناعة الدواء بشكل خاص، وتتمتع المملكة العربية السعودية في هذا الجانب بإمكانيات ملحوظة وكبيرة مما يتيح مجالاً واسعاً لقيام مختلف الصناعات، بما فيها الصناعات الدوائية، وبمقارنة رأس المال المستثمر في هذا المجال في الأردن بما هو مستثمر في المملكة العربية السعودية نجد فرقاً كبيراً بين الحالتين، ففي الأردن بلغ رأس المال المستثمر في الصناعة الدوائية ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٧م،^(١) بينما بلغ رأس المال المستثمر في هذا المجال في المملكة في نفس عام ٢٠١٧م ١٤٢٦ مليون دولار.^(٢)

(١) خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني ٢٠٢٢ - ٢٠١٨ مجلس السياسات الاقتصادية، ٢٠١٨م، ص ٧٧.

(٢) المملكة العربية السعودية - هيئة الإحصاء العامة، مسح المنشأة الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧م.



ثانياً: الطاقة : تعمل الطاقة على جذب النشاط الصناعي^(١)، وتتمتع المملكة العربية السعودية بأحد أهم مصادر الطاقة، وهي الثروة النفطية الكبيرة التي مكنتها من إنشاء محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية التي تساعد على قيام الصناعات بشكل عام والصناعات الدوائية بشكل خاص، فالطاقة بمختلف أنواعها هي التي تساعد على تشغيل الآلات والمكينات والمعدات الصناعية، فضلاً عن البنيات التحتية التي تجعل من المملكة العربية السعودية منطقة جذب استثماري لمختلف الصناعات، بما في ذلك الصناعة الدوائية.

ثالثاً: وجود المدن الصناعية: انطلاقاً من اتباع أحدث الأساليب الصناعية في التخطيط وجذب الاستثمارات الصناعية، وقيام نهضة صناعية على أسس علمية ثابتة، أنشئت الهيئة السعودية للمدن الصناعية "مدن" في عام ٢٠٠١م، والتي تضطلع في إطار بدورها في إقامة المدن الصناعية ومناطق التقنية، بتطوير الأراضي الصناعية متكاملة الخدمات وفق أعلى المعايير العالمية، حيث تشرف حالياً على ٣٥ مدينة صناعية قائمة وأخرى تحت التطوير في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى إشرافها على المدن الصناعية الخاصة، وقد تجاوزت الأراضي الصناعية المطورة ١٩٤٦ مليون م^٢، وتضم المدن الصناعية القائمة ٣٤٧٤ مصنعاً منتجاً و ٦١٩٠ عقداً صناعياً وخدمياً لوجستياً، ويعمل فيها أكثر من ٤٣٥ ألف موظف.^(٢)

ترتكز "مدن" على هيكله مؤسسية محددة؛ وذلك للاستفادة القصوى من كل مزايا شراكة الدولة مع القطاع الخاص، وفاعلية توفير الأراضي الصناعية، ويكون ذلك عبر بيئة عمل تمتاز بالشفافية في توزيع الأدوار بين "مدن" والقطاع الخاص، ويتمثل ذلك في التمييز بين مهمات التخطيط والإشراف والرقابة التي تقوم بها "مدن" ومهمات التمويل والإنشاء

(١) مصادر الطاقة في تحديد المواقع الصناعية "دراسة نظرية"، أمير الحناوي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ١٨. كانون الأول، ٢٠١٤م، ص ٢١٩.

(٢) المملكة العربية السعودية - هيئة الإحصاء العامة، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧م.



والتشغيل التي عادة ما يتولاها القطاع الخاص بأسلوب تنافسي، وقد نجحت "مدن" في تسويق المزايا والحوافز التي تتميز بها مدنها الصناعية، ما أدى إلى استقطاب شركات عالمية رائدة في المجال الصناعي، والعديد من الاستثمارات العالمية ذات القيمة المضافة للاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، بجانب إحرازها تقدماً كبيراً في مجال شراكاتها الداخلية وجذبها لاستثمارات تفوق ٥٠٠ مليار ريال، من خلال ٦٢٧١ عقداً صناعياً وخدمياً ولوجستياً شملت مختلف الأنشطة الصناعية والاستثمارية.^(١)

إن وجود مثل هذه المدن الصناعية، وما توفره من بيئة صناعية متكاملة، تمثل أحد أهم مقومات قيام صناعة دوائية متطورة في المملكة العربية السعودية، حيث يمكن لهذه الصناعة الاستفادة بشكل كبير من البنيات التحتية و الصناعات المتكاملة معها، والتي توفرها هذه المدن.

رابعاً: اتساع نطاق السوق: يتحدد نطاق السوق بالنسبة لأي منتج وفقاً لمحددتين أساسيتين هما عدد المستهلكين، وهذا يعبر عنه بعدد السكان، والقدرة الشرائية، وهذه تعبر عنها مستويات دخول الأفراد، ويمثل نطاق السوق ومدى اتساعه أحد المقومات التي على أساسها تتم إقامة صناعة معينة، وبالنسبة لصناعة الدواء في المملكة العربية السعودية فإن اتساع نطاق السوق السعودي يمثل أحد المقومات المحفزة على قيام هذه الصناعة، فمن حيث عدد المستهلكين فإن عدد سكان المملكة نسبياً يعتبر كبيراً، حيث تجاوز الـ ٣٢ مليون نسمة، ويشمل هذا العدد السعوديين والوافدين المقيمين، فضلاً عن أعداد الحجاج والمعتمرين والزوار الذين يفدون إلى المملكة في فترات مختلفة خلال كل عام، والتي يصل في بعض الحالات إلى أكثر من ٥ ملايين حاج ومعتمر، أما من حيث القدرة الشرائية فإن ارتفاع دخول الأفراد في المملكة العربية السعودية يعزز من تلك القدرة ويؤكد على ارتفاع مستواها

(١) الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية الرئيسية الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، <https://www.modon.gov.sa>، تاريخ الدخول ٢٥/٢/١٤٤٠هـ، الساعة ١٠.٣ صباحاً.



لدى مستهلكي الدواء فيها، وقد سبق بيان ذلك في موضع آخر من هذا البحث عند الحديث عن الطلب على الدواء في المملكة والعوامل المؤثرة فيه.^(١)

المطلب الثاني: تحديات الصناعة الدوائية.

تواجه الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية جملة من التحديات تتطلب مضاعفة الجهد لمجابهتها وتجاوزها، حيث تتمثل أبرز تلك التحديات في سد الفجوة بين الطلب المتنامي على الدواء والعرض والإنتاج المحلي منه، ونقل وتوطين التقنية الحديثة، وتطوير البحث العلمي والابتكار، وتحسين الجودة وتطوير الإدارة الصناعية، وتأهيل الكادر البشري الوطني، ومواجهة المنافسة العالمية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي.^(٢)

أولاً: سد الفجوة بين الطلب والعرض من الإنتاج المحلي للدواء: يمثل هذا التحدي أكبر التحديات التي تواجه صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية، فالطلب على الدواء في تزايد وتنامي مستمر في ظل الحاجة المتنامية والمتزايدة على الخدمات الصحية والتوسع والتطور الكبير الذي حدث في هذا المجال كماً ونوعاً في مختلف مناطق المملكة، الأمر الذي ترافق معه نمو كبير وغير مسبوق في حجم الطلب على المنتجات الدوائية، وتبرز المشكلة هنا من خلال قصور العرض من الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد باضطراد، مما اضطرت معه الدولة إلى التوسع في استيراد الدواء بكميات كبيرة لسد الفجوة بين الطلب والعرض، ولا يخفى على أحد مقدار التكلفة والعبء المالي الذي يقع على الدولة نتيجة لذلك، ويتمثل التحدي هنا أمام الصناعة الدوائية السعودية في ضرورة النهوض بامكانياتها وقدراتها وزيادة استثماراتها والعمل على تطوير منتجاتها وتنويعها والتوسع فيها، بغرض تضييق هذه الفجوة

(٢) حجم الطلب على الدواء في السوق السعودي، ص ٥٨.

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، <https://www.sidf.gov.sa>، تاريخ الدخول

١٠/١٠/١٤٤٠هـ، الساعة ٥.٣٢ عصراً.



الكبيرة بين العرض المحلي والطلب، عن طريق زيادة الإنتاج الدوائي، بما يسهم في خفض الاعتماد على الدواء المستورد، ويتطلب هذا الأمر مزيداً من بذل الجهد المكثف في عملية توطين الصناعة الدوائية، وذلك بتضافر جهود الجهات المعنية ذات الصلة بهذه الصناعة، ولا يكون ذلك إلا بتبني استراتيجية وطنية مختصة بهذا المجال، تتضمن علاجاً للمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة .

ثانياً: الارتقاء بمستوى جودة منتجات شركات الدواء الوطنية : من التحديات التي تواجه الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية قضية الجودة، فرغم المعايير الدقيقة والشديدة التي تحرص عليها هيئة الغذاء والدواء في هذا الجانب فإن مستوى جودة المنتجات الدوائية مازالت دون الطموح، حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة الجودة في هذه المنتجات بلغت ٣٠,٢% ، ويمثل رفع هذه النسبة وزيادتها تحدي كبير ينتظر صناع الدواء في المملكة العربية السعودية، فبقاء مستوى جودة الدواء عند هذه النسبة، يقلل من فرص المنافسة مع منتجات الشركات العالمية، وما يؤكد ذلك هو تراجع الطلب المحلي على منتجات صناعة الدواء الوطنية إلى نسبة ٤٤%^(١).

ثالثاً: تطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية ومواكبة التطورات العالمية في مجال صناعة الدواء : فالارتقاء بالمقدرة التنافسية إلى المستويات العالمية لمنتجات الصناعة الدوائية السعودية يعتبر تحدياً تفرضه ضرورة كسب حصص في أسواق الدواء العالمية، إلى جانب المحافظة على حصص الأسواق المحلية وتعزيزها، وتتطلب مواجهة هذا التحدي من شركات الدواء الوطنية العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجودة إلى المستويات القياسية العالمية، ولتحقيق هذا الهدف فإن هذه الشركات تحتاج إلى أن تتبنى أساليب إنتاج حديثة ترفع من كفاءتها الاقتصادية ، ومن جانب آخر فإن التطور والتغير في الأسواق العالمية ومجالات

(١) المملكة العربية السعودية - الهيئة العامة للإحصاء - مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٧ م .



التقنية الخاصة بصناعة الدواء يشهد إيقاعاً متسارعاً، مما يشكل تحدياً كبيراً لشركات صناعة الدواء الوطنية، وتحتّم مواجهة مثل هذا التحدي استحداث آليات تتسم بالمرونة في الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق وغيرها من جوانب العمل الصناعي في هذا المجال.

رابعاً: نقل وتوطين التقنية: تحتل التقنية بالنسبة لأي صناعة دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية، مما ينعكس بصورة مباشرة على المقدرة التنافسية لمنتجاتها، وبالنسبة لصناعة الدواء في المملكة العربية السعودية فإن بناء قاعدة تقنية صلبة يعد أحد ركائز المستقبل الواعد لهذه الصناعة، وفي هذا الخصوص فإن المملكة، وبالرغم من الإنجازات التي تمت في مجال نقل التقنية، بشكل عام ومجال الصناعة بشكل خاص فهي بحاجة إلى مضاعفة المقدرات التقنية لصناعتها الوطنية في المجال والصناعات الدوائية على وجه الخصوص، ومن ذلك تبني التكنولوجيا القائمة على الثورة الصناعية الرابعة،^(١) حيث لا يزال هناك مساحة كبيرة للشركات الصناعية عموماً والدوائية خصوصاً لكسب المزيد من المزايا التنافسية وتحسين الأداء والإنتاجية من خلال الأتمتة^(٢) الصناعية، والأهم من ذلك كله يتمثل في الخطوات الجادة لتطوير التقنية التي تم توطينها، وذلك من خلال الأبحاث سواء داخل المؤسسات الصناعية أو بالتعاون مع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية.

خامساً: التكيف مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية: حيث أن المملكة العربية السعودية عضو في منظمة التجارة العالمية، فإن شركات الدواء الوطنية بحاجة إلى التكيف مع قواعد المنظمة في مجال عملها وأنشطتها، والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، ويبقى الهدف العام متمثلاً في اتباع استراتيجيات تعمل على الاستفادة القصوى من إيجابيات

(١) هي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، في عام ٢٠١٦م، على الحلقة الأخيرة من سلسلة الثورات الصناعية، التي هي قيد الانطلاق حالياً.

(٢) إن مفهوم الأتمتة الأكثر شمولاً، هو تشغيل الآلي لجهاز أو عملية أو نظام يتم التحكم به آلياً بواسطة آلية أخذت تحل محل الانسان في المراقبة والجهد أثناء اتخاذ القرارات المبرمجة.



الإنضمام للمنظمة مع العمل على احتواء وتقليل الآثار السلبية لذلك، وقد يكون من الضروري

أيضاً لهذه الاستراتيجيات أن تأخذ في الحسبان ما يستجد من تحديات مستقبلية في إطار قواعد المنظمة ودخول موضوعات جديدة مثل البيئة والعمالة وغيرها.

سادساً: تطوير مقدرات القوى العاملة الوطنية المشتغلة في صناعة الدواء : تعتبر مهارات ونوعية القوى العاملة الصناعية من العوامل الحاسمة في إطار تطور أي صناعة من الصناعات وزيادة قدرتها التنافسية، وبالنسبة لصناعة الدواء فإن من التحديات الماثلة أمامها هو تطوير مقدرات القوى العاملة السعودية، وفي هذا الجانب فإنه من الضروري تكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني في هذا المجال، بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات التعليمية والتأهيلية المتخصصة في هذا الجانب مع احتياجات الشركات العاملة في مجال صناعة الدواء .

سابعاً: تطوير الإدارة الصناعية في شركات صناعة الدواء: من المعلوم أن تحسين الأداء والإنتاجية في المنشآت الصناعية بشكل عام يعتمد على كفاءة ونوعية الإدارة في هذه المنشآت، ويكتسب ذلك أهمية كبرى في ظل ما هو متوقع من تزايد المنافسة العالمية وسرعة تطورات الأسواق والتقنية، وبالنسبة لصناعة الدواء فإن هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بهذا الجانب في الوحدات الصناعية العاملة في هذا المجال .

ثامناً: زيادة الموارد والاستثمارات في مجال الصناعة الدوائية: بالرغم من الإنجازات الملحوظة التي حققتها الصناعة الدوائية في المملكة، إلا أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي تبقى دون الطموحات، حيث لا تتجاوز في أحسن حالاتها 0,8%، وللقيام بدور أكثر فاعلية لهذا القطاع فإن هناك حاجة لتكثيف توجيه الموارد والاستثمارات إليه، وتستلزم مقابلة هذا التحدي تكاتف الجهود الحكومية بتعاون أوثق مع القطاع الخاص الوطني



والأجنبي عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة من أجل الارتقاء بمعدلات الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: جهود توطین الصناعة الدوائية.

يعتبر توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية خياراً استراتيجياً لتحقيق درجة كبيرة من الأمن الدوائي، وضرورة سيادية تستوجب قيام صناعة دوائية وطنية والعمل على تشجيعها ودعمها وتسهيل حصولها على الخبرة والتقنية الحديثة في هذا المجال، إلى جانب توفير المواد الخام الأولية التي تدخل فيها، وإعطائها الأولوية في التسويق محلياً، والحرص على تحقيق الجودة فيها وجعلها قادرة على المنافسة والابتكار والتطوير والتوسع في إنتاج الأصناف الصيدلانية في قائمة الأدوية الأساسية.^(١)

وفي إطار جهود توطین الصناعة بشكل عام، وصناعة الدواء بشكل خاص، عملت المملكة العربية السعودية على تهيئة المناخ المناسب لذلك، بغرض جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للدخول إلى هذا المجال، فقامت بسن التشريعات والأنظمة الخاصة بالنشاط الاستثماري، ووضع الإجراءات والسياسات التي من شأنها تسهيل دخول المستثمرين إلى هذا القطاع، وعملت على تهيئة البنية التحتية اللازمة لقيام مختلف الصناعات، ومن بينها صناعة الدواء، وذلك من خلال إنشاء عدد من المدن الصناعية في مناطق مختلفة داخل البلاد، فضلاً عن توفير التمويل اللازم للمنشآت الصناعية عن طريق صندوق التنمية الصناعية، إلى جانب توفير الحماية الجمركية لها.

(١) الابتكار والتصنيع معهد الابتكار والتطوير الصناعي - مدينة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، <https://www.kacst.edu.sa › arb › ncid> تاريخ الدخول ٢٥/٣/١٤٤١هـ، الساعة ٠٥.٣٠ مساءً.



إن الاهتمام بتوطين الصناعة في المملكة العربية السعودية بما في ذلك صناعة الأدوية، برز من خلال عدد من خطط التنمية التي تبنتها الدولة منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، غير أن الاهتمام الأبرز بهذا الأمر كان خلال خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠هـ-١٤٣٤هـ)، والتي تضمنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة وذلك في إطار برنامج التحول الوطني، حيث اعتمد مجلس الوزراء هذه الاستراتيجية بتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، وقد رسمت الاستراتيجية الوطنية للصناعة المسار المستهدف لعملية التنمية الصناعية حتى نهاية عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، متبينة أهدافاً محددة تتعلق بالأبعاد التالية للصناعة الوطنية: (١)

- ١- القاعدة الصناعية: مضاعفة القيمة المضافة للصناعة، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠% عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).
 - ٢- المحتوى التقني: زيادة نسبة المنتجات المصنعة ذات القاعدة التقنية في إجمالي الإنتاج الصناعي من (٣٠%) إلى (٦٠%) عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).
 - ٣- الصادرات الصناعية: رفع حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الإنتاج الصناعي من (١٨%) إلى (٣٥%) خلال مدة الاستراتيجية.
- وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الرئيسة تم اعتماد عدد من المبادئ التي شكلت أساساً ومنهجاً للسياسات والبرامج والأنشطة التي يتم الاعتماد عليها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ومن أبرز تلك المبادئ ذات الصلة بالصناعة الدوائية ما يلي: (٢)
- ١- تطوير الصناعات ذات الكثافة المعرفية وتعزيز المحتوى التقني للمنتجات الصناعية .
 - ٢- الاهتمام بالتنمية المرتكزة على التجمعات الصناعية .

(١) خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠هـ-١٤٣٤هـ)، وزارة التخطيط الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، ص ٥٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤ .



- ٣- تعزيز المنظومة الوطنية للابتكار .
 - ٤- الارتقاء بمؤشرات تنافسية الصناعة الوطنية وقدراتها التصديرية .
 - ٥- تطوير العلاقات الاقليمية والعالمية وتعزيزها .
- لقد تم التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال ثمانية محاور متكاملة ، تمثلت في الآتي :^(١)

- ١- تحسين بيئة العمل .
- ٢- إقامة تجمعات صناعية حديثة .
- ٣- الترويج للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الرائدة .
- ٤- تطبيق النظام الوطني للابتكار.
- ٥- تنمية الطاقات البشرية الصناعية .
- ٦- توسعة التجهيزات الصناعية والخدمات.
- ٧- التخطيط لصناعات جديدة.
- ٨- إدارة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

أما على مستوى السياسات الخاصة بتوطين الصناعة وتنميتها ، فقد تمثل أهمها فيما يلي:^(٢)

- ١- تعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي في مجال الصناعة وتشجيعه.
- ٢- تنمية الصناعات ذات الميزة التنافسية.
- ٣- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والصناعات الرائدة.
- ٤- جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات عالية التقنية.
- ٥- اعتماد التجمعات الصناعية منهجاً لتطوير القاعدة الصناعية وتنويعها.

(١) المرجع السابق .ص ٥٤ .

(٢) المرجع السابق .ص ٥٤١ .



- ٦- تنمية الصادرات الصناعية وتنويعها والارتقاء بجودتها.
- ٧- دعم مسار عولمة الصناعات الوطنية الاستراتيجية.
- ٨- الاستمرار في تطوير مناخ الاستثمار وبيئة العمل.
- ٩-مراجعة منظومة الحوافز المباشرة وغير المباشرة للاستثمار وتطويرها.
- ١٠- مواصلة تطوير قدرات برامج التمويل للصناعة الوطنية، إضافة إلى تطوير آليات تمويل جديدة ومبتكرة تمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في الأنشطة الصناعية المختلفة.
- ١١-رفع المستوى العلمي والمهاري للعمالة الوطنية في قطاع الصناعة، للوصول إلى المستوى الذي يسهم في تعزيز التوجه نحو تطوير الصناعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية الحديثة.
- ١٢-دعم أنشطة البحث والتطوير في القطاعين الحكومي والخاص، وتشجيع الشركات الصناعية الكبيرة على تطوير مراكز للبحث والتطوير ودعمها في هذا المجال.
- وفي إطار هذه السياسات المتطلعة لتوطين الصناعات الأساسية، وضعت المملكة العربية السعودية توطين وتطوير الصناعات الدوائية ضمن أجندة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الاقتصادية في السوق المحلية، وفي خطوة ترمي إلى الإسهام في تقليل حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي في البلاد، حيث أنشئ هذا البرنامج في عام ٢٠٠٨م بقرار من مجلس الوزراء، وذلك بهدف مساعدة الحكومة في تنويع مصادر الدخل، وقد دخل قطاع الصناعات الدوائية ضمن هذا البرنامج من خلال التعاون الحكومي بين وزارة الصحة والبرنامج الوطني ووزارة التجارة والصناعة.^(١)

(١) المرجع السابق ٥٥.



المطلب الرابع: نتائج جهود توطين الصناعة الدوائية.

إن الوقوف على نتائج جهود توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية يتطلب النظر إلى انعكاسات تلك الجهود على عدة جوانب متصلة بنشاط هذه الصناعة، من حيث توسعها عدداً وإنتاجاً، وإسهامها في إحلال الواردات الدوائية، وفي الصادرات غير النفطية، وفي توفير فرص عمل جديدة للقوة العاملة الوطنية، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: توسع قطاع الصناعة الدوائية: يعد التوسع في الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، أحد أهم نتائج جهود توطين تلك الصناعة، ويمكن ايضاح ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

١- تنامي حجم الاستثمارات : يمثل تنامي حجم الاستثمارات في مجال صناعة الدواء أحد أهم نتائج جهود توطين هذه الصناعة، حيث ارتفع حجم الاستثمار في مجال صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية من ٤١١٤ مليون ريال عام ٢٠١٠م ، إلى ٥٣٥٣ مليون ريال عام ٢٠١٧م، بزيادة إجمالية بلغت حوالي ٣٠% ، وتشير هذه النتائج إلى زيادة حجم المال المستثمر في قطاع الصناعة الدوائية.

٢- ارتفاع عدد المصانع : يمثل ارتفاع عدد المصانع العاملة في مجال الإنتاج الدوائي، أحد أهم نتائج جهود التوطين التي شهدتها فترة الدراسة، حيث بلغ عددها في نهاية فترة الدراسة ٣٩ مصنعا بعد إن كان عددها لا يتجاوز ٦ مصانع في بداية الفترة، الأمر الذي يعكس ثمار تلك الجهود .



٣- نمو الإنتاج الفعلي من الدواء : يمثل نمو الإنتاج الفعلي من الدواء الذي قامت بإنتاجه مصانع وشركات الأدوية السعودية، أحد أهم نتائج جهود توطین هذه الصناعة، فقد ظل الإنتاج الفعلي من الدواء يحقق معدلات نمو مستمرة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تراوحت تلك المعدلات بين ١,٢٧% و ١١,٥%، فقد ارتفع حجم الإنتاج مقيماً بالعملة الوطنية من ٢١٢٩ مليون ريال عام ٢٠١٠م إلى ٣٤٥٢ مليون ريال في عام ٢٠١٧م ، بزيادة إجمالية بلغت حوالي ٦٢%، عن ما كان عليه الحال في العام الأول من فترة الدراسة ، ويعكس ذلك مستوى التطور الذي حدث في حجم هذه الصناعة في المملكة العربية السعودية نتيجةً لجهود التوطین.

ثانياً: الإسهام في إحلال الواردات الدوائية: يعتبر إحلال الواردات الدوائية أحد أهم أهداف ومبررات توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، وقد ساهمت جهود توطین الصناعة الدوائية في إحلال المنتجات الدوائية المحلية محل بعض الواردات الدوائية، خاصة من الأدوية الجنيسة، حيث تقوم الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية على إنتاج كل أنواع الأدوية الجنيسة بشكل شبه كامل وتغذية السوق المحلي بها، مما يساعد في تغطية الطلب المحلي عليه، لاسيما في ظل السياسة الحكومية التي لا تسمح باستيراد دواء جنيس مسجل في المصانع المحلية، بل يتم تأمينه عن طريق تلك المصانع ومع ذلك يلاحظ بالمجمل عدم وجود انخفاض ملحوظ في إجمالي واردات الدواء وذلك بسبب زيادة الطلب على المنتجات الدوائية غير الجنيسة .^(١)

ثالثاً: الإسهام في الصادرات غير النفطية: استهدفت جهود توطین صناعة الدواء إسهام هذه الصناعة في الصادرات غير النفطية، وقد اسفرت جهود التوطین عن دخول سلعة الدواء ضمن هيكل الصادرات السعودية، وبدل ذلك على قدرتها على اختراق الأسواق الخارجية،

(١) ص.مُجد الاسمري، إدارة التموين الطبي في وزارة الصحة الرياض، مقابلة شخصية بتاريخ ١٤٤١/٤/٢٦هـ.



فقد تراوحت معدلات الزيادة السنوية للصادرات الدوائية خلال فترة الدراسة ما بين ٠,٤٩% و ١,١١%، حيث ارتفعت قيمتها من ٤٤٣ مليون ريال عام ٢٠٠٥م إلى ١٥٥٨ مليون ريال عام ٢٠١٧م ، وذلك بنسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي ٢٥١,٧%، ويعكس هذا الأمر التطور الذي حدث في حجم هذه الصناعة نتيجة الجهود التي بذلت لتوطينها .

رابعاً: الإسهام في توفير فرص عمل: أثرت جهود توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية عن توفير مزيداً من فرص العمل أمام الأيدي العاملة الوطنية، فقد ارتفع عدد العاملين السعوديين في هذا المجال من ١٦٨١ عاملاً عام ٢٠١٠م إلى ٢٩٨٩ عاملاً عام ٢٠١٧م، وذلك بنسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي ٧٨%، مساهمة بذلك في حل مشكلة البطالة في أوساط القوى العاملة الوطنية المؤهلة.



يتطرق هذا الفصل إلى بيان المؤشرات الاقتصادية والتنافسية للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الوقوف على خلفية المؤشرات الكلية للصادرات الواردات الدوائية، وأهمية البيئة التنافسية لتلك الصناعة، ونسب مؤشراتها .

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالدواء .

هناك جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية تتعلق بالصناعة الدوائية يمكن بناءً عليها تحديد مستوى تنافسية هذه الصناعة، ومن تلك المؤشرات نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة الواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن التكاليف الإنتاجية في الصناعة الدوائية، إضافة إلى الحصة السوقية لمنتجات تلك الصناعة على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية، والحصة السوقية لتلك الصناعة .

المطلب الأول: نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٧).

تعتبر نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد مستوى التقدم المتحقق في تلك الصناعة، والتي تساعد في اتخاذ قرار التوطين، فرصد مستوى درجة تنافسية الصناعة الدوائية يتم من خلال مؤشر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (١-٣) يوضح النسبة خلال فترة الدراسة .



الجدول رقم (٣-١)

نسبة الصادرات الدوائية في المملكة العربية السعودية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

السنة	صادرات الأدوية مليون ريال	الناتج الاجمالي بالمليون	نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج الاجمالي	نسبة النمو السنوية للصادرات الدوائية
٢٠٠٥	٤٤٣	١,٧٣١,٠٠٦	٠,٠٣	-----
٢٠٠٦	٤١٩	١,٧٧٩,٢٧٤	٠,٠٢	٥,٤٠-
٢٠٠٧	٥٧٣	١,٨١٢,١٣٩	٠,٠٣	٣٦,٧٦
٢٠٠٨	٥٩٩	١,٩٢٥,٣٩٤	٠,٠٣	٤,٦٧
٢٠٠٩	٦٨١	١,٨٨٥,٧٤٥	٠,٠٤	١٣,٦٦
٢٠١٠	٨٨١	١,٩٨٠,٧٧٧	٠,٠٤	٢٩,٣٣
٢٠١١	١,١٠٠	٢,١٧٨,٧٩٢	٠,٠٥	٢٤,٨٣
٢٠١٢	١,١٥١	٢,٢٩٦,٦٩٧	٠,٠٥	٤,٦١
٢٠١٣	١,٥٦٥	٢,٣٥٨,٦٩٠	٠,٠٦	٣٥,٩٧
٢٠١٤	١,٥٩٦	٢,٤٤٤,٨٤١	٠,٠٦	١,٩٣
٢٠١٥	١,٧٩٣	٢,٥٤٥,٢٣٦	٠,٠٧	١٢,٣٦
٢٠١٦	١,٩٧٢	٢,٥٨٧,٧٥٨	٠,٠٨	٩,٩٩
٢٠١٧	١,٥٥٨	٢,٥٦٨,٥٦٩	٠,٠٦	٢٠,٩٧-

المصدر - إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٠م-٢٠١٧م). لعدة سنوات

يشير الجدول (٣-١) إلى أن صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات الدوائية شهدت ارتفاعاً متذبذباً خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٧م، وهذه الزيادة توضح بأن هناك طاقة إنتاجية تمت إضافتها وتطويرها في الصناعات الدوائية، كما يستنتج من هذا الارتفاع دخول المنتج الدوائي السعودي إلى أسواق خارجية جديدة.

وأما فيما يتعلق بنسبة حجم الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يلاحظ ضعف تلك النسبة، حيث تراوحت نسبته من ٠,٠٣% إلى ٠,٠٨% خلال فترة الدراسة، وهذه النسبة متدنية للغاية مما يشير إلى ضعف تنافسية الصادرات الدوائية وفقاً لهذا المؤشر، ويعود هذا الضعف إلى سببين رئيسيين هما:



١- الإجراءات والقوانين الصارمة في الأسواق الخارجية، خصوصاً فيما يتعلق بتطبيق معايير الجودة العالمية الخاصة بسلع الصادر، مما يؤثر على حجم صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات الدوائية.

٢- تعتمد الصادرات الدوائية على الأدوية الجنيسة بشكل كامل، وهذا يؤثر على تنافسيتها في الأسواق.

أما نسبة الصادرات الدوائية إلى إجمالي الصادرات غير النفطية الاستهلاكية فليس أفضل حالاً من نسبتها إلى الناتج الإجمالي، حيث شهدت أيضاً نسباً ضعيفة خلال فترة الدراسة، ففي عام ٢٠٠٥م، بلغت تلك النسبة ٠,٦٢%، فيما بلغت أفضل نسبة لها في عام ٢٠١٦م (١,١١%)، ثم تراجعت إلى ٠,٨١% في عام ٢٠١٧م، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه النسبة ليست من الصادرات السعودية كلها، بل من الصادرات الاستهلاكية فقط، وإلا فإنها لو حسبت من إجمالي الصادرات جميعها لاختلفت النسب بشكل كبير.

وأما من حيث القيمة، فقد شهدت الصادرات الدوائية نمواً كبيراً حيث ارتفعت خلال فترة الدراسة من ٤٤٣,٢٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م، إلى ١,٩٧٢,٣٢ مليون ريال في نهاية ٢٠١٦م، وتراجعت قليلاً إلى ١,٥٥٨,٨٢ في نهاية ٢٠١٧م، غير أن نسبة الزيادة الإجمالية من ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١٧م بقيت مرتفعة جداً، حيث بلغت حوالي ٣٥١%، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ونصف، ويدل ذلك بوضوح على التحسن الكبير الذي حدث في الصادرات الدوائية خلال الفترة المعنية.

وبالمجمل تدل البيانات المتعلقة بالصادرات الدوائية أنها ما زالت تتلمس طريقها إلى الأسواق العالمية، وما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهد والتطوير، حتى ترتفع قيمة الصادرات الدوائية ضمن مجموعة الصادرات غير النفطية.

المطلب الثاني: نسبة واردات الدواء إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٧).



تعتبر نسبة الواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد مدى تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي، ومدى إمكانية التقليل منها. وللوقوف على وضعية هذا المؤشر بالنسبة للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، فإن بيانات الجدول (٢-٣)، توضح نسبة الواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (٢-٣)

نسبة الواردات الدوائية في المملكة العربية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

السنة	واردات الأدوية بالمليون ريال	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون ريال	نسبة الواردات الدوائية إلى الناتج الإجمالي %	نسبة الزيادة السنوية للواردات الدوائية %
٢٠٠٥	٦,٤٢٩	١,٧٣١,٠٠٧	٠,٣٧	-
٢٠٠٦	٧,١٩٥	١,٧٧٩,٢٧٤	٠,٤٠	١٢
٢٠٠٧	٨,٢٤٥	١,٨١٢,١٣٩	٠,٤٥	١٥
٢٠٠٨	١٠,١٥٧	١,٩٢٥,٣٩٤	٠,٥٣	٢٣
٢٠٠٩	١١,٩٤١	١,٨٨٥,٧٤٥	٠,٦٣	١٨
٢٠١٠	١٢,٥٧٤	١,٩٨٠,٧٧٧	٠,٦٣	٥
٢٠١١	١٤,٠٧٧	٢,١٧٨,٧٩٢	٠,٦٥	١٢
٢٠١٢	١٩,٤٧٩	٢,٢٩٦,٦٩٧	٠,٨٥	٣٨
٢٠١٣	١٩,٢٥٣	٢,٣٥٨,٦٩٠	٠,٨٢	١-
٢٠١٤	١٩,٨٩٦	٢,٤٤٤,٨٤١	٠,٨١	٣
٢٠١٥	٢١,٣٩٠	٢,٥٤٥,٢٣٦	٠,٨٤	٨
٢٠١٦	١٩,٣٥٥	٢,٥٨٧,٧٥٨	٠,٧٥	١٠-
٢٠١٧	١٩,٨٩٥	٢,٥٦٨,٥٦٩	٠,٧٧	٣

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٠٥م-٢٠١٧م). لعدة سنوات

يلاحظ من بيانات الجدول (٢-٣) النمو المستمر في حجم الواردات الدوائية من عام لآخر خلال فترة الدراسة، وذلك بشكل عام، حيث تراوحت نسب النمو السنوي ما بين ٣% في عامي ٢٠١٤م و٢٠١٧م و٣٨%، في عام ٢٠١٢م، باستثناء عامي ٢٠١٣م و٢٠١٦م اللذان شهدا معدلات نمو سالبة تراوحت بين ١%- و-١٠%، وذلك بمتوسط نمو سنوي بلغ ١٠%.



وأما من حيث قيمة الواردات الدوائية، فقد شهدت نمواً كبيراً، حيث ارتفعت من ٦,٤٢٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م، إلى ٢١,٣٩٠ مليون ريال في عام ٢٠١٥م، ثم عاودت الانخفاض بشكل طفيف بين عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، حتى استقرت عند ١٩,٨٩٥ مليون ريال.

ويرجع سبب هذه الزيادة الكبيرة في قيمة وحجم واردات الدواء خلال فترة الدراسة إلى حاجة السوق إليها، في ظل وجود صناعة دوائية وطنية غير قادرة على تغطية الطلب المحلي على الدواء، وتعكس هذه الزيادة ضرورة الإسراع في رفع كفاءة الصناعة الدوائية لاسترداد الفجوة بين صادر الدواء ووارده إلى معدلات تؤثر على صناعة الدواء مستقبلاً. وفيما يتعلق بنسبة الواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الاجمالي، فقد تراوحت ما بين ٠,٣٧% و ٠,٨٥%، بنسبة متوسطة بلغت ٠,٦٥%، وبمقارنة هذه نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الاجمالي، نجد فرقاً كبيراً بينهما لصالح الواردات الدوائية.



المطلب الثالث: مؤشر التكاليف الإنتاجية للدواء (م٢٠١٧-م٢٠٠٥).

تمثل التكاليف الإنتاجية للصناعة الدوائية السعودية بصفة عامة أحد مؤشرات قياس مستوى تنافسية هذه الصناعة، وتشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول (٣-٣) إلى نمو هذه التكاليف بنسب متفاوتة خلال الفترة (م٢٠١٧ - م٢٠١٠).

الجدول (٣-٣)

التكاليف الإنتاجية لشركات الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (م٢٠١٧-م٢٠١٠).

السنة	التكاليف الثابتة بالمليون الريال	التكاليف المتغيرة بالمليون الريال	نسبة النمو %	التكاليف الكلية بالمليون الريال	نسبة النمو في التكاليف الكلية %	نسبة التكاليف الثابتة من التكاليف الكلية %	نسبة التكاليف المتغيرة من التكاليف الكلية %
٢٠١٠	٣٦٦	١٤٥٧	-----	١٨٢٣	-----	٢٠	٨٠
٢٠١١	٣٧٤	١٤٨٧	٢	١٨٦٢	٢,١٤	٢٠	٨٠
٢٠١٢	٣٩٣	١٥٨٦	٧	١٩٧٩	٢,٨٦	٢٠	٨٠
٢٠١٣	٤٥٢	١٦٣٥	٣	٢٠٨٧	٥,٦٤	٢٢	٧٨
٢٠١٤	٦٥٦	١٨٣٠	١٢	٢٤٨٧	١٩,١٧	٢٦	٧٤
٢٠١٥	٦٢٨	٢٠٤٤	١٢	٢٦٧٢	٧,٤٤	٢٤	٧٦
٢٠١٦	٦٣٠	٢٠٩٠	٢	٢٧٢٠	١,٨٠	٢٣	٧٧
٢٠١٧	٦٢٤	٢١٠١	١	٢٧٢٥	١,٨٠	٢٣	٧٧

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (م٢٠١٧-م٢٠١٠) لعدة سنوات

يلاحظ من بيانات الجدول (٣-٣) النمو المستمر في التكاليف الإنتاجية الكلية للمنتجات الدوائية الوطنية خلال الفترة محل التحليل، حيث تراوحت ما بين ١,٨٠% عام ٢٠١٧م و ١٩,٨% عام ٢٠١٤م، بنسبة متوسطة بلغت ١٩,١٧%.

وأما التكاليف الثابتة فيلاحظ فيها نمواً مستمراً في معظم سنوات الفترة محل التحليل، حيث ظلت ترتفع هذه التكاليف عاماً بعد عام، باستثناء عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٧م واللدان شهدا انخفاضا محدوداً، وقد بلغت أعلى تكلفة لها في عام ٢٠١٤م، وذلك بمقدار ٦٥٦ مليون ريال.

وأما بالنسبة للتكاليف المتغيرة، فإن بيانات الجدول تظهر نمواً مستمراً فيها، وبنسب متفاوتة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تراوحت ما بين ١% في عام ٢٠١٧م و١٢%٠١٤م، وذلك بمعدل نمو سنوي في المتوسط بلغ ٤,٩%، وقد بلغ أعلى حجم للتكاليف المتغيرة في عام ٢٠١٧م، وذلك بمقدار ٢١٠١ مليون ريال، بنسبة زيادة بلغت ١% عن ٢٠١٦م.

ويلاحظ من بيانات الجدول (٣-٣) أيضاً أن نسبة التكاليف المتغيرة إلى التكاليف الكلية هي الأكبر مقارنة بنسبة التكاليف الثابتة، حيث تراوحت تلك النسبة ما بين ٧٤% و٨٠%، مقابل ٢٠% و ٢٦% للتكاليف الثابتة.

وبالمجمل فإن النمو المستمر في التكاليف الكلية الإنتاجية للدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة محل التحليل، يُفسر بالتوسع في حجم الصناعة الدوائية، نتيجة لجهود توطين هذه الصناعة،



المطلب الرابع: مؤشر الحصة السوقية للصناعات الدوائية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠١٧).

تتمثل أهمية الحصة السوقية كمؤشر للتنافسية في أنها توضح مدى القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية الدوائية في الأسواق التي تتداول فيها، فكلما زاد حجم الحصة السوقية دل ذلك على ارتفاع قدرتها التنافسية في تلك الأسواق .

بالنسبة للحصة السوقية للصناعة الدوائية الوطنية في الأسواق المحلية، فإن بيانات الجدول (٣-٤) توضح موقفها في تلك الأسواق خلال الفترة (٢٠١٠م-٢٠١٧م) .

جدول (٣-٤)

الحصة السوقية للصناعات الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

السنة	حصة المنتجات الدوائية الوطنية بالمليون ريال	نسبة نمو %	الحصة السوقية للواردات بالمليون ريال	مجموع الكلي بالمليون ريال	نسبة الحصة السوقية للمنتجات الدوائية الوطنية من السوق المحلي %
٢٠١٠	١٢٤٧	----	١٢٥٧٤	١٣٨٢١	٩
٢٠١١	١١٠٥	١١-	١٤٠٧٧	١٥١٨٢	٧
٢٠١٢	١٣٠٠	١٨	١٩٤٧٩	٢٠٧٧٩	٦
٢٠١٣	١٠٥٩	١٩-	١٩٢٥٣	٢٠٣١٢	٥
٢٠١٤	١٢٨٧	٢٢	١٩٨٩٥	٢١١٨٢	٦
٢٠١٥	١٣٦٤	٦	٢١٣٩٠	٢٢٧٥٤	٦
٢٠١٦	١٢٢٥	١٠-	١٩٣٥٥	٢٠٥٨٠	٦
٢٠١٧	١٨٩٣	٥٥	١٩٨٩٤	٢١٧٨٧	٩

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٠م-٢٠١٧م)، لعدة سنوات

تظهر من بيانات الجدول (٣-٤) نسبة الحصة السوقية للمنتجات الدوائية الوطنية في السوق المحلي والتي شهدت تذبذباً نسبياً، حيث تراوحت تلك النسبة ما بين ٥% عام ٢٠١٣م و ٩% عامي ٢٠١٠م و ٢٠١٧م، بنسبة متوسطة عن كامل الفترة بلغت ٦,٧٥%، ويرجع السبب الرئيسي في تدني نسبة الحصة السوقية للمنتجات الدوائية الوطنية إلى زيادة تدفق الواردات الدوائية في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتنامي على الدواء، خصوصاً الأدوية الحساسة مثل اللقاحات وأدوية أمراض السكري



وأدوية القلب والسرطان وغيرها من الأدوية الضرورية، هذا إلى جانب اقتصار الإنتاج المحلي من الدواء على الأدوية الجنيسة لأنواع محددة من الأدوية.

ويتضح من بيانات الجدول ضعف نسبة نمو الحصة السوقية للمنتجات الدوائية الوطنية في السوق المحلي من حيث القيمة، حيث ظلت تتأرجح خلال الفترة محل التحليل، ما بين سالب -١٩% في عام ٢٠١٣م و٥٥% عام ٢٠١٧م، وقد بلغ أدنى معدل تغير سالب له -١٠% في عام ٢٠١٦م، في حين بلغ متوسط معدل النمو ٧,٤٥% تقريباً، ويتأكد تدني حجم الحصة السوقية للمنتجات الوطنية من خلال النمو المتذبذب لتلك الحصة خلال الفترة محل التحليل، حيث حققت معدلات نمو سالبة في السنوات ٢٠١١م و٢٠١٣م و٢٠١٦م، بلغت -١١%، -١٩% و-١٠% على التوالي، بينما تراوحت معدلات النمو الإيجابية في تلك الحصة في بقية سنوات الفترة محل التحليل ما بين ٦% و ٥٥%، حيث بلغ متوسط النمو السنوي في الفترة محل الدراسة حوالي ٩%.

وبالنسبة للحصة السوقية للمنتجات الدوائية الوطنية في الأسواق الخارجية، فإنه في ظل عدم توفر بيانات متعلقة بهذه الحصة فإن معدل نمو الصادرات الدوائية يمكن أن يتخذ كمؤشر دال على نمو الحصة السوقية للمنتجات الدوائية السعودية في تلك الأسواق، حيث يوضح جدول (٥-٣) نمو حجم الصادر من الدواء السعودي .



الجدول (٣-٥)

نسبة الصادرات الدوائية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

السنة	صادرات الأدوية مليون ريال	نسبة النمو السنوية للصادرات الدوائية
٢٠٠٥	٤٤٣	-----
٢٠٠٦	٤١٩	٥,٤٠-
٢٠٠٧	٥٧٣	٣٦,٧٦
٢٠٠٨	٥٩٩	٤,٦٧
٢٠٠٩	٦٨١	١٣,٦٦
٢٠١٠	٨٨١	٢٩,٣٣
٢٠١١	١١٠٠	٢٤,٨٣
٢٠١٢	١١٥١	٤,٦١
٢٠١٣	١٥٦٥	٣٥,٩٧
٢٠١٤	١٥٩٦	١,٩٣
٢٠١٥	١٧٩٣	١٢,٣٦
٢٠١٦	١٩٧٢	٩,٩٩
٢٠١٧	١٥٥٨	٢٠,٩٧-

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٠٥م-٢٠١٧م). لعدة سنوات

يلاحظ من الجدول (٣-٥) أن الصادرات الدوائية حققت نمواً مستمراً بنسب متذبذبة في معظم سنوات الفترة محل الدراسة، ما عدا عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٧م، واللذان سجلا معدلات نمو سالبة، حيث تراوحت معدلات النمو الإيجابية للصادرات الدوائية بين ١,٩٣% عام ٢٠١٤م و٣٥,٩٧% عام ٢٠١٣م، وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ١٢,٣١%، ويفسر هذا النمو في حجم الصادرات الدوائية السعودية بنفاذها إلى أسواق خارجية جديدة، بالإضافة إلى أسواقها الخارجية التقليدية، وتمثل تلك الأسواق في كلٍ من: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر، مصر، السودان، الأردن، اليمن، العراق، الجزائر، لبنان، بالإضافة إلى بعض الأسواق الأوروبية والإفريقية التي



دخلت إليها المنتجات الدوائية، خاصة بعد انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة
التجارة العالمية^(١)

(١) هيئة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية، التجارة الخارجية، الصادرات غير النفطية
٢٠١٧م.



المبحث الثاني: أهمية البيئة التنافسية للصناعة الدوائية ونسب مؤشراتنا في المملكة العربية السعودية وأساليب تحقيقها.

تكتسب البيئة التنافسية للصناعة الدوائية بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، أهمية خاصة استناداً إلى أهمية تنافسية هذه الصناعة في ظل التحديات التي تواجهها في الأسواق المحلية والعالمية، ويتطلب الحديث في هذا الموضوع أولاً بيان أهمية تنافسية الصناعة الدوائية السعودية وأساليب تحقيقها، ثم الحديث عن الميزة التنافسية لها ومتطلبات تحقيق القدرة التنافسية فيها، ثم التعرف على وضعية البيئة المتعلقة بها ونسب مؤشراتنا .

المطلب الأول: أهمية تنافسية الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية .

الفرع الأول: أهمية تنافسية الصناعة الدوائية.

تكمن أهمية تنافسية الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية في دورها الإيجابي في تطوير هذه الصناعة، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وخدمة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الآتي: (١)

أولاً- من خلال مساهمتها في تطوير الصناعة الدوائية، فإن التنافسية في هذه الصناعة تساعد في عملية إحلال الواردات الدوائية، ومن ثم توفير النقد الأجنبي الذي يستخدم في استيرادها، فكلما ارتفعت درجة تنافسية المنتجات الدوائية الوطنية في السوق المحلية مقابل الأدوية المستوردة كلما قلت الحاجة إلى استيراد الأدوية من الخارج.

(١) خطة التنمية التاسعة، تنافسية الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٧م، ص ١٠١ .



ثانياً- ارتفاع مستوى تنافسية الصناعة الدوائية الوطنية في الأسواق الخارجية يعني زيادة حجم صادرات الأدوية إلى الخارج، ومن ثم تحقيق قيمة مضافة على مستوى العائد منها بالنقد الأجنبي، الأمر الذي يتحقق معه هدف تنويع الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية.

ثالثاً- تكتسب تنافسية الصناعات الدوائية الوطنية أهمية خاصة من جهة كونها تعتبر مؤشراً يعكس مدى التطور المتحقق في قطاع صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية.

رابعاً- تساعد التنافسية شركات الدواء الوطنية في مواجهة التحديات في الأسواق الدوائية العالمية، ويأتي ذلك من خلال قيام هذا القطاع بتنمية مقدرته تلك الصناعة، ومواكبة الإنتاج الدوائي للمتغيرات الجديدة في تلك الصناعة.

خامساً- تسهم التنافسية في تحقيق تحسن كمي ونوعي في المنتجات الدوائية الوطنية، مما يزيد من حصتها في الأسواق المحلية والخارجية .

سادساً- تؤدي التنافسية في الصناعة الدوائية الوطنية إلى جلب التقنية الحديثة، والتي من شأنها أن تنهض بهذه الصناعة وتجعلها مواكبة لآخر التطورات المستجدة في هذا المجال.

الفرع الثاني: أساليب تحقيق تنافسية الصناعة الدوائية.

إن تحقيق التنافسية في الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية يتم من خلال عدة أساليب، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً: التحكم في التكلفة: ويتم من خلال هذا الأسلوب التحكم في التكلفة الإنتاجية عن طريق العمل على خفضها إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك من خلال تطوير وتحسين الكفاءة التشغيلية، والاستخدام الأمثل للموارد في الصناعة الدوائية، بما يضمن تحقيق الكفاءة



الإنتاجية فيها، وتعمل شركات الدواء السعودية على استخدام هذا الأسلوب في مجال الأدوية الجينية .

ثانياً: التميّز: يقوم هذا الأسلوب على تقديم منتج دوائي متميز من حيث الجودة والفعالية الدوائية إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يضمن توجه الطلب في هذه الأسواق نحو هذا المنتج استناداً إلى تميّزه عن المنتجات الدوائية المماثلة له، وتحتاج الصناعة الدوائية السعودية إلى تطوير قدراتها الإنتاجية من خلال زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير والابتكار، حتى تتمكن من إنتاج أدوية متميزة .

ثالثاً: التركيز : يستند هذا الأسلوب على أساس اختيار مجال تنافسي محدود بحيث يتم التركيز على منتج منفرد أو عدد محدد من المنتجات المتقاربة جداً، أو التركيز على جزء معين من السوق وتكثيف نشاط قطاع الصناعة الدوائية في هذا الجزء من خلال قيام قيادة التكاليف أو التميز داخل قطاع سوقي مستهدف.

وتنتهج بعض شركات الدواء السعودية هذا الأسلوب في التركيز على بعض الأسواق العربية والأفريقية. (١)

رابعاً: التحالف والاندماج: يقصد بهذا الأسلوب دمج مصانع إنتاج دواء صغيرة في مصانع إنتاج دواء كبيرة، ويسهم هذا الأسلوب في تحقيق ما يسمى بالتركيز الاقتصادي الخاص برفع رأس المال، والذي يسهم بدوره في تعزيز القدرة التنافسية للشركات التي تمخضت عنها عملية الاندماج .

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو). التقرير السنوي الثاني والثلاثون. ص ٣١ .



خامساً: الابتكار: يعتبر الابتكار من أحد أهم أساليب تحقيق التنافسية في مجال الصناعة الدوائية،^(١) فمن خلاله يتم طرح منتجات دوائية جديدة قادرة على إثبات فاعليتها الدوائية، بما يضمن تزايد الطلب عليها، في ظل وجود منتجات أقل فاعلية من الناحية الدوائية، وهذا الأسلوب هو الذي تسعى إلى اتباعه العديد من مصانع الدواء الوطنية السعودية.

سادساً: الجودة: تعتمد المنتجات الدوائية على جودتها في تحقيق ضمان تنافسياتها في الأسواق المحلية والعالمية، وتتحقق جودة المنتجات الدوائية من خلال استخدام التقنية الحديثة ووجود رقابة صارمة تعمل من خلال أنظمة وتشريعات تهدف إلى ضمان تحقيق الجودة في المنتجات الدوائية وفقاً للمواصفات العالمية، وهذا ما يتم العمل به في مجال صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية، حيث تحرص مصانع الدواء الوطنية على استجلاب أحدث التقنيات في مجال هذه الصناعة، حرصاً منها على إنتاج أدوية ذات جودة عالية، كما توجد هيئة رقابية ذات كفاءة عالية تمارس دوراً رقابياً صارماً على المنتجات الدوائية المستوردة منها والمصنعة محلياً، وهي الهيئة العامة للغذاء والدواء.

سابعاً: تسعير المنتجات الدوائية: يعد السعر أحد أهم عناصر القدرة التنافسية بالنسبة لمنتجات الصناعة الدوائية، ولذلك تعمل شركات الدواء على اتباع نظم تسعير تضمن لها طرح منتجاتها بأسعار تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، حيث تحتاج مصانع الدواء عند

(١) الشغف بصناعة الدواء يقود سعودية إلى ابتكار دواء جديد للصرع <https://sabq.org>.
ابتكار سعودي جديد لاستخدام البكتيريا في نقل الدواء - [https:// www.alriyadh.com](https://www.alriyadh.com)
تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥ هـ. الساعة ٠٨.٣٠ صباحاً.



تسعير منتجاتها إلى النظر في مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر على عملية التسعير، من أهمها تكاليف الإنتاج والتوزيع والجودة، وتحديد السوق، وقاعدة المستهلكين.^(١)

المطلب الثاني: الميزة التنافسية للصناعة الدوائية ومتطلبات القدرة التنافسية.

الفرع الأول: الميزة التنافسية للصناعة الدوائية.

يختلف مفهوم الميزة التنافسية باختلاف التعريفات التي جرت لتحديد هذا المفهوم ، وفي هذا يرى بورتر^(٢) " إن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين".^(٣)

وتعرّف الميزة التنافسية أيضا "بأنها قدرة المنتج على تحقيق التفوق في المنافسة"^(٤)، وكذلك تعرّف "بأنها وصف جملة من الخصائص التي تسعى المنظمة نحو الاستحواذ عليها، بما يؤكد تميزها عن المنظمات الأخرى".^(٥)

(١) تسعير الأدوية في المملكة العربية السعودية-الهيئة العامة للغذاء والدواء

<https://www.sfda.gov.sa> › mediacenter › podcast › Pages › episode13، تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥هـ، الساعة ١٠.٣٠ صباحاً.

(٢) مايكل يوجين بورتر ولد في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٧ بروفيسور في جامعة بيشوب ويليام لورنس في مدرسة هارفرد للإعمال. هو أحد القادة النافذين في مجال إستراتيجية الشركات وتنافسية الدول والمناطق.

(٣) الميزة التنافسية للأمم ، مايكل بورتر، الإصدار المشترك ، ١٩٩٣م، ص ٤٨، M. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition

(٤) معلومات عن الميزة التنافسية "thes.bncf.firenze.sbn.it"

thes.bncf.firenze.sbn.it، تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥هـ، الساعة ١٠.٣٠ صباحاً.

(٥) استراتيجيات اكتساب الميزة التنافسية في متاجر المفرد -دراسة استطلاع لعينة من المتاجر في مدينة الموصل، علاء عبدالسلام يحي وعلاء احمد حسن، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ٩، العدد ٣٥، ص ١١١.



ويميل الباحث للتعريف الأخير، وذلك لأنه يحدد مفهوم الميزة التنافسية على أساس مجموعة من الخصائص إذا ما توفرت في المنظمة فإن هذا يعني امتلاكها للميزة التنافسية في مجال تخصصها.

وبالنسبة للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، فإن الشركات العاملة في هذا المجال تعمل جاهدة لاكتساب ميزة تنافسية في هذا المجال من خلال اهتمامها بعمليات البحث والتطوير والابتكار، وضمان جودة المنتج والالتزام بالأسعار المناسبة، غير أن معظم هذه الشركات لا تملك المعرفة اللازمة لتصنيع منتجات تكنولوجية عالية، مثل منتجات التقنية الحيوية والعلاج المضاد للسرطان،^(١) الأمر الذي يقتضي أن تعمل هذه الشركات على تطوير قدرتها في هذا المجال، علماً بأن تطوير مثل هذه القدرات يتطلب استثمارات أساسية عالية التكلفة، كذلك يجب على هذه الشركات تطوير قدرتها السوقية لضمان استمرارها في الأسواق التي تعمل فيها، واكتساب أسواق جديدة، فالخبرة التسويقية تمثل عنصراً مهماً ضمن عناصر الميزة التنافسية.

وتواجه شركات صناعة الأدوية الوطنية عدداً من التهديدات ذات الأثر على تنافسيتها في هذه الأسواق، أبرزها تهديد الشركات الأجنبية المنافسة بما تملكه من قدرات تصنيعية وتقنية متطورة في إنتاج الدواء، فضلاً عن قدرتها التسويقية العالية المستندة إلى خبرتها المتراكمة في مجال التسويق الدوائي.

(١) وصف وتحليل القدرة التنافسية لصناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية the competitiveness of pharmaceutical industry in Saudi، تاريخ الدخول للموقع ١١/٢٠/٢٥هـ، الساعة ١١.٣٠ صباحاً.



غير أن ثمة أمر آخر يمكن أن يشكل مصدراً للميزة التنافسية لشركات الأدوية الوطنية في المملكة العربية السعودية، وهو أن شركات الأدوية الأجنبية لا تملك كياناً قانونياً يسمح لها بالعمل داخل المملكة، الأمر الذي يضطرها للعمل من خلال وكلاء محليين سعوديين، وهؤلاء الوكلاء مسؤولون عن التوزيع ويعملون كموردين للمنتجات الدوائية الأجنبية، ويمكن أن يكون هذا الوضع مصدراً للميزة التنافسية للشركات الوطنية، نظراً لوجود العديد من الصعوبات التي تواجه شركات الأدوية الأجنبية، الأمر الذي يعيق الخطط التوسعية لبعض تلك الشركات الدوائية في السوق السعودية.

الفرع الثاني: متطلبات القدرة التنافسية للصناعة الدوائية.

فرضت التطورات التي شهدتها العالم في مجال الصناعة الدوائية، على مختلف الدول انفتاحاً على الأسواق العالمية، الأمر الذي يتطلب رفع القدرة التنافسية للصناعة الدوائية، وذلك من خلال عدة متطلبات، تتمثل في الآتي:

أولاً- التكنولوجيا: تعد التكنولوجيا من أهم متطلبات القدرة التنافسية للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، وذلك لدورها الكبير في تحسين جودة ونوعية المنتج الدوائي، وتعمل مصانع الأدوية الوطنية في المملكة العربية السعودية على استيفاء هذا المتطلب، من خلال نقل التقنية الحديثة في مجال صناعة الدواء، مما مكنها من تحسين جودة المنتج الدوائي وتخفيض التكاليف الإنتاجية، وقد ساعدها ذلك على النفاذ إلى عددٍ من الأسواق الخارجية وزيادة صادراتها من الدواء إلى تلك الأسواق^(١).

ثانياً- الاهتمام بالابتكار والتطوير: يعد الابتكار والتطوير عنصراً مهماً لتحقيق القدرة التنافسية، لكونه يشكل قاعدة انطلاق للصناعة الدوائية نحو الأسواق العالمية .

(١) خطة التنمية التاسعة، تنافسية الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م، ص ١٠٦.



ويعتبر الابتكار والتطوير متطلباً ضرورياً بالنسبة لشركات الصناعة الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية، من أجل تحقيق قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية ، لاسيما في ظل اعتمادها الكبير على إنتاج الأدوية الجنيصة.

وبالنظر إلى الإنفاق على عمليات الابتكار والتطوير في مجال الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، يلاحظ أنها ضعيفة نسبياً مقارنة بما يتم في الشركات الأمريكية ، حيث بلغت حوالي ١٢,٧%^(١)، في مقابل نسبة الإنفاق على ذلك في الصناعة الدوائية في الولايات المتحدة الامريكية، والتي تصل إلى ٤٥%^(٢).

ثالثاً- العمالة المؤهلة: تعد القوى العاملة المؤهلة القادرة على استيعاب التقنية الحديثة في مجال الصناعة الدوائية، من متطلبات القدرة التنافسية لهذه الصناعة، فبالنسبة للصناعة الدوائية في المملكة العربية، فإنها تعاني ضعفاً نسبياً في الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال، مما يتطلب بذل الجهد في تأهيل وتدريب كوادر وطنية تمتلك المعرفة والقدرة على العمل في مجال صناعة الدواء والإسهام في تطويرها ورفع قدرتها التنافسية.^(٣)

رابعاً- إقامة تجمعات الاعمال العنقودية في مجال الصناعات الدوائية: تتكون الأعمال العنقودية عادة من عدة مصانع وشركات ذات ارتباط وعلاقات قوية في مجال الصناعة المعينة، وبالنسبة للصناعة الدوائية فإن قيام مثل هذه التجمعات يساعد في تقديم العديد من محفزات الاستثمار الصناعي في هذا المجال .

(١) هيئة الإحصاء العامة، مسح المنشأة الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧م.

(٢) الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة الامريكية: UNESCO science report: towards 2030; 2015 - اليونسكو <https://ar.unesco.org/sites/default>

files > usr15_usa_ar ، تاريخ الدخول ٢٥/٣/١٤٤١هـ، الساعة ١٠.٣ مساءً.ص ١٣٤.

(٣) ملتقى أسبار: التقرير الشهري رقم (٥٢) لشهر يونيو، ٢٠١٩، ص ٢٥.



ويمكن للصناعة الدوائية السعودية الاستفادة من التجمعات الصناعية القائمة، لما يمكن أن تحققه هذه التجمعات من وفورات خارجية للصناعات الدوائية، ومن ثم يسهم في تقليل التكاليف الثابتة في الصناعة الدوائية، مما يدعم قدرتها التنافسية.^(١)

الفرع الثالث: دور الميزة التنافسية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الدوائية.

من المعلوم أن توفر عناصر الميزة التنافسية لأي صناعة من الصناعات يسهم بصورة كبيرة في تعزيز القدرة التنافسية لتلك الصناعة، فالميزة التنافسية هي المدخل إلى إمتلاك القدرة التنافسية، وهي العامل الأساسي في تعزيزها، ذلك أن الميزة التنافسية بحسب التعريفات التي وردت في الفرع الأول من هذا المطلب إنما هي قدرة المنتج على التنافسية في المنافسة استناداً إلى مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المنافسين الآخرين.

بالنسبة للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية بشكل عام، مازالت الميزة التنافسية لها محودة العناصر بالنظر إلى ما يتوفر في هذه الصناعة من خصائص، فما زالت قدرتها على ابتكار منتجات دوائية جديدة محودة في ظل عدم امتلاكها للمعرفة المتطورة في مجال إنتاج الدواء وارتفاع تكلفة البحث العلمي المتعلق بالصناعة الدوائية، وفي ظل احتكار الشركات العالمية صاحبة براءات الاختراع لحقوق الملكية الفكرية، كما أن الخبرات التسويقية التي تمتلكها الشركات الوطنية تظل قاصرة في مواجهة الشركات العالمية صاحبة الخبرات المتراكمة في مجال التسويق الدوائي.

إزاء هذا الوضع الخاص بالميزة التنافسية للصناعة الدوائية الوطنية في المملكة تبقى قدرة التنافسية لهذه الصناعة أيضاً محودة، ولتعزيز هذه القدرة وزيادتها لابد من العمل على إكساب هذه الصناعة خصائص الميزة التنافسية من خلال متطلباتها التي تم الحديث عنها في

(١) الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية الرئيسية الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية <https://www.modon.gov.sa>، تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥هـ، الساعة ١٠.٣ مساءً.



الفرع الثاني من هذا المطلب، إلى جانب مضاعفة الجهد المبذول من قبل الشركات الدوائية الوطنية في مجال البحث والتطوير وضمن الجودة وخفض تكلفة الإنتاج، كما يمكن لهذه الشركات الاستفادة من مصدر الميزة التنافسية الوحيدة الذي تملكه في السوق المحلية، والمتمثلة في عدم امتلاك الشركات الأجنبية كياناً قانونياً داخل المملكة يمكنها من العمل دون الحاجة إلى الاستعانة بوكلاء محليين، وذلك وفقاً لما تم توضيحه في الفرع الأول من هذا المطلب.

المطلب الثالث: البيئة التنافسية للصناعة الدوائية.

يقصد بالبيئة التنافسية النظام الخارجي الديناميكي الذي تتنافس فيه الأعمال التجارية وتقوم بعملياتها، فكلما زاد عدد البائعين لمنتجات أو خدمات مماثلة زادت درجة تنافسية البيئة التي يتواجدون فيها. (1)

وعليه فإنه يمكن القول بأن البيئة التنافسية لأي منشأة أو شركة أو صناعة إنما تعني الظروف التنافسية التي تعمل في إطارها تلك المنشأة أو الشركة أو الصناعة، وبالنسبة للصناعة الدوائية فإن البيئة التنافسية لها تتمثل في مجمل ظروف السوق الدوائية على المستويين المحلي والخارجي، من حيث استقرار تلك السوق وكفاءتها، والتي تتحقق من خلال آلية العرض والطلب، ومن حيث وجود تشريعات تنظم عمل تلك السوق ولا تسمح فيه بأي ممارسات احتكارية، ومن حيث بيئة العمل الملائمة والفعالة التي تكون فيها المعوقات الحكومية أقل والمحفزات أكثر.

وبحسب نموذج بورتر لتحليل البيئة الصناعية التنافسية فإن هذه البيئة تتأثر بتفاعل قوى خمس، أولها هو تهديد المنافسين الجدد، فالمنافسون الجدد الداخلين إلى السوق يمكن أن يمثلوا تهديداً للشركات القائمة في صناعة معينة، ومن ثم تدفعهم إلى خفض تكاليف إنتاجها أو

(1) "البيئة التنافسية" دليل مصطلحات هارفارد بنس، <https://www.hbrarabic.com>، تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥هـ، الساعة ١٠,٣ مساءً.



تمييز المنتج الذي تنتجه عن المنتجات المماثلة لها في الأسواق من حيث الجودة والمفعول، وثاني تلك القوى هو القوة التفاوضية للمشتريين وتأثيرها على الأسعار، وثالثها قوة الموردين ومدى قدرتهم على رفع أسعار مدخلات الإنتاج والخدمات التي يقدمونها للشركات الإنتاجية داخل السوق المعنية، ورابعها حدة المنافسة بين الشركات القائمة داخل الصناعة، وخامسها هو تهديد الاستبدال القائم على وفرة البدائل التي يمكن أن تحل محل منتجات الصناعة المعنية.^(١)

وبالنسبة للبيئة التنافسية للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، فإن دراسة أجريت لوصف وتحليل القدرة التنافسية لصناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية، تضمنت تحليلاً مختصراً لتلك البيئة وفقاً للقوى الخمس التي أوردها "بورتر" في نموذجها، وذلك على النحو التالي:^(٢)

أولاً: تهديد المنافسين الجدد : في هذا الخصوص فإن المنافسين الجدد في سوق الدواء السعودي يتمثلون في فئتين، هما: المصانع الدوائية الوطنية الجديدة المحتمل دخولها إلى السوق وشركات الدواء العالمية التي تبحث عن موطئ قدم في هذه السوق لتصريف منتجاتها الدوائية فيها، فبالنسبة للفئة الأولى فإنها لا تشكل تهديداً كبيراً لشركات تصنيع الدواء الوطنية القائمة، وذلك في ظل التكلفة العالية للاستثمار في صناعة الدواء وإنشاء شركة دوائية جديدة، وفي ظل السياسات الحكومية الصارمة التي رفعت التكلفة اللازمة لتسجيل أدوية جديدة ، إلى جانب التخفيضات في أسعار الدواء التي طبقتها وزارة الصحة السعودية،

(١) الإدارة الاستراتيجية والعولمة والمنافسة ، كاظم نزار الركابي ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٢٧.

(٢) وصف وتحليل القدرة التنافسية لصناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية، https://www.ukessays.com/www.ukessays.com_essays_marketing_the-comp The competitiveness of pharmaceutical industry in Saudi، تاريخ الدخول ١٥/٢/١٤٤١هـ، الساعة ١٢,٣٠ مساءً.



بالإضافة إلى عدم المساواة في الوصول إلى قنوات التوزيع، فكل هذه العوامل تشكل محددات لدخول مستثمرين وطنيين جدد في مجال صناعة الدواء ومن ثم فإنهم لا يشكلون تهديداً للشركات الدوائية الوطنية القائمة حالياً.

أما بالنسبة للفئة الثانية المتمثلة في الشركات الأجنبية الراغبة في الدخول إلى السوق السعودي، فقد كانت تواجه صعوبة في إنشاء كيانات قانونية خاصة بها ، وبالتالي كانت تعمل على تصريف منتجاتها في هذا السوق عبر وكلاء محليين، غير أنه بعد صدور نظام الاستثمار الأجنبي الحالي صار بإمكان شركات الدواء العالمية إنشاء مصانع لها داخل المملكة، الأمر الذي قد يشكل تهديداً تنافسياً لشركات الدواء الوطنية التي لا تنتج سواء الأدوية الجنيسة، بينما تملك الشركات الأجنبية القدرة على إنتاج الأدوية المبتكرة مثل منتجات الحيوية^(١) والأدوية المضادة للأمراض المستعصية.

ثانياً: القوة التفاوضية للمشتريين : تزداد هذه القوة مع ميل المشتريين الرئيسيين للدواء في السوق السعودي إلى التجمع في شكل مراكز شراء مركزية، مثل شركة المشتريات الموحدة "نوبكو"^(٢) والتي أنشئت حديثاً للتجهيزات الطبية لجميع مستشفيات وزارة الصحة، وكذلك مستشفيات الحرس الوطني، التي تقوم بشراء الأدوية عبر مناقصة موحدة عن طريق الشؤون الصحية بالحرس الوطني، إلى جانب ما تقوم به الصيدليات الخاصة المتسلسلة مع مراكز

(١) هي منتجات ذات الجزيئات الكبيرة مثل الأدوية المعتمدة في صناعتها على البروتينات والاحماض النووية، لتمييزها عن المنتجات الأخرى مثل الدم، مكونات الدم، اللقاحات، التي تستخلص بشكل مباشر من المصادر الحيوية.

(٢) نوبكو شركة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، تأسست في يناير ٢٠٠٨ برأس مال ١.٥ مليار ريال، وتعد أكبر شركة مركزية في مجال تقديم خدمات الشراء الطبي، والتخزين، والتوزيع للأدوية والإجهزة والمستلزمات الطبية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحسين مرافق الرعاية الصحية بشكل استراتيجي في جميع المستشفيات العامة والمراكز الطبية في المملكة.



الشراء المركزية من عمليات شراء من تلك المراكز، فهذا الوضع يزيد من قدرة المشتريين على المساومة ضد شركات الأدوية .

ثالثاً: قوة الموردين: يقصد بالموردين هنا الأشخاص أو الجهات التي تورد للشركات أو مصانع الأدوية المحلية، المواد الخام أو العمالة أو الخدمات ذات الصلة بعملها وأنشطتها، ويشكل هؤلاء مصدر قوى ضغط على الشركة أو المصنع .

وبالنسبة لشركات الدواء السعودية فإن هذا العامل من عوامل البيئة التنافسية يصنف ضمن عوامل المخاطرة التي تواجه هذه الشركات، على الرغم من علاقات العمل الوطيدة التي تم تأسيسها مع هؤلاء الموردين، خاصة موردي المواد الخام، فليس من المضمون أن يستمر هؤلاء الموردون في تقديم نفس المزاي في المستقبل، الأمر الذي يشكل مهدداً لشركات الدواء الوطنية على مستوى عملياتها وأرباحها. ^(١)

رابعاً: حدة المنافسة بين الشركات القائمة: تعد حدة المنافسة بين الشركات المتنافسة ضمن صناعة معينة أحد العوامل ذات التأثير الكبير على البيئة التنافسية لتلك الصناعة، وبالنسبة لصناعة الدواء السعودية فإن سوقها تتميز بالمنافسة الشديدة، سواءً كان ذلك عن طريق الشركات المحلية أو الشركات الأجنبية، والتي تتنافس على نفس قاعدة العملاء، ولما كانت معظم شركات الدواء الوطنية لا تملك المعرفة اللازمة لتصنيع منتجات دوائية عالية التقنية ومبتكرة، مثل منتجات التقنية الحيوية والعلاج المضاد للسرطان، فإن سوق هذه المنتجات يتم التحكم فيه بالكامل تقريباً بواسطة الشركات الدوائية الأجنبية، فيما تتنافس الشركات الوطنية في مجال إنتاج الأدوية الجنيسة فقط.

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو) - التقرير السنوي الواحد والثلاثون. ٢٠١٧م، ص ٢٤.



وفي واقع الأمر فإن سوق الأدوية السعودي مجزء ما بين شركات وطنية وأجنبية، ويمثل هذا أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لحدة المنافسة في هذه السوق، حيث تزيد حدة المنافسة بين الشركات الوطنية بسبب عدم وجود تمايز بينها في ما تنتجه من أدوية جنيسة، وتوضح قوة تلك المنافسة بالنظر إلى اعتماد معظم المشترين (مراكز الشراء المركزية) في شراء احتياجاتها من الدواء على نظام العطاءات بدلاً عن نظام الطلبات المباشرة، وفيما يتعلق بالمنافسة بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، فإن وفورات الحجم الكبير ترجح كفة الشركات الأجنبية، لأنها تنتج وتبيع منتجاتها في جميع أنحاء العالم، بينما لا تستطيع الشركات الوطنية أن تصل بمنتجاتها إلا إلى أسواق محددة، محلياً وفي بعض بلدان أفريقيا والشرق الأوسط، وبشكل محدود في بعض الدول الأوروبية، وذلك بسبب المخاوف بشأن معايير الجودة العالية.^(١)

خامساً: تهديد البدائل : ويقصد بالبدائل في إطار نموذج بورتر في تحليل القدرة التنافسية كل منتج أو وسيلة مشابهة في الصناعة المعينة يمكن أن يتحقق عن طريقها نفس الهدف ، ففي الطب العلاجي يمكن للعملية الجراحية أن تكون بديلاً للعلاج الدوائي، كما يمكن لأنواع مختلفة من الأدوية أن تؤدي نفس الغرض، وعليه فإن هذه البدائل يمكن أن تشكل تهديداً لبعضها البعض من الناحية التسويقية، وذلك لكونها منافسة لبعضها.

وبالنسبة لصناعة الدواء السعودية فإن هنالك مصدرين للبدائل التي تشكل تهديداً تنافسياً لمنتجاتها، الأول يتمثل في الطب البديل الشائع في المملكة العربية السعودية، والذي تم إنشاء مركز وطني رسمي له في العام ٢٠٠٨م، ولا يمكن قياس درجة التهديد الذي يشكله هذا البديل على السوق السعودي، لصعوبة إجراء هذا القياس بسبب عدم توفر إحصاءات دقيقة وموثوقة عن حجم نشاط الطب البديل في المملكة، غير أن تهديدها يظل قائماً في ظل شيوع ثقافة اللجوء إليه لدى المجتمع وفي ظل ضعف السيطرة على نشاط المعالجين التقليديين .

(١) وصف وتحليل القدرة التنافسية لصناعة الادوية في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق.



أما مصدر التهديد الثاني كبديل لمنتجات الصناعة الدوائية، فيتمثل في الوسطاء الدوليين الذين يلجأ إليهم المشترون الرئيسيون للدواء، والذين يمثلون بديلاً لشركات الأدوية الوطنية في توفير احتياجات أولئك المشتريين من الدواء، الأمر الذي يفرض ضغوطاً على هذه الشركات فيما يخص الأسعار، وقد تضطر معها إلى خفض أسعارها لمجاراة أسعار أولئك الوسطاء، وينعكس ذلك بالضرورة على أرباحها. (١)

المطلب الرابع: نسب مؤشرات التنافسية للصناعة الدوائية.

يمكن قياس تنافسية صناعة ما، عن طريق مجموعة نسب تمثل مؤشرات يعتمد عليها في بيان مدى تحقق تنافسية تلك الصناعة، وتعتبر الأرباح والحصة السوقية والتكاليف الإنتاجية، أهم تلك المؤشرات، وهذه النسب هي ما يتم الاعتماد عليها في الوقوف على تنافسية الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية .

الفرع الأول: مؤشر الربح (٢٠٠٥-٢٠١٧).

للقوف على تنافسية الصناعة الدوائية السعودية من خلال نسب مؤشر الربح خلال فترة الدراسة، فإنه سيتم الاعتماد على معدل نمو صافي الأرباح المتحققة في هذه الصناعة، إلى جانب نسبة صافي الربح المتحقق فيها، وذلك بالاستعانة ببيانات الجدول (٦-٣)، حيث يتم حساب نسبة صافي الأرباح بقسمة إجمالي الربح على إجمالي الإيرادات.

(١) وصف وتحليل القدرة التنافسية لصناعة الأدوية في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق.



جدول (٦-٣)

نسب مؤشر الريح للصناعات الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

السنوات	الإيرادات بالمليون	صافي الأرباح بالمليون ريال	معدل النمو %	نسبة الأرباح إلى الإيرادات %
٢٠١٠	٢١٢٩	٧٣٧	----	٣٥
٢٠١١	٢٢٠٦	٧٨٤	٦	٣٦
٢٠١٢	٢٤٥٢	٩٣٦	١٩	٣٨
٢٠١٣	٢٦٢٥	١٠١٨	٩	٣٩
٢٠١٤	٢٨٨٣	١٠٨٨	٧	٣٨
٢٠١٥	٣١٥٧	١١٦١	٧	٣٧
٢٠١٦	٣١٩٧	١١٥٦	٠,٤٣	٣٦
٢٠١٧	٣٤٥٢	١٤٠١	٢١	٤١

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

يلاحظ من بيانات الجدول (٦-٣) الارتفاع المستمر في الأرباح الإجمالية المتحققة في قطاع الصناعة الدوائية في المملكة، حيث ظلت تحقق نسب إيجابية في كل سنوات الفترة، ماعدا عام ٢٠١٦م الذي شهد انخفاضا طفيفاً في إجمالي الأرباح بلغت نسبته حوالي ٠,٤٣، فيما تراوحت النسب الإيجابية ما بين ٦% و ٢١%، حيث ارتفع حجم الأرباح من ٧٣٧ مليون ريال عام ٢٠١٠م إلى ١٤٠١ مليون ريال عام ٢٠١٧م، بزيادة إجمالية بلغت حوالي ٩٠%، في حين بلغ إجمالي متوسط النمو للفترة محل التحليل ٨,٦% تقريباً. أما بنسبة صافي الأرباح فقد أظهرت أداءً جيداً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين ٣٥% في عام ٢٠١٠م و ٤١% في عام ٢٠١٧م، وبتوسط إجمالي بلغ ٣٧%، وهذا يشير من جانب إلى قدرة شركات الدواء الوطنية على العمل في ظروف السوق الحالية والمنافسة فيه، فيما يشير من جانب آخر إلى أن السوق محفزة إلى دخول منافسين جدد إليها، الأمر الذي ربما يشكل تهديداً جديداً للوضع التنافسي للشركات القائمة.



الفرع الثاني: مؤشر تكلفة الإنتاج (٢٠٠٥-٢٠١٧).

يعتبر مؤشر نسب تكاليف الإنتاج أحد المؤشرات المهمة في تحديد القدرة التنافسية لأي صناعة، فمن المعلوم أن مستوى التكاليف بشكل عام، ذو علاقة وطيدة بالقدرة التنافسية، فكلما انخفضت التكاليف كان لذلك تأثيره على سعر المنتج، الذي يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للصناعة، والعكس صحيح.

من جانب آخر فإنه يوجد ثمة ارتباط بين زيادة الإنتاج وزيادة التكاليف المتغيرة في ظل بقاء التكاليف الثابتة على ماهي عليه، حيث تقتضي زيادة الإنتاج بالضرورة زيادة التكاليف المتغيرة، وفي حال زيادة الإنتاج بمعدل أعلى من معدل نمو التكاليف المتغيرة فإن هذا يعطي مؤشراً للقدرة التنافسية من خلال السيطرة على التكلفة.

بالنسبة للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية فإن قياس قدرتها التنافسية على أساس مؤشر نسبة التكاليف للإنتاج سيعتمد على المقارنة بين معدل نمو التكاليف المتغيرة، مع معدل نمو الإنتاج في الصناعة الدوائية بالاستفادة من بيانات الجدول (٣-٧) الذي يوضح تطور التكاليف المتغيرة وتطور الإنتاج في مجال الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٧م.

جدول (٣-٧)

التكاليف المتغيرة والإنتاج لشركات الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

السنوات	الإنتاج المحلي بالمليون	معدل النمو %	التكاليف المتغيرة بالمليون الريال	معدل النمو %
٢٠١٠	٢١٢٩	----	١٤٥٧	----
٢٠١١	٢٢٠٦	٤	١٤٨٧	٢
٢٠١٢	٢٤٥٢	١١	١٥٨٦	٧
٢٠١٣	٢٦٢٥	٧	١٦٣٥	٣
٢٠١٤	٢٨٨٣	١٠	١٨٣٠	١٢
٢٠١٥	٣١٥٧	١٠	٢٠٤٤	١٢
٢٠١٦	٣١٩٧	١	٢٠٩٠	٢
٢٠١٧	٣٤٥٢	٨	٢١٠١	١

المصدر - إعداد الباحث بالإفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٠م-٢٠١٧م).

يلاحظ من بيانات الجدول (٧-٣) إن حجم الإنتاج سجل معدلات زيادة أكبر من معدلات الزيادة في التكاليف في السنوات الثلاث الأولى والسنة الأخيرة من فترة الدراسة محل التحليل، بينما سجلت زيادة أقل خلال السنوات ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، الأمر الذي يشير إلى عدم استقرار القدرة التنافسية وتراجعها بالنسبة للصناعة الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة محل التحليل، ويفسر ذلك بعدم الاستقرار في أسعار مدخلات الإنتاج الدوائي التي يتم استيراد معظمها من الخارج.

الفرع الثالث: مؤشر الحصة السوقية، (٢٠٠٥-٢٠١٧)،

بالرجوع إلى بيانات الجدولين (٤-٣) و(٥-٣) في المطلب الرابع من المبحث الأول من هذا الفصل، والخاصين بالحصة السوقية للمنتجات الدوائية السعودية في الأسواق المحلية والخارجية، نجد أن النسب الخاصة بهذا المؤشر تشير إلى نتيجتين مختلفتين، حيث تشير نسب مؤشر الحصة السوقية في السوق المحلية إلى ضعف تلك الحصة وتواضع نسبتها وتراجعها من عام لآخر في معظم سنوات الفترة، حيث تراجعت من ٩% عام ٢٠١٠م إلى ٧% في عام ٢٠١١م، ثم تراوحت بين ٥% و٦% بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٦م، قبل أن تعود إلى ٩% في العام ٢٠١٧م، مع ملاحظة التذبذب الواضح في نسب نمو حجم هذه الحصة خلال السنوات من ٢٠١٠م-٢٠١٧م، مما يعكس ضعف فعالية السياسات الدوائية.

أما حصتها في الأسواق الخارجية، فإن نسب نمو الصادرات تشير بشكل عام إلى نمو تلك الحصة بشكل مستمر وبمعدلات متفاوتة في معظم سنوات الفترة، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط حوالي ١٢,٣١%^(١).

وفي الواقع فإن ما يفسر ضعف الحصة السوقية للصناعة الدوائية السعودية في السوق السعودي هو المنافسة الشديدة لها من قبل الشركات الدواء الأجنبية، وأقبال المستهلكين

(١) راجع ص ١٢٧ من نفس البحث.



المحلين عليها في ظل ارتفاع القدرة الشرائية لديهم، بينما يفسر وجود حصة سوقية مقدره في الأسواق الخارجية بطبيعة تلك الأسواق التي لا توجد فيها صناعات دوائية محلية في مستوى جودة الدواء السعودي، حيث تتشكل تلك في أسواق شمال أفريقيا والشرق الأوسط



في إطار تشجيع الدولة لتوطين صناعة الدواء، فإن الحكومة السعودية عملت على دعم هذه الصناعة بعدة طرق، وذلك من خلال اتباع سياسات من شأنها أن تعمل على تعزيز تنافسية سوق الدواء والعمل على معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه صناعة الدواء، الأمر الذي انعكس أثره على تنافسية هذه الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: سياسات تعزيز تنافسية سوق الدواء.

يقصد بسياسات تعزيز تنافسية سوق الدواء مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة، لتحسين الأوضاع التنافسية في سوق الدواء بما يمكن من إنتاج منتجات دوائية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ومن تلك الإجراءات والتدابير ما يتعلق بتخفيف القيود على سوق الدواء وتحريرها من حيث التسعير وتيسير إجراءات تسجيل الدواء المحلي، وإلغاء كافة أشكال الدعم المباشر، وتتضمن تلك السياسات سياسة تحرير السوق الدوائي وسياسة التسعير وتسجيل الدواء المحلي، وسياسة الدعم غير المباشر، وفي هذا المبحث يتم استعراض تلك السياسات .

المطلب الأول: سياسات تحرير سوق الدواء.

أولت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها حرية السوق عناية كبيرة وفتحت لرجال الأعمال آفاق العمل في ظل مناخ اقتصادي يكفل حرية الملكية والتصرف في إطار تلك الأسواق، بما يعزز مشاركتهم في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد الوطني، مع مراعاة الأعراف الاقتصادية السائدة في المجتمع السعودي، ويتوافق ذلك الاتجاه مع مقتضيات العولمة الاقتصادية التي تقوم على تحرير الأسواق من كافة أشكال القيود التي تعيق حركة تداول السلع والخدمات، وينسحب هذا الأمر على أسواق الدواء في المملكة العربية السعودية



،والذي تم تحريره من خلال إلغاء كافة الإجراءات التي تعيق حرية وصول الدواء إلى السوق السعودي،^(١) مع المحافظة على جودة وكفاءة المنتج الدوائي، حيث لا يسمح بتسويق أي منتج دوائي في المملكة العربية السعودية إلا بعد التأكد من جودته،^(٢) مما فتح المجال واسعاً في السوق السعودية أمام المنتجات الدوائية العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المنافسة فيها،^(٣) بما في ذلك الأدوية غير المسجلة في المملكة العربية السعودية، والتي جرى تسجيلها في مراكز عالمية أخرى.^(٤)

لقد أدت سياسة تحرير السوق الدوائي في المملكة العربية السعودية إلى ارتفاع درجة المنافسة في هذه السوق إلى أن أصبحت تلك السوق أكبر سوق دوائي في منطقة الخليج العربي،^(٥) حيث يقدر حجم السوق الدوائي في المملكة العربية السعودية بنحو ٢١ مليار ريال سعودي تقريباً في عام ٢٠١٧م، تغطي المنتجات الدوائية المحلية ٩ ٪ تقريباً من إجمالي هذه السوق.^(٦)

(١) المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٦م ص ١٣.

(٢) المملكة العربية السعودية، هيئة الغذاء والدواء، نشرة أخبار قطاع الدواء، المجلد ٢، العدد ٥، ٢٠١١م، ص ١.

(٣) الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص - التحديات، الدكتور / خليل عليان عبدالرحيم، مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ، ص ١٥.

(٤) المملكة العربية السعودية، هيئة الغذاء والدواء، نشرة أخبار قطاع الدواء، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١١م، ص ٤.

(٥) المملكة أكبر سوق خليجي في قطاع الدواء، www.al-madina.com، تاريخ الدخول ١٤٤٠/١٢/٥هـ، الساعة ١٠,٢٥ صباحاً.

(٦) ص ١١٧ من البحث.



المطلب الثاني: سياسة التسعير وتسجيل الدواء المحلي.

الفرع الأول: سياسة تسعير الدواء.

تتم عملية تسعير الدواء في المملكة العربية السعودية من قبل كلٍ من وزارة الصحة والهيئة العامة للغذاء والدواء،^(١) وذلك من خلال لجان فنية متخصصة، مع المتابعة المستمرة للتغيرات في الأسعار العالمية للدواء بما ينعكس إيجاباً على السوق المحلي، وتستند عملية التسعير على قواعد تسعير الأدوية المعتمدة من مجلس إدارة هيئة الغذاء والدواء الصادر بتاريخ ٢٦/٥/١٤٣٢هـ، ويراعى في عملية التسعير عدة اعتبارات، تتمثل في الآتي:^(٢)

- أهمية الدواء العلاجية ومدى توفر بدائل علاجية أخرى.
 - سعر الأدوية المشابهة المسجلة في المملكة.
 - الدراسات الاقتصادية الحديثة للدواء الجديد إن وجدت.
- إضافة إلى ما تقدم تؤخذ في الحسبان أيضاً الاعتبارات العلمية، والتي تتم عبر أعضاء متخصصين من خارج الهيئة لضمان الحيادية في اتخاذ القرار،^(٣) كذلك تتم المراجعة لأسعار الأدوية في المملكة العربية السعودية خلال فترة صلاحية تسجيل الدواء التي تمتد لخمس سنوات، أو عند انتهاء الرخصة أو بعد انتهاء التسجيل، على علبه الدواء من الخارج، وتتم عملية التسعير وفق معايير دقيقة .

(١) سياسات وإجراءات التسعير الدوائي في المملكة العربية السعودية: Pharmaceutical Pricing Policies and Procedures in Saudi، تاريخ الدخول ٢/٤/١٤٤١هـ، الساعة ١١,٣٠ صباحاً.
 (٢) قواعد تسعير الأدوية، الهيئة العامة للغذاء والدواء، المملكة العربية السعودية، ص ١٣.
 (٣) وزارة الصحة- المملكة العربية السعودية، نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣١، الإصدار الثاني، ص ٤ .



الفرع الثاني: سياسة تسجيل الدواء المحلي.

تهدف سياسة تسجيل الدواء المحلي وترخيصه في المملكة العربية السعودية، إلى التأكد من أن جميع الأدوية المصنعة محلياً مطابقة لأنظمة هيئة الغذاء والدواء حسب المواصفات العالمية والإجراءات الفنية، وتتم عملية تسجيل الدواء المحلي في المملكة العربية السعودية عبر مراحل وإجراءات وضعتها هيئة الغذاء والدواء ، وذلك عن طريق نظام "سدر"، والذي تم تدشينه مؤخراً، حيث يسهم في تسهيل عملية تسجيل الدواء عبر إمكانية رفع الطلبات والملفات المطلوبة وتقليص مدة منح التسجيل من ٢٩٩ يوماً إلى ٩٦ يوماً^(١)، ومتابعتها إلكترونياً وبخطوات بسيطة دون الحاجة إلى زيارة فروع الهيئة، حيث سيتمكن المستفيدون من إصدار الشهادات اللازمة إلكترونياً، مثل: شهادة تسجيل مستحضر صيدلاني، وشهادة تسجيل مستحضر بيطري، وشهادة تسجيل مستحضر عشبي، وإصدار شهادة حرية البيع، وشهادة منتج صيدلاني CCP^(٢)، الأمر الذي يساعد الشركات الدوائية الوطنية على طرح منتجاتها في السوق السعودي بكل سهولة، وقد طبقت تلك الإجراءات والسياسات في شكل مواد نظامية، تتمثل في الآتي: (٣)

أولاً: لا يجوز تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية إلا بعد اعتماد مواقع تصنيعها حسب الأسس المعتمدة لذلك، ولا يمنع ذلك من تقديم المستحضر للتقييم والدراسة من قبل

(١) هيئة الغذاء والدواء - تدشين نظام (سدر) .

(٢) الانظمة و اللوائح - الهيئة العامة للغذاء والدواء

https://www.sfda.gov.sa/ar/drug/drug_reg/Pages/default.aspx بتاريخ

٢١/٣/٢٠١٩م، يوم الخميس الساعة ٩ ليلاً.

(٣) أسس ومتطلبات وشروط تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية ، هيئة الغذاء والدواء ، ص ١٥-٣١.



الهيئة.

ثانياً: يسمح للمصانع المحلية المسجلة بتصنيع مستحضر صيدلاني أو عشبي غير مسجل بشكله النهائي أو تصنيعه بشكل جزئي أو عملية التعبئة أو التغليف الأولي أو الثانوي لشركات دوائية أخرى (محلية أو أجنبية) لغرض التصدير فقط، وتصدر الهيئة شهادة مستحضر صيدلاني (CPP) ولا تعتبر الشهادة تسجيلاً للمستحضر، وذلك وفقاً للشروط التالية: (١)

١- خطاب من الشركة بطلب الموافقة على تصنيع المستحضر بغرض التصدير.

٢- تعهد بعدم تسويق المستحضر في السوق السعودية قبل تسجيله.

ثالثاً: تكون إجراءات التسجيل كما يلي:

١- يقدم طلب تسجيل المستحضر إلى الهيئة من قبل الشركة أو وكيلها مرفقاً به الملف المكتمل الوثائق.

٢- يعبأ نموذج طلب التسجيل الموضح في النظام الإلكتروني لتسجيل الأدوية السعودي (سدر) إلكترونياً من قبل الشركة أو وكيلها، ويقدم ضمن الملف الفني الموحد للمستحضر ((CTD))، ويعتمد ترتيب محتوى الملف وفق ما هو محدد في الدليل الإرشادي للتسجيل المنشور على موقع الهيئة الإلكتروني.

رابعاً: إذا كان المستحضر الصيدلاني المقدم للتسجيل يصنع تعاقدياً (Contract Manufacturing) فإنه يلزم تحقيق أحد الشروط التالية بالإضافة إلى ما ورد في أولاً من هذه المادة:

(١) أسس ومتطلبات وشروط تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية ، هيئة الغذاء والدواء ، ص ١٥-٣١.



- ١- أن تكون الشركتان (منفذة العقد ومانحة العقد) في نفس البلد.
- ٢- أن يكون المستحضر من المستحضرات التي يتعذر تصنيعها محلياً (طرق تصنيع بتقنيات غير متوفرة محلياً)، وترى الهيئة أهمية توفرها في المملكة.
- ٣- أن يكون المستحضر مبتكراً أو أن يكون من المستحضرات الجنسية المهمة والضرورية والتي ترى الهيئة أهمية توفرها في المملكة.
- ٤- أن تكون الشركة منفذة العقد محلية.

خامساً: إذا كانت الشركة المنفذة لعقد التصنيع تعاقدياً (Contract manufacturing) مسجلة في المملكة فإنه يجب على مانح العقد للمستحضر المصنع تعاقدياً تقديم ما يلي: ^(١)

- ١- بيان تفاصيل الخطوات الأساسية لعملية التصنيع والموقع الذي تتم فيه كل خطوة.
- ٢- نسخة موقعة من العقد الفني تتضمن البنود التالية:
 - أ. التزام مانح العقد بالتفتيش على مناطق الإنتاج والرقابة والتخزين وطرق التصنيع والتحليل وسجلات التشغيل وكافة الإمكانيات الفنية.
 - ب. مسؤولية كل من مانح ومنفذ العقد فيما يتعلق بالخطوات التصنيعية والرقابية مع ضرورة تحديد الطرف المسؤول عن الفسخ النهائي للمستحضر.
 - ج. تحديد اسم الشخص المسؤول عن إجازة التشغيلات ووظيفته وتوقيعه على أن تبلغ الهيئة بالبديل في حالة تغيره خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.
 - د. تحديد مدة نفاذ العقد.

(١) أسس ومتطلبات وشروط تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية ، هيئة الغذاء والدواء ، ص ١٥-٣١.



- ٣- خطاب من الشركة مانحة العقد يفيد بمسئوليتها عن جودة وسلامة الدواء.
- ٤- تقديم بيان بأسماء البلدان وصور من شهادات تسويق المستحضر مع ذكر تاريخ التسويق في كل بلد ويستثنى من ذلك العقود الخاصة بالمصانع المحلية.
- ٥- تعهد من المدير الفني بالشركة مانحة العقد بإعلام الهيئة عن أي تغيير بالمعلومات المقدمة للهيئة قبل البدء بالتغيير.
- ٦- يجب على مانح العقد إبلاغ الهيئة قبل فسخ أو انتهاء عقد التسويق و/أو التصنيع بستة أشهر على الأقل.
- سادساً:** إذا كانت الشركة المنفذة لعقد التصنيع تعاقدياً (Contract manufacturing) غير مسجلة في المملكة فإنه يجب على مانح العقد للمستحضر المصنع تعاقدياً تقديم ما يلي:
- ١- استيفاء ما جاء بالبند (ثالثاً).
 - ٢- شهادة ترخيص بالتصنيع الدوائي للشركة المنفذة للعقد صادرة من السلطة الرقابية في بلد التصنيع مصدقة من السلطات الصحية في بلد المنشأ.
 - ٣- شهادة تطبيق أسس الممارسة الجيدة للصناعة الدوائية للشركة المنفذة صادرة من السلطة الرقابية في بلد التصنيع وأن المصنع يخضع للتفتيش الدوري على أن تكون مصدقة من السلطات الصحية في بلد المنشأ.
 - ٤- تقوم الهيئة بالتفتيش على الشركة المصنعة للتأكد من تطبيقها لأسس الممارسة الجيدة للتصنيع الدوائي قبل تسجيل المستحضر.
- سابعاً:** في حال قيام شركة دوائية مالكة لبراءة اختراع مستحضر بالترخيص (Under License) لشركة دوائية أخرى لتصنيع مستحضر مبتكر جزئياً أو كلياً وتسويقه بنفس الاسم التجاري بنفس مواصفات المستحضر للشركة الأم، وكانت الشركة مانحة الترخيص



- والمطلوب تصنيعه وتسويقه مسجلين في المملكة، يجب الالتزام بما يلي: ^(١)
- ١- يجب أن تكون الشركة مانحة الترخيص مالكة لبراءة الاختراع أو حق التصنيع.
 - ٢- يجب تقديم موافقة خطية من الشركة مانحة الترخيص بالسماح للمصنع أو الشركة المحلية للقيام بتصنيع وتسويق مستحضرها داخل المملكة.
 - ٣- بعد الموافقة على تسجيل المستحضر المصنع بترخيص يتم تعليق تسجيل المستحضر المسجل للشركة مانحة الترخيص (مع ضمان استمرارية توفر المستحضر في السوق المحلي خلال الفترة الانتقالية).
 - ٤- على الشركة مانحة الترخيص والشركة المحلية إبلاغ الهيئة خلال مدة لا تقل عن ستة أشهر قبل انتهاء إتفاقية الترخيص بالتصنيع في حالة عدم تجديد إتفاقية التصنيع مع الشركة مانحة الترخيص.
 - ٥- يتم رفع تعليق تسجيل المستحضر المبتكر للشركة مانحة الترخيص وإلغاء تسجيل المستحضر للشركة المحلية في حالة انتهاء إتفاقية الترخيص بالتصنيع مع المصنع/الشركة المحلية (مع ضمان استمرارية توفر المستحضر في السوق المحلي خلال الفترة الانتقالية).
 - ٦- يجب أن تكون المواد الفعالة ومصادرها والمواد غير الفعالة الداخلة في تركيب المستحضر وطريقة التصنيع والصيغة الصيدلانية والتركيز والعبوة والبطاقة اللاصقة وجميع مواصفات المستحضر مطابقة تمامًا للتي تصنع بواسطة الشركة مانحة الترخيص.
 - ٧- يجب أن تكون الشركة المحلية هي المسؤولة أمام الهيئة عن جودة وفعالية ومأمونية المستحضر وما يحدث من مشكلات ما بعد التسويق.

(١) أسس ومتطلبات وشروط تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية ، هيئة الغذاء والدواء ، ص ١٥-٣١.



٨- يجب أن تتوفر لدى الشركة المحلية جميع الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لإنتاج وتحليل المستحضر المرخص.

٩- يكون الاسم التجاري للمستحضر المصنع بترخيص داخل المملكة هو نفس الاسم التجاري للمستحضر المصنع بواسطة الشركة مانحة الترخيص والمسجل به في المملكة على أن يكتب على العبوة صنع بواسطة المصنع المحلي بترخيص من الشركة مانحة الترخيص.

١٠- يجوز للشركة المحلية الاتفاق مع الشركة مانحة الترخيص على تصنيع مستحضر آخر (Second Brand) باسم تجاري خاص بالمصنع المحلي، على أن يكون مماثلاً في جميع المواصفات الفنية للمستحضر المبتكر للشركة الأم.

١١- يجب أن يجتاز المستحضر المصنع بترخيص بواسطة الشركة المحلية مراحل التسجيل والتحليل المطلوبة من قبل الهيئة.

١٢- تستثنى مستحضرات المصنع بترخيص والمستحضر الثاني (Second Brand) التي تحتاج إلى دراسات تكافؤ حيوي من هذه الدراسات إذا صنعت بواسطة الشركة المحلية بترخيص من شركة عالمية على :

أ. يكون مصدر المواد الفعالة والمواد المضافة من الشركة مانحة الترخيص أو من مصدر معتمد منها وتحت مسؤوليتها.

ب. أن لا يكون المستحضر من الأشكال الصيدلانية ممتدة المفعول (Sustained Release).

ج. تقديم دراسات ذاتية مقارنة (Comparative Dissolution Study).

١٣- يعطى المستحضر المصنع ترخيصاً بواسطة الشركة المحلية مدة صلاحية استناداً على دراسات الثباتية التي تقدمها الشركة مانحة الترخيص على أن يقدم المصنع/الشركة المحلية دراسات ثباتية معجلة ودراسات ثباتية عند ظروف التخزين المحددة في دليل دراسات الثباتية.

١٤- يجب على الشركة المصنعة إجراء جميع التحاليل الرقابية المطلوبة والتي تجرّبها الشركة



مانحة الترخيص على المستحضر للتأكد من جودة المنتج وذلك على جميع التشغيلات المصنعة.

١٥- يجب على الشركة مانحة الترخيص إجراء جميع التحاليل الرقابية المطلوبة على المستحضر المصنع بترخيص بواسطة الشركة المحلية للتأكد من مطابقته مواصفات التصنيع المعتمدة منها، وذلك على أول ثلاثة تشغيلات على الأقل والتي تنتجها الشركة المحلية من المستحضر المصنع بترخيص منها على أن يتم إرسال نتائج هذه التحاليل إلى الهيئة مقرونة بنتائج تحليل هذه التشغيلات التي أجريت من قبل الشركة المحلية.

١٦- تلتزم الشركة مانحة الترخيص بتحديث ملف التسجيل وشهادة الأسعار قبل انتهاء الاتفاقية مع الشركة المحلية.

ثامناً: في حالة كون الشركة مانحة الترخيص (Under License) مسجلة في المملكة والدواء المستحضر المطلوب تصنيعه غير مسجل في المملكة فيجب مراعاة ما يلي: (١)

١- يجب تقديم المستحضر للتسجيل وفقاً للبند أولاً من المادة التاسعة عشرة.

٢- تطبيق ما ورد في البند خامساً.

تاسعاً: في حالة كون الشركة مانحة الترخيص غير مسجلة في المملكة فيجب مراعاة ما يلي:

١- يجب تقديم ملف متكامل للشركة مانحة الترخيص حسب نظام تسجيل الشركات في الهيئة.

٢- يجب تقديم المستحضر للتسجيل وفقاً للبند أولاً وخامساً من المادة التاسعة عشرة.

(١) أسس ومتطلبات وشروط تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية ، هيئة الغذاء والدواء ، ص ١٥-٣١.



عاشراً: يسمح بتسجيل المستحضرات المصنعة بترخيص من شركات مبتكرة من قبل شركات دوائية جنيصة خارج المملكة، وفقاً للشروط التالية:

١- تحقيق الشروط الواردة في البند خامساً.

٢- أن لا يقتصر تصنيعها أو تسويقها على السوق السعودي.

الحادي عشر: لا يسمح بتسجيل المستحضرات المسوقة من قبل شركات تسويق تملك رخصة تسويق حصرية ولا تملك مصانع دوائية إلا إذا تم التصنيع بالكامل في المملكة، وللهيئة الاستثناء من ذلك وفقاً للشروط التالية: ^(١)

١- أن يكون المستحضر مبتكراً، وللهيئة استثناء بعض المستحضرات الجنيصة الضرورية التي ترى الهيئة أهمية توفرها في المملكة.

٢- أن تتعهد الشركة بإجراء إحدى خطوات التصنيع في المملكة بعد سنتين من تاريخ تسويق المستحضر في المملكة، وفي حال عدم الالتزام بذلك تقوم الهيئة بتعليق تسجيل المستحضر.

الثاني عشر: يجب ذكر المعلومات المشار إليها في (الدليل الإرشادي لمتطلبات النشرة الداخلية ونشر الممارسين الصحيين والملصق الخارجي للمستحضرات الصيدلانية) المنشور على موقع الهيئة الإلكتروني على العبوتين الداخلية والخارجية للمستحضر الصيدلاني وعلى ملخص خواص المستحضر ونشرة المريض، على أن تكون المعلومات مطبوعة بوضوح ويصعب إزالتها.

الثالث عشر: يجب على الشركة إضافة الأسماء التجارية للمستحضرات وطريقة الحفظ (ظروف التخزين) على العبوة الخارجية باللغة العربية لجميع المستحضرات المسجلة أو المقدمة

(١) المرجع السابق ، ص ١٥-٣١.



للتسجيل.

الرابع عشر: لا يسمح باستخدام الكحول في المستحضرات الصيدلانية والعشبية، وللجنة التسجيل إستثناء المستحضرات الضرورية من هذا الشرط، وضمن نسبة محتوى الكحول المعتمدة لدى الهيئة.

الخامس عشر: يراعى في مصادر المواد الأولية ما يلي: ^(١)

- ١- تقديم بيان بمصادر المواد الأولية المستخدمة في تصنيع المستحضر الصيدلاني وطرق تحضيرها وتحليلها، مع ذكر دستور الأدوية (إن وجد).
- ٢- تقديم ملف للمادة الخام الفعال (DMF) أو شهادة الملائمة للمادة الخام (Certificate of Suitability) أو شهادة من أحد الهيئات الرقابية التالية:
 - أ. إدارة الغذاء والدواء الأمريكي (FDA).
 - ب. الهيئة الأوروبية للأدوية (EMA).
 - ج. إدارة الأدوية الأسترالية (TGA).
 - د. إدارة الصحة الكندية (Health Canada).
 - هـ. هيئة الدواء والأجهزة الطبية اليابانية (PMDA).
 - و. الهيئة التنظيمية للأدوية والمنتجات الصحية البريطانية (MHRA).
- ٣- تقديم ملف محدّث للمادة الخام الفعال (DMF)، وشهادة الملائمة عند تغيير مصدر شراء المادة الخام الفعالة بعد تسجيل المستحضر والحصول على موافقة الهيئة على المصدر الجديد.
- ٤- في حالة المواد المستخرجة من الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مشتقات الدم

(١) المرجع السابق، ص ١٥-٣١.



وكذلك المركبات الحيوية الدقيقة، يتوجب على الشركة تقديم الإثباتات على خلو هذه المواد من المسببات المرضية، ك: الفيروسات والبكتيريا، مع تحديد مصادر هذه المواد بالتفصيل وطرق جمعها ونقلها وتخزينها.

السادس عشر: يتم تحليل المستحضرات الصيدلانية المقدمة للتسجيل في المختبرات التي تحددها الهيئة للتأكد من مطابقتها للوائح الفنية والمعلومات الواردة في ملف التسجيل، وعلى الشركة أو وكيلها توفير عدد من عينات المستحضر مع المواد القياسية والمستلزمات الخاصة التي يتطلبها تحليل المستحضر.

السابع عشر: تنشر الهيئة مستحضرات الصيدلانية المسجلة لديها في موقع الهيئة الإلكتروني.

ويتضح من مما سبق أن عملية تسجيل الدواء المحلي في المملكة العربية السعودية، تهدف إلى ضمان جودة الدواء وفاعليته، دون حدوث أي آثار جانبية أو مضاعفات، مما يعزز الموقف التنافسي للدواء السعودي في الأسواق المحلية والخارجية.

المطلب الثالث : سياسة الدعم غير المباشر.

الفرع الأول: سياسة التحفيز المعنوي

تتولى هيئة الغذاء والدواء على نحو متواصل تحفيز الابتكار والبحث من خلال برامج عدة،^(١) بهدف تشجيع الصناعة الدوائية المحلية ، موفرةً منصةً لأصحاب الأفكار المبتكرة ، لتنمية تلك الأفكار وتأسيس مشاريع صناعية دوائية على أساسها، كما أنها تشجع الباحثين على الابتكار من خلال جوائزها المخصصة لأفضل المبتكرين في المملكة، وهذا بالطبع يأتي في سياق سعيها الحثيث نحو تحقيق المزيد من التطور والتقدم في منتجاتها الدوائية التي تقدمها

(١)الغذاء والدواء تنظم مؤتمرها السنوي الأول نوفمبر المقبل ،
https://www.sfda.gov.sa/ar/news/Pages/h29-8-2017a1.aspx، تاريخ الدخول يوم

السبت ٦/٧/٢٠١٩ الساعة ١٠،٣٠ صباحاً.



في الأسواق، بما يواكب حاجات المرضى ويلبي متطلبات السوق المحلي والعالمي، ويتيح المجال أمام المصنعين لمواجهة التحديات المستقبلية، إضافة إلى وجود بنية تحتية متكاملة أمام الراغبين في الاستثمار في الصناعة الدوائية، يرفده انتشار المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، مثل مدينة "سدير" للصناعة والأعمال، التي تضم ستة مصانع متخصصة في صناعة الدواء والمستلزمات الطبية، فيما جذبت مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، أربع شركات عالمية تعمل في صناعة الأدوية، بقيمة استثمارية تتجاوز ١,٥ مليار ريال^(١)، ووفرة الأراضي الصناعية ذات الخدمات المتكاملة، وتذليل العقبات والإجراءات، أمام المستثمرين في الصناعة الدوائية، كل ذلك يجعل من التفكير في الاستثمار في الصناعة الدوائية أمراً مجدياً وجاذباً.

الفرع الثاني: سياسة التوجيه المصلحي.

تقوم سياسة التوجيه المصلحي، على تحفيز شركات صناعة الأدوية المحلية، دون تخصيص، وتبذل في ذلك كل التسهيلات المصلحية الموجهة من خلال تقديم الحوافز التشجيعية والمالية المختلفة للصناعة الدوائية، بحيث يمكن ذلك من تحقيق عوائد وأرباح معقولة للمستثمرين، حيث تقدم الجهات المصلحية ذات الصلة مجموعة من الحوافز لكل مشاريع الصناعة الدوائية بلا استثناء، وفقاً للأسس الموضوعية لذلك، وتشمل تلك الحوافز ما يلي: ^(٢)

١- تقديم القروض والمشاركة الرأسمالية وبشروط سهلة ومشجعة من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة والشركة السعودية للاستثمارات الصناعية، كما يتم أيضاً تحفيز شركات الأدوية العالمية لفتح مرافق التصنيع المحلية بقروض بدون فوائد

(١) المؤثرون الخمسة في قطاع الدواء بالمملكة | مجلة الرجل، > www.arrajol.com

content ، تاريخ الدخول ٢٥/٨/٢٠١٩ الساعة ١٠.٣٠ مساءً

(٢) التجمعات الصناعية، <https://www.ic.gov.sa/ar/about/>، تاريخ

الدخول ٢٩/٦/٢٠١٩ الساعة ١٠.٣٠ مساءً



من خلال صندوق التنمية الصناعي، وتستطيع أيضاً إنشاء مصانع دوائية مملوكة بنسبة ١٠٠٪ داخل المناطق الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

٢- إعفاءات جمركية على الآلات المستوردة والمعدات والمواد الخام وقطع الغيار المستوردة للاستخدام الصناعي في حال عدم توفرها محلياً، واسترداد الرسوم الجمركية المدفوعة للجمارك عن واردات المواد الخام التي ستتم معالجتها وتحويلها محلياً، وأيضاً المواد التي تم إعادة تصديرها كمنتجات دوائية نهائية

٣- منح قطع الأراضي في المدن الصناعية بتكلفة منخفضة لإقامة المصانع عليها، حيث توجد أكثر من ٣٢ مدينة صناعية، ما بين قائمة وتحت التطوير منتشرة في جميع مناطق المملكة، وكذلك المدن الاقتصادية.^(١)

٤- المساعدة على تصدير المنتجات الدوائية الوطنية، وعدم فرض رسوم تصدير عليها .

٥- تمنح الحكومة حوافز خاصة للشركات الدوائية التي تعمل في إحدى المناطق الستة المصنفة ضمن المناطق الأقل نمواً، وهي: حائل، وجازان، ونجران، والباحة، والجوف، والحدود الشمالية.

(١) المدن الصناعية في السعودية من أسرع مدن العالم نمواً، www.aleqt.com

article_814103، تاريخ الدخول ٢٠١٩/١١/٢٢ الساعة ١٠.٣٠ مساءً



المبحث الثاني : الدور الحكومي في معالجة المشكلات الاقتصادية للصناعة الدوائية، في المملكة العربية السعودية.

يتطرق هذا المبحث لدراسة دور الحكومة في معالجة المشكلات الاقتصادية للصناعة الدوائية، وكذلك معالجة المشكلات المرتبطة بالاتفاقيات الدوائية، من خلال توضيح تلك المشكلات، وما قامت به الحكومة من دور لمعالجتها .

المطلب الأول: الدور الحكومي في معالجة المشكلات الاقتصادية لصناعة الدواء:

تعرض الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية جملة من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي ، والتي عملت الدولة على معالجتها، ويمكن حصر تلك المشكلات في الآتي :

أولاً- ارتفاع تكاليف الاستثمار في الصناعة الدوائية : تقوم صناعة الدواء على التقنية المتطورة مرتفعة التكاليف، والتي تتطلب بطبيعة الحال استثمار طويل الأجل، مما يشكل عائقاً اقتصادياً أمام تلك الصناعة، وفي سبيل حل هذا المشكلة قامت الدولة ممثلة في كلٍ من هيئة الغذاء والدواء، الهيئة العامة للاستثمار، هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة العمل، بوضع آليات مرنة وحلول سريعة لاحتواء المشكلة، من خلال إعادة صياغة بعض الفقرات التي من شأنها تسهيل إجراءات الاستثمار في مجال الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، كذلك تشجيع شركات الأدوية الأجنبية على توقيع عقود مع مصانع الأدوية المحلية لتصنيع مستحضراتها، ونقل أي خطوة تقنية تصنيعية جديدة للمصانع الوطنية عن طريق التصنيع التعاقدية، إلى جانب تشجيع هذه الشركات على إنشاء مصانع في السعودية وتسهيل إجراءات ذلك .^(١)

(١) ضوابط لتوطين صناعة الدواء محلياً وتشجيع الاستثمار www.aleqt.com 1250131، تاريخ الدخول ٢٥/٢/١٤٤١هـ، الساعة ١١، ٣٠ مساءً.



ثانياً- ضعف حصة المنتج الدوائي المحلي في المناقصات الحكومية والقطاع الخاص. وقد أدى هذا إلى حرمان كثير من المنتجات الدوائية الوطنية من فرصة التسويق محلياً، ويرجع ذلك إلى عدم إعطاء المنتجات الدوائية الوطنية أفضلية في مناقصات الحكومة، وإعطاء مستحضرات الشركات المبتكرة ميزة في مناقصة الخليج الموحدة، التي تشارك بها وزارة الصحة سنوياً، وأفضلية في الترسية بالنسبة لأوامر الشراء المباشرة والمناقصات الأخرى، ولا شك أن أرباح الشركات الأجنبية التي تحققها من المشتريات في القطاع الحكومي تزيد بشكل كبير من حرصها على المحافظة على حصتها في سوق الدواء السعودي، ولتخطي هذه المشكلة منحت الحكومة المنتجات الدوائية الوطنية أولوية في الأسعار على مثيلاتها الأجنبية بنسبة ١٠% على سعر المنتج الأجنبي في العقود الحكومية، فإذا أصبح سعر المنتج الوطني أقل أو يساوي سعر المنتج الأجنبي بعد إضافة نسبة الـ ١٠% يتم الأخذ، أما إذا كان السعر أكبر فيؤخذ بسعر المنتج الأجنبي، إضافة إلى فرض غرامات لا تقل عن ٣٠% من قيمة المشتريات على المشترين في القطاع الخاص في حالة لم يلتزموا بشراء المنتجات الدوائية الوطنية،^(١) كما نصت اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية على تفضيل المنتج الوطني في المناقصات الحكومية وإعطاءه الأولوية.^(٢)

ثالثاً- **العوائق الجمركية** : تواجه المنتجات الدوائية السعودية في أسواق بعض الدول حواجز وعوائق جمركية في ظل عدم توفر المعلومات القانونية عن تلك الأسواق، مما جعل الحكومة

(١) الصناعات الدوائية تستعين بمحامٍ، www.alriyadh.com تاريخ الدخول ١٤٤١/٢/٢٥هـ، الساعة ١١، ٣٠ مساءً .

(٢) وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، المادة الرابعة عشرة، ص ٩.



تقوم باستحداث وحدة استشارات الصادرات، والتي تُعنى بتشجيع الصادرات الصناعية،^(١) حيث تقوم هذه الوحدة بأدوار كثيرة لصانعي الدواء المحلي عبر توعية المنتجين المحليين بالفرص التقديرية المتاحة في تلك الأسواق، كذلك مد المستثمرين بدراسة جدوى مفصلة ودقيقة لأسواق تصدير المنتج الدوائي، ومعرفة الاتفاقيات التجارية بين المملكة ودول العالم، ومدى تأثير الصناعة الدوائية بها، ومتابعة تطور أثر الصادرات على الصناعة الدوائية.^(٢)

المطلب الثاني: الدور الحكومي في معالجة المشكلات المرتبطة بالاتفاقيات الدوائية.

إن فتح السوق السعودي أمام الأسواق العالمية بموجب اتفاقيات الجات،^(٣) وما ترتب عليها من إزالة القيود الحمائية، وحرية انتقال الاستثمارات من وإلى المملكة العربية السعودية، وما انبثق عنها من اتفاقية (ترييس) لحماية حقوق الملكية الفكرية،^(٤) يعد ذو أثر كبير في مستقبل تنافسية الصناعة بصفة عامة، والصناعة الدوائية الوطنية بصفة خاصة في المملكة العربية السعودية، حيث فرضت تلك الاتفاقيات على المنتجات الدوائية السعودية عدة تحديات أبرزها التنافسية الشديدة، كما أفرزت عدد من المشكلات في مواجهة الصناعة

(١) هيئة تنمية الصادرات السعودية، <https://careers.saudiexports.sa>، تاريخ الدخول

١١/٢/٢٥هـ، الساعة ١١،٣٠ مساءً.

(٢) دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم القطاع الصناعي للمملكة العربية وتعزيز صادراته، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة عقدت في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٤٧ م بين عدد من البلدان، وتستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة، وهو ما يعرف بنظام الحصص، وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

(٤) هو اتفاق يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للمؤلف، بما في ذلك حقوق فنان الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة؛ المؤشرات الجغرافية، بما في ذلك تسميات المنشآت؛ الرسوم والنماذج الصناعية؛ تصاميم الدوائر المتكاملة؛ براءات الاختراع؛ العلامات التجارية؛ والمعلومات السرية.



الدوائية الوطنية، مما استوجب على الحكومة العمل على معالجتها، ويمكن إجمال تلك المشكلات في الآتي: (١)

أولاً: تأثير الاتفاقية على تدفق الواردات الدوائية : تستوجب المادة الثانية من اتفاقية الجات التزام المملكة العربية السعودية بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على جميع الواردات في السوق السعودي بصفة عامة، والواردات الدوائية بصفة خاصة، (٢) الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام تدفق المنتجات الدوائية الأجنبية إلى السوق السعودية، (٣) مما يحفز الشركات الأجنبية للتنافس على الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق المحلي، وسينعكس هذا سلباً على حصة الشركات الدوائية الوطنية التي تواجه منافسة حادة نتيجة دخول تلك الشركات الكبيرة إلى الأدوية السعودية، (٤) مما يهدد مستقبل تلك الصناعة في الاستمرار والنمو (٥).

ثانياً: تأثير اتفاقية الجات على أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية (ترييس) للمنتجات الصيدلانية: إن من أهم القضايا التي تطرح على طاولة المفاوضات عند الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، تعديل أنظمتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، (٦) وقد التزمت المملكة العربية

(١) لمزيد من التفصيل انظر: المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، قراءة أولية لالتزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على القطاع الخاص السعودي، طارق الزهد، ١٤٢٦هـ، سلسلة إصدارات الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية ٩ ص-٢٥ ص.

(٢) الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص-التحديات، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٣) واقع الصناعات الدوائية السعودية وآفاق تصديرها للأسواق الخارجية، مرجع سابق ص ٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٥) آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، المجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، العدد ٥، ٢٠١٣ م. د. محمد عمر باطويح وآخرون، ص ٣٥٣.

(٦) المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، قراءة أولية لالتزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على القطاع الخاص السعودي، المرجع السابق، ص ١٢٠.



السعودية تجاه ذلك، مما تمخض عنه بعض الإشكاليات في مواجهة الصناعة الدوائية الوطنية،
نجلها فيما يلي:

١- التطبيق التام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق
الملكية الفكرية دون التمتع بفترة انتقالية.

٢- الانضمام لعدة اتفاقيات ومعاهدات دولية حول الملكية الفكرية (تريبس)، والتي قيدت
إمكانية التصنيع للمنتجات الدوائية المبتكرة، لمدة براءات الاختراع، ولا يسمح بصنع نفس
المنتج لمدة عشرين عاماً، ولا باستحداث طرق جديدة البتة حتى نهاية وقت الاختراع، وهذا
يعتبر إشكالاً كبيراً، إذ من جهة تنحصر الصناعة الدوائية الوطنية في الأدوية الجينية، ومن
جهة أخرى فإن طول مدة براءة الاختراع تمثل مشكلة في حد ذاتها، إذ أن من خلالها يتم
تطوير مادة الدواء الأصل لتصبح مخترعاً جديداً يقتضي توفير مدة براءة اختراع جديدة، مما
يضيف عمراً آخر لبراءة الاختراع الأولى.

٣- ارتفاع تكلفة الحصول على حقوق التصنيع للأدوية نظراً لاحتكار المصانع العالمية لها.^(١)

ثالثاً: تأثير الاتفاقية على المشتريات الحكومية من المنتجات الدوائية الوطنية: في ظل التزام
المملكة العربية السعودية بفتح أسواقها أمام المنتجات الدوائية الأجنبية بعد الانضمام لمنظمة
التجارة العالمية، فإن ذلك يقتضي عدم اقتصر المشتريات الحكومية من الدواء على المنتجات
الوطنية دون المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يفرض على شركات الأدوية المحلية، والتي تعتمد
بشكل أساسي على المشتريات الحكومية، أن تبحث عن آليات تسويقية جديدة للتغلب
على تحديات دخول الأجانب إلى هذا القطاع.

وفي مواجهة هذه الإشكالات وغيرها اتجهت الحكومة إلى إنشاء اللوائح والأنظمة في
المملكة العربية السعودية للتحكم في أسعار الأدوية، وتشجيع شركات الأدوية المحلية، دون

(١) السياسات الدوائية في البلدان النامية وصناعة الدواء العالمية، مُجد محمود، مجلة العلمية للاقتصاد
والتجارة، العدد ٣، جامعة عين شمس، ١٩٨٧م، ص ١٠٤٢.



الإخلال ببنود الاتفاقيات، حيث تهدف هذه اللوائح والأنظمة إلى دعم صناعة الأدوية المحلية، والتي لم تواكب نظيراتها في محاولة للترويج لمصنعي الأدوية المحليين، وتخفيف آثار دخول الشركات العالمية الدوائية إلى السوق السعودي بالاستفادة من حق المملكة العربية السعودية في حماية منتجاتها الدوائية، وذلك من خلال الآتي: (١)

١ - شجعت الحكومة إنشاء المزيد من الشركات المحلية عن طريق تسهيل الدخول السريع للأدوية المصنعة محليا إلى السوق .

٢ - قامت الحكومة بمخصصة قطاع الرعاية الصحية وإنشاء المزيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار في المدن الطبية الجديدة ، بهدف توفير الأدوية بتكلفة تنافسية.

٣ - مارست المملكة العربية السعودية حقها بحماية صناعتها من الممارسات التجارية الدولية غير العادلة، مثل الدعم والإغراق، والتي تستوجب وضع تدابير لحماية الصناعة الدوائية في كل حالة من هذه الحالات. (٢)

٤ - قامت المملكة العربية السعودية بجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في مجال صناعة الدواء، وذلك لتخطي حاجز الزمن وحل مشكلة الفجوة التقنية، مما يمكن الشركات الدوائية المحلية من المنافسة. (٣)

(١) آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، د/ محمد عمر باطويح وآخرون ، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٢) المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، قراءة أولية لإلتزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على القطاع الخاص السعودي، مرجع السابق ، ص٩-٢٥ص.

(٣) الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص-التحديات)، د. خليل عليان عبدالرحيم، مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ، ص١٩٤.



٥- منح المنتجات الدوائية الوطنية أولوية في الأسعار على مثيلاتها الأجنبية في العقود الحكومية. (١)

٦- تحديث وإصلاح النظام التشريعي والإجراءات الإدارية لحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية، بصورة مستمرة ووفق ما يستجد من اتفاقيات خاصة بمجال الصناعة الدوائية. (٢)

(١) انظر ص ٢٠٠ من نفس الفصل.

(٢) آثار إنضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، مرجع سابق، ص ٣٤٦.



المبحث الثالث: أثر الدعم الحكومي على تنافسية الصناعة الدوائية.

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على أثر الدعم الحكومي على تنافسية الصناعة الدوائية، من خلال نتائج ذلك الدعم، وإنعكاسها على زيادة القدرة التنافسية للصناعة الدوائية .
المطلب الأول: حجم الدعم الحكومي للصناعة الدوائية خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

في إطار دعم الدولة للصناعة الأدوية المحلية في المملكة العربية السعودية، فإنها هدفت على تطوير قطاع هذه الصناعة، ورفع كفاءة المنتج الدوائي الوطني، وتهيئة المناخ المناسب لقيام صناعة دوائية محلية قادرة على منافسة الدواء الأجنبي،^(١) وقد أتخذ الدعم الحكومي للصناعة الدوائية عدة أشكال، يمكن توضيحها من خلال الآتي:^(٢)

أولاً: دعم مدخلات الإنتاج الصناعي الدوائي: ويهدف هذا النوع من الدعم إلى خفض تكاليف إنتاج الدواء المحلي، لجعله قادراً على الاستمرار والمنافسة داخلياً وخارجياً، ويتركز هذا الدعم في تقديم القروض للصناعة الدوائية، وبيع وتأجير الأراضي في المدن الصناعية بأسعار رمزية، وإعانات الكهرباء، وإعانات المياه، والإعفاءات الجمركية على الآلات المستوردة والمعدات والمواد الخام وقطع الغيار المستوردة للاستخدام الصناعي في حال عدم توفرها محلياً، بالإضافة إلى استرداد الرسوم الجمركية من خلال استرجاع الأموال المدفوعة للجمارك على واردات المواد الخام التي تتم معالجتها وتحويلها محلياً، وأيضا المواد التي يتم إعادة تصديرها كمنتجات نهائية^(٣).

(١) صندوق التنمية الصناعي، المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي ١٤٢٥هـ، ص ١٤.

(٢) السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، ١٤٤٠، ١٤٢٩هـ، ص ١٣-١٤.

(٣) التجمعات الصناعية، <https://www.ic.gov.sa/ar/about> / تاريخ الدخول ٢٠١٩/٦/٢٩ الساعة

١٠:٣٠ مساءً .



ثانياً: دعم مخرجات الإنتاج الصناعي الدوائي : يتمثل هذا النوع من الدعم في التسهيلات والإعانات المساعدة على الشراء وترويج المنتجات الدوائية الوطنية لتمكينها من المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية .

ومن أشكال دعم مخرجات الإنتاج الصناعي الدوائي؛ إعطاء الأولوية للمشتريات الحكومية من الدواء للمنتج الوطني، حيث بلغت حصة الحكومة من المنتجات الدوائية الوطنية حوالي ٥٥% من جملة المشتريات الدوائية في السوق السعودي، والترويج للمنتجات الوطنية الدوائية في الخارج عن طريق المعارض الدولية وغيرها، ودعم الصادرات الدوائية، وتوفير الحماية الجمركية لها.

ثالثاً: دعم برامج الخدمات الحكومية لقطاع الصناعة الدوائية: ويتم ذلك من خلال تقديم الخدمات المساندة لقطاع الصناعة الدوائية في إطار المدن الصناعية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وإعانة تدريب العمالة الوطنية المتخصصة في مجال الصناعة الدوائية، وإنشاء الطرق وتوصيل الكهرباء والماء والخدمات المساندة.

رابعاً: الدعم التمويلي: تبنت الدولة من خلال برامج صندوق التنمية الصناعية الذي يقدم قروضاً تمويلية ميسرة لمساعدة القطاع الصناعي الخاص بصفة عامة، وقطاع الصناعة الدوائية على وجه الخصوص، حيث يقدم لمصنعي الأدوية قروضاً تصل إلى ٧٥٪ من تكلفة بناء مصانع الأدوية المحلية، ويتم سدادها على مدى فترة ٢٠ عامًا ، وقد استفاد من تلك القروض قطاع الصناعة الدوائية بقيمة إجمالية تجاوزت ٦,١٣٨ مليون ريال، بين الأعوام ١٩٧٢م - ٢٠١٨م.^(١)

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعون، ٢٠٠٤م، ص: ١٧٨.



المطلب الثاني: نتيجة الدعم الحكومي على زيادة القدرة التنافسية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧م.

لقد أفرز الدعم الحكومي المقدم للصناعة الدوائية عدداً من النتائج يمكن إجمالها ، ويمكن في الآتي:

أولاً: أثر الدعم الحكومي على تكلفة الإنتاج: يبرز أثر الدعم الحكومي للصناعة الدوائية عبر دعم مدخلات الإنتاج على تكلفة الإنتاج الدوائي من خلال وجهين، وذلك على النحو التالي:

١- على مستوى التكاليف الثابتة فإن شراء وتأجير الأرض التي يقام عليها المصنع بسعر رمزي يعني الحصول على أحد أهم عناصر الإنتاج بتكلفة منخفضة، وكذلك الحال بالنسبة لعنصر رأس المال الثابت متمثلاً في الآلات والمعدات التي تتمتع بإعفاء جمركي، فضلاً عن رأس المال التمويلي الذي يتم الحصول عليه عن طريق القروض الميسرة بدون فائدة وآجال طويلة، ولاشك أن لذلك أثره الكبير في خفض التكاليف الكلية للإنتاج، حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٣-٣) انخفاض نسبة التكاليف الثابتة لشركات الدواء في المملكة العربية السعودية بإجمالي التكاليف الكلية، والتي تراوحت ما بين ٢٠% و ٣٠%، فلولا الدعم الحكومي لهذه الشركات على مستوى التكاليف الثابتة لكانت تلك التكاليف أكبر بكثير مما عليه في ظل ارتفاع أسعار الأراضي والآلات والمعدات، الأمر الذي انعكس إيجاباً على القدرة التنافسية للصناعة الدوائية استناداً إلى عامل التكلفة كمحدد لتلك القدرة.

٢- على مستوى التكاليف المتغيرة للصناعة الدوائية، فإن الدعم المتمثل في إعانات الكهرباء والمياه والاعفاءات الجمركية على مدخلات الإنتاج من مواد خام وقطع غيار مستوردة، له انعكاسه الواضح في خفض تلك التكاليف، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على حجم التكلفة الكلية للإنتاج الدوائي، ومن ثم على القدرة التنافسية لهذه الصناعة، والتي تمثل تكلفة



الإنتاج عاملاً حاسماً فيها، خاصة في ظل ارتباط التكلفة بسعر البيع الذي على أساسه تتم المنافسة في الأسواق، وذلك إلى جانب جودة المنتج.

ثانياً: أثر الدعم الحكومي لمخرجات الصناعة الدوائية على قدرتها التنافسية: إن إعطاء الأولوية في الأسواق المحلية للمنتجات الدوائية الوطنية في إطار المشتريات الحكومية من الدواء يعطيها ميزة تنافسية في مواجهة المنتجات الدوائية الأجنبية، وتعزز من قدرتها على المنافسة في هذه الأسواق، ويمكن المصانع الوطنية من تصريف منتجاتها فيها وزيادة حصتها السوقية. أما على مستوى الأسواق الخارجية فإن الترويج للمنتجات الدوائية فيها ودعم الصادرات الدوائية عن طريق توفير الحماية الجمركية لها ينعكس إيجاباً على نمو الصادرات الدوائية.

ثالثاً: أثر الدعم الحكومي لصناعة الدواء عن طريق برامج الخدمات الحكومية المساندة على قدرتها التنافسية: ويبرز هذا الأثر من خلال الوفورات الخارجية التي تقدمها تلك الخدمات لصناعة الدواء، ممثلة في البنية التحتية التي توفرها المدن الصناعية والتقنية، التي تعمل في إطارها الصناعة الدوائية، لاسيما تلك المتعلقة بشبكات الكهرباء والمياه والطرق، فلاشك أن لتلك الوفورات انعكاسها على تكلفة الإنتاج الدوائي الذي يتطلب إنفاقاً عالياً بطبيعة الحال.



يختص هذا الفصل بالدراسة التطبيقية على الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)، حيث يتم التطرق لنشأتها وتطورها وإنتاجها، وأداء المؤشرات الاقتصادية لها، وأثر المؤشرات التنافسية للشركة على سوق الدواء السعودي.

المبحث الأول: نشأة وتطوير وإنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية.

يأتي الحديث في هذا المبحث عن نشأة الشركة السعودية للصناعات الدوائية وتطورها، وحجم إنتاجها وتحليل مكوناتها، وذلك تعريفاً بها وبإمكانياتها وحجم نشاطها واستثماراتها ومجموعة الشركات التابعة لها.

المطلب الأول: نشأة الشركة وتطورها.

تأسست الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في يناير - كانون الثاني من عام ١٩٨٦م، وفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ٢٢/٣/١٣٨٥هـ، برأسمال بلغ (١,٢) مليار ريال مدفوعة بالكامل.

يقع مصنع الشركة في منطقة القصيم، على بعد ٣٢٠ كلم من العاصمة الرياض، وتبلغ مساحته حوالي ١٥٠,٠٠٠ متر مربع، تغطي المساحات المبنية فيها حوالي ٦٠,٠٠٠ متر مربع، حيث ساهم هذا الموقع الوسطي في سهولة وصول منتجات الشركة إلى أطراف المملكة العربية السعودية.^(١)

وتستخدم الشركة السعودية للصناعات الدوائية أحدث التقنيات مع أحدث الآلات والمعدات المتقدمة في التصنيع الدوائي بغرض الحفاظ على معايير الجودة العالية، حيث تمارس الشركة نشاطها في مجال صناعة وإنتاج وتطوير الخامات الدوائية، والمستحضرات الطبية والصيدلانية، ومستلزمات الإنتاج، والأجهزة والمستلزمات الطبية ولديها كذلك أنشطة استثمارية في الأوراق المالية (الاسهم) من أجل زيادة رأس مالها.

(١) عقد تأسيس والنظام الأساسي للشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، ص ٢٣.



وبدأت الشركة باكورة إنتاجها في بداية عام ١٩٩٠م، حيث تشتمل منتجاتها على المستحضرات الصلبة والسائلة والبودرة الجافة والحقن والمراهم والكريمات والتحاميل، وغير ذلك من المستحضرات الصيدلانية، وقد ارتأت الشركة أهمية تطوير منتجاتها بالمشاركة مع رواد الصناعة الدوائية العالمية، مما كان له أثر إيجابي في تطوير النواحي التصنيعية والتشريعية وتسجيل المنتجات والتسويق والمبيعات، وفي هذا الإطار أبرمت الشركة العديد من الاتفاقيات مع الشركات العالمية التي لديها خبرات تصل إلى عشرات السنين في مجال التصنيع والتطوير والابتكار الدوائي، حيث تقوم بتصنيع منتجات تلك الشركات لكافة قطاعات السوق المحلي، بما في ذلك وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى، كما عملت الشركة على التوسع في عملياتها على المستوى الدولي والتخصص في أحدث مجالات الأدوية المبتكرة والتواجد في العديد من الأسواق الخارجية كهدف رئيسي لها، ورسمت إستراتيجية لزيادة حصتها السوقية في المملكة وزيادة صادرات المستحضرات الدوائية المصنعة، ونقل وتوطين التقنية واكتساب المعرفة من مختلف أرجاء العالم^(١).

أما منتجات الشركة الخاصة بالقطاع الخاص فيتم تصنيعها وبيعها إلى موزعي الشركات المرخصة، ويتولى عملية تسويقها المكتب المحلي للشركة المرخصة، وقد أدت هذه الآلية إلى إقبال مزيد من الشركات العالمية على عقد إتفاقيات جديدة مع الشركة لإنتاج أصناف مماثلة لمنتجاتها بأسماء تجارية مختلفة عن الاسم الأصلي، على أن تمتلك الشركة حقوق تسويق المنتج كاملة .

وتحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية قامت الشركة بتوسيع نشاطاتها لتشمل أسواقاً جديدة، بالإضافة إلى التوسع في السوق السعودي، حيث عملت على تصدير منتجاتها من الأدوية والمستحضرات الطبية إلى الخارج، وذلك عن طريق فتح قنوات جديدة في الأسواق الخارجية،

(١) عقد التأسيس والنظام الاساسي، مرجع سابق. ص ٢٣.



وقد بلغ عدد المنتجات المسجلة خارجياً أكثر من ٩٠٠ مستحضر بمختلف التراكيز في سنة ٢٠١٧م ، وذلك في أكثر من ١٤ سوقاً منتشرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(١).

- وهناك عدة شركات تتبع للشركة الأم، وهي:

١- الشركة العربية لصناعة المنتجات الطبية المحدودة "عناية":

تم تأسيس هذه الشركة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٢م ، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة ومركزها الرياض، حيث تعمل في مجال إنتاج المستلزمات الطبية الاستهلاكية، ويبلغ رأسمالها ٦ ملايين ريال، تمتلك الشركة السعودية للصناعات الدوائية نسبة ٥١% منه، والغرض من إسهامها في رأسمال هذه الشركة هو رفع حصتها في السوق المحلي ودخول أسواق جديدة^(٢).

٢- مؤسسة سبيماكو الجزائر:

تم تأسيس هذه الشركة في الجزائر عام ١٩٩٢م، بواسطة الشركة السعودية للصناعات الدوائية وهي شركة تعمل بمجال التوزيع والاستيراد والتصدير للمواد الصيدلانية والمواد الأولية والمعدات والتجهيزات الطبية، ويأتي الغرض من استثمار سبيماكو الدوائية في مؤسسة سبيماكو الجزائر متوافقاً مع طموح المجموعة، حيث يركز تأسيس هذه الشركة على تعزيز حضور المجموعة في السوق الجزائري وزيادة حصتها السوقية فيها^(٣).

(١) التقرير السنوي الواحد والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠٠٧م، ص ١٠.

(٢) التقرير السنوي الواحد والثلاثون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٧م، ص ١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢.



٣- شركة القصيم للخدمات الطبية:

تأسست في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٣م بمدينة بريدة برأسمال ٢٠٠ مليون ريال، وهي شركة مساهمة (مغلقة) وتعمل في إدارة وصيانة المستشفيات والوحدات الطبية وتجارة المعدات الطبية، وقد رفعت الشركة السعودية للصناعات الدوائية حصتها في هذه الشركة من ١٦,٧٠% إلى ٥٧,٢٢% من خلال شراء حصص المساهمين، وتمتلك الشركة مستشفى القصيم الوطني بسعة ١٠٠ سرير، والغرض هو التوسع في نشاط الشركة .

٤- شركة أراك الصحية :

تأسست في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة يبلغ رأسمالها ٥٠ مليون ريال، ومركزها الرياض، حيث تعمل في تجارة الجملة والتجزئة والتوزيع في المعدات والأجهزة الطبية والجراحية ومستلزمات الزينة والتجميل ومستحضراتها والعطور والمنظفات والتعهدات التجارية والأدوية البيطرية، تمتلك الشركة السعودية للصناعات الدوائية نسبة ٩٥% من الشركة، في حين تمتلك الصناعات الدوائية للتوزيع (إحدى الشركات للشركة الأم) نسبة ٥%، والغرض من تأسيس هذه الشركة هو تحقيق من رأس مال الشركة.^(١)

٥- شركة سببماكو المغرب للصناعات الدوائية:

تأسست هذه الشركة في المغرب عام ٢٠٠٣م، وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على تغيير اسم الشركة من الشركة العربية المغربية لصناعة الأدوية (أيفارما) إلى شركة سببماكو المغرب للصناعات الدوائية بعد الحصول على الموافقات اللازمة، تم رفع رأس مال الشركة من ٢٥٠ مليون درهم مغربي إلى ٤٧٠ مليون درهم مغربي، الأمر الذي ساهم في رفع حصة الشركة السعودية للصناعات الدوائية إلى ٧٠,٦٥% بعد تغطيتها حصتها في الاكتتاب، تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة تعمل في نشاط تصنيع وتسويق واستيراد وتوزيع

(١) التقرير السنوي الواحد والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية. ٢٠٠٧م، ص ١٠.



الأدوية والمنتجات الصيدلانية، والغرض من تأسيسها هو الحضور في الأسواق المغربية وزيادة الحصة السوقية^(١).

٦- شركة سيمماكو مصر للصناعات الدوائية:

تأسست هذه الشركة في مصر عام ٢٠١٢م، حيث تم تغيير اسم الشركة من شركة ميفو الدولية للصناعات الدوائية إلى شركة سيمماكو مصر للصناعات الدوائية، وهي شركة تصنيع دوائي في جمهورية مصر العربية، مقرها برج العرب في الإسكندرية، ويبلغ رأس مالها ٦٦,٩٩ مليون جنيه مصري، وقد بدأت الإنتاج في عام ٢٠١٢م، فيما استحوذت الشركة السعودية للصناعات الدوائية بتاريخ ٢٠١٥م على حصة ٥٠,٢٢% من الشركة مقابل مبلغ ١٩,٩٧ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٧٤,٨٨ مليون ريال سعودي، والغرض من تأسيس هذه الشركة هو الحضور في أكبر الأسواق العربية وزيادة حصتها السوقية^(٢).

٧- شركة كاد الشرق الأوسط للصناعات الدوائية:

تأسست في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٣م في مدينة الرياض، برأسمال ٢٠٠ مليون ريال، حيث تعمل الشركة في صناعة المواد الأولية الفعالة التي تدخل في صناعة المستحضرات الطبية، وتساهم الشركة السعودية للصناعات الدوائية بنسبة ٤٤% من رأسمال الشركة، والغرض من تأسيس الشركة هو توطين هذه الصناعة الإستراتيجية في المملكة وتوفير المواد الخام للصناعات الدوائية في المنطقة العربية^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٢

(٢) التقرير السنوي السابع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية. ٢٠١٣م، ص ١١.

(٣) التقرير السنوي الواحد والثلاثون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٧م، ص ١٢.



٨- شركة الدمام الدوائية:

تم تأسيس هذه الشركة في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٣م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة بتاريخ ٢٠١٣م برأس مال قدره ٦٠ مليون ريال، تم رفعه إلى ١٢٠ مليون ريال، وتمتلك الشركة السعودية للصناعات الدوائية نسبة ٦٥% من رأس مال الشركة هذه، في حين تمتلك شركة آراك نسبة ٢٠% شركة كوبر فارما نسبة ١٥%، وتعمل شركة الدمام الدوائية في إنتاج أدوية معدة للاستثمار في الطب العلاجي أو الوقائي، كما تعمل الشركة على استكمال تنفيذ مصنعها لإنتاج المستحضرات الصيدلانية في المدينة الصناعية الأولى في الدمام، والغرض من تأسيس هذه الشركة هو زيادة الحصة السوقية للشركة السعودية للصناعات الدوائية في الأسواق التي تعمل فيها^(١).

٩- شركة أراكم الطبية:

تأسست شركة أراكم الطبية في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٥م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، يبلغ رأسمالها ٥ مليون ريال، ومركزها الرئيسي الرياض، وتمتلك شركة آراك للرعاية الصحية نسبة ٨٠% من رأسمال هذه الشركة، في حين تمتلك شركة الصناعات الدوائية للتوزيع نسبة ٢٠% وتعمل شركة أراكم الطبية في: تجارة الجملة والتجزئة في أدوات الزينة والتجميل والمنظفات، والتسويق للغير، ومقاولات عامة للمباني، وصيانة المستشفيات والمراكز الطبية، وتجارة الجملة في المستحضرات الصيدلانية والعشبية ومستحضرات التجميل، ويأتي استثمار الشركة السعودية للصناعات الدوائية في هذه الشركة لأجل تحقيق أهداف الشركة في التكامل في مجموعة الأنشطة الرئيسية التي تعتمد عليها^(٢).

(١) التقرير السنوي الثاني والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية، والمستلزمات الطبية

٢٠٠٨م، ص ١١.

(٢) التقرير السنوي الواحد والثلاثون للشركة السعودية للصناعة الدوائية، مرجع سابق، ص ١٥.



١٠- شركة الوطن العربية للصناعات الدوائية:

تم تأسيس هذه الشركة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦ م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في إنتاج الأدوية المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، وتتخذ منطقة القصيم مقرًا لها في المدينة الصناعية الثانية، حيث أقيمت على أرض مساحتها تبلغ ٩٥ ألف متر مربع، ويبلغ رأسمال الشركة ١٠٠ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة الشركة السعودية للصناعات الدوائية فيها ٨٥٪، وحصة شركة آراك للرعاية الصحية ١٥٪، وجاري العمل على الإجراءات القانونية لدخول شريك أجنبي (شركة أكديما) بنسبة ٢٠٪ (١).

١١- شركة الوطن فارما :

تم تأسيس هذه الشركة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦ م، لتعمل في مجال إنتاج المستحضرات الدوائية والتجميلية، وتتخذ شركة الوطن فارما منطقة القصيم مقرًا لها في المدينة الصناعية الثانية، ولم تبدأ نشاطها حتى نهاية ٢٠١٨ م؛ التصنيع التعاقدية مع الشركات، ويتم العمل حاليًا على استكمال الدراسات الهندسية للمشاريع، والغرض من تأسيسها منها استدامة الربحية (٢).

المطلب الثاني: حجم إنتاجها من الدواء (٢٠٠٥ م - ٢٠١٧ م).

تنتج الشركة السعودية للصناعات الدوائية أنواع وأشكال مختلفة من الأدوية والمستحضرات الطبية، مثل المستحضرات العقيمة والمراهم والكريمات الجلدية والتحاميل والمضادات الحيوية بأنواعها، والأشربة والمطهرات، وفيما يلي عرضاً عاماً لحجم إنتاج الشركة من المنتجات المختلفة والتطور الذي حدث فيه خلال فترة الدراسة :

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) التقرير السنوي الثامن والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية، ٢٠١٤ م، ص ١٣.



أولاً-الحقن: بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م) حوالي (١٧٧, ١٢٧, ٧٥) حقنة،^(١) بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٥, ٧٧٩, ٠١٣, ٦١٥) حقنة، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٢, ٩١٠, ٠٠٠) حقنة، وذلك في العام ٢٠٠٧م،^(٢) بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (٩, ٣٢٧, ٦٤٤) حقنة، وذلك في العام ٢٠١٥م،^(٣) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٦٥, ٣١) %.

ثانياً- المراهم والكريمات الجلدية: بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م) حوالي (٩٩, ٧٠٣, ٩٩٧)^(٤) وحدة، بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٧, ٦٦٩, ٥٣٨) من المراهم والكريمات الجلدية، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٥, ٦٠٨, ٠٠٠) وحدة،^(٥) وذلك في العام ٢٠٠٨م، بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (٩, ٨٣٨, ٠٠٠) وحدة، وذلك في العام ٢٠١٣م،^(٦) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٢٩, ٦٨) %.

-
- (١) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).
- (٢) التقرير السنوي الواحد والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠٠٨م، ص ١٤ .
- (٣) التقرير السنوي التاسع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٥م، ص ٣٠ .
- (٤) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).
- (٥) التقرير السنوي الثاني والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ص ١٦ .
- (٦) التقرير السنوي السابع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٣م، ص ١٧ .



ثالثاً-التحاميل: بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م)حوالي(١٨٠,٥٥١,٢١٢)^(١) وحدة من التحاميل ، بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (١٦,٣٥٠,٠٩٠) وحدة، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ(٣,٦٨٨,٠٠٠)وحدة، وذلك في العام ٢٠٠٥م^(٢)، بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (٣٣,٦٩٧,٠٠٠) من التحاميل ، وذلك في عام ٢٠١٤م،^(٣) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٥٣١%) .

رابعاً- المضادات الحيوية /كبسولات: بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م)حوالي(١٨٠,٥٢١,٥٢٥) وحدة من الكبسولات^(٤)، بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٤٠,٤٢٤,٧٠٦)وحدة، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٢٣,٢٢٨,١٩٠)وحدة، وذلك في العام ٢٠١٧م^(٥)، بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (٧٢,٧١٢,٠٠٠)وحدة، وذلك في العام ٢٠٠٩م،^(٦) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٥٣٤,٥٣%) .

خامساً- المضادات الحيوية /أقراص: : بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م)حوالي (١٤١,٦٩٨,٥٩٨) وحدة من

(١) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية،(٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

(٢) التقرير السنوي التاسع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية ، المرجع السابق، ص٣٠ .

(٣) التقرير السنوي الثامن والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية،٢٠١٤م، ص١٤ .

(٤) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية(٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

(٥) التقرير السنوي السابع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية.ص٢٠ .

(٦) التقرير السنوي الثالث والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية،٢٠٠٩م، ص١٨ .



الأقراص،^(١) بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (١,٠٨٩,٩٧٥,٨٤٥) وحدة، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٨,٠٣٠,٩٠٠) وحدة، وذلك في العام ٢٠١٣م^(٢)، بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (١٣٩,٦٤٤,٠٠٠) وحدة، وذلك في عام ٢٠١١م،^(٣) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٧٣,٥٩%).

سادساً- المضادات الحيوية /شراب : بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م) حوالي (٧٥,١٠٤,٨١٤) زجاجة،^(٤) بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٥,٧٧٧,٢٩٣,٣٨٥) زجاجة ، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٣,٦٣٨,٠٠٠) زجاجة، وذلك لعام ٢٠٠٥م،^(٥) بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (١٠,٤٨٢,٠٠٠) زجاجة ، وذلك في عام ٢٠١٠م،^(٦) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٩,٨٧%).

سابعاً- شراب سائل: بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م) حوالي (٣٠,٣٠٨,٣٦٥) زجاجة، بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٢٣٣,١٤١,٦١٩) زجاجة ، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ

-
- (١) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).
- (٢) التقرير السنوي السابع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٣م، ص ١٧.
- (٣) التقرير السنوي الخامس والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١١م، ص ١٤.
- (٤) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).
- (٥) التقرير السنوي التاسع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٥م، ص ٣٠.
- (٦) التقرير السنوي الرابع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٠م، ص ١١.



الفترة وآخر الفترة (٩,٥٥%).^(١) بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (١٢,٥٠٤,٩٥٥) زجاجة، وذلك في العام ٢٠٠٥م،^(١) بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (٣٠,٤٩٧,٠٠٠) زجاجة ، وذلك في العام ٢٠١٠م،^(٢) فيما بلغت نسبة النمو بين أول

ثامناً- **المطهرات:** بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م) حوالي (٢٦,٠٥٩,٦١١) عبوة^(٣)، بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٢,٠٠٤,٥٨٥,٤٦٢) عبوة، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (١,٢١٥,٠٠٠) عبوة، وذلك في العام ٢٠٠٩م،^(٤) بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (٣,٣٩١,٠٠٠) عبوة ، وذلك في عام ٢٠١١م،^(٥) فيما بلغت نسبة نمو أول الفترة وآخر الفترة (١٨,٤٦%).

تاسعاً- **الحبوب والأقراص:** بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م) حوالي (١٢,٣٩٦,٧٨٢,٥٣٨) قرصاً،^(٦) بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٩,٥٣٥,٩٨٦,٥٦٨) قرص، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٦٥١,٧٩٧,٠٠٠) قرص، وذلك في العام ٢٠٠٦م،^(٧) بينما بلغ أعلى حجم

(١) التقرير السنوي التاسع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٥م، ص ٣٠.

(٢) التقرير السنوي الرابع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، المرجع السابق، ص ١١.

(٣) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

(٤) التقرير السنوي الثالث والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠٠٩م، ص ١٨.

(٥) التقرير السنوي الخامس والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١١م، ص ١٤.

(٦) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

(٧) التقرير السنوي العشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠٠٦م، ص ١١.



للإنتاج منه (٠٨٧, ٣٣٤, ٢٠٨, ١) قرصاً، وذلك في العام ٢٠١٥م،^(١) فيما بلغت نسبة بين نمو أول الفترة وآخر الفترة (٦٠, ٢١%).

عاشراً- شراب جاف: بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للشركة من هذا المنتج في مجموع سنوات فترة الدراسة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م)، حوالي (٦, ٠٥٦, ٧٧١) زجاجة،^(٢) بمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٤, ٦٥٩, ٠٥٤, ٦١٥) زجاجة، علماً بأن أدنى حجم للإنتاج من هذا المنتج بلغ (٢١٢, ٠٠٠) زجاجة، وذلك في العام ٢٠٠٥م،^(٣) بينما بلغ أعلى حجم للإنتاج منه (١, ٠٨٢, ٠٠٠) زجاجة، وذلك في العام ٢٠١٤م،^(٤) فيما بلغت نسبة النمو بين أول الفترة وآخر الفترة (٥٨٨, ٦٨%).

(١) التقرير السنوي التاسع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٥م، ص ٣٠.

(٢) انظر: التقارير السنوية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

(٣) التقرير السنوي التاسع والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٤) التقرير السنوي الثامن والعشرون للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية، ٢٠١٤م، ص ١٤.



المطلب الثالث: تحليل بيانات حجم الإنتاج (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

في هذا المطلب يتم الوقوف على مدى التطور الذي حدث في إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية من مختلف منتجاتها خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق تحليل البيانات السنوية المتعلقة بتلك المنتجات، حيث يتم التحليل وفقاً لأربع مجموعات، هي : مجموعة الحقن والمراهم والكريمات الجلدية والمطهرات، مجموعة المضادات الحيوية، مجموعة أدوية الشراب من غير المضادات الحيوية، ومجموعة الأقراص والحبوب من غير المضادات الحيوية والتحاميل، وذلك كما يلي:

أولاً: تطور إنتاج الحقن والمراهم والكريمات الجلدية والمطهرات:

إن الجدول (١-٥) يوضح التطور الذي حدث في إنتاج الحقن والمراهم والكريمات الجلدية والمطهرات في الشركة السعودية للصناعات الدوائية خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

الجدول (١-٥)

إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية، الحقن و المراهم والكريمات و الجلدية والمطهرات للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

القسم	المستحضرات العقيمة	التغيير	المراهم والكريمات الجلدية	التغيير	المطهرات	التغيير
السنة	حقنة	%	أنبوبة	%	عبوة	%
٢٠٠٥	٣,٢٥١,٠٠٠	-----	٦,٥٤٢,٠٠٠	-----	٢,٠٣٧,٠٠٠	-----
٢٠٠٦	٤,٧٥١,٠٠٠	٤٦,١٤	٧,٤٣٣,٠٠٠	١٣,٦٢	٢,٣٧٩,٠٠٠	١٦,٧٩
٢٠٠٧	٢,٩١٠,٠٠٠	٣٨,٧٥-	٦,٨٥٠,٠٠٠	٧,٨٤-	١,٦٠٠,٠٠٠	٣٢,٧٤-
٢٠٠٨	٦,٢٣٨,٠٠٠	١١٤,٣٦	٥,٦٠٨,٠٠٠	١٨,١٣-	١,٤٢٧,٠٠٠	١٠,٨١-
٢٠٠٩	٧,١٦٨,٠٠٠	١٤,٩١	٦,٧٣٥,٠٠٠	٢٠,١٠	١,٢١٥,٠٠٠	١٤,٨٦-
٢٠١٠	٤٥٨٨,٠٠٠	٣٥,٩٩-	٦,٠٩٤,٠٠٠	٩,٥٢-	٢,١٢٨,٠٠٠	٧٥,١٤
٢٠١١	٥,٦٧٣,٠٠٠	٢٣,٦٥	٧,٣٦٥,٠٠٠	٢٠,٨٦	٣,٣٩١,٠٠٠	٥٩,٣٥
٢٠١٢	٥,٦٢٣,٠٠٠	٠,٨٨-	٧,٥١٣,٠٠٠	٢,٠١	١,٩١٠,٠٠٠	٤٣,٦٧-
٢٠١٣	٥,٩٥٣,٠٠٠	٥,٨٧	٩,٨٣٨,٠٠٠	٣٠,٩٥	١,٦٥٠,٠٠٠	١٣,٦١-
٢٠١٤	٧,١٤٦,٠٠٠	٢٠,٠٤	٨,٦٣٦,٠٠٠	١٢,٢٢-	١,٤٦٣,٠٠٠	١١,٣٣-
٢٠١٥	٩,٣٢٧,٦٤٤	٣٠,٥٣	٩,٢٥٣,١٢١	٧,١٥	٣,٣٦٥,٩٣٠	١٣٠,٠٧
٢٠١٦	٧,١٢٤,٤٢١	٢٣,٦٢-	٩,٣٥٣,٤٧٧	١,٠٨	١,٨٣٢,٦٦٠	٤٥,٥٥-
٢٠١٧	٥,٣٧٤,١١٢	٢٤,٥٧-	٨,٤٨٣,٣٩٩	٩,٣٠-	١,٦٦١,٠٢١	٩,٣٧-

المصدر - إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير السنوية للشركة. لعدة سنوات

من خلال بيانات الجدول (١-٥) يلاحظ الآتي:

- بالنسبة لإنتاج المستحضرات العقيمة (الحقن): شهدت معظم سنوات الفترة نمواً مرتفعاً نسبياً، تراوحت نسبته ما بين (١٤,٩١%) و(١٤,٣٦%)، وذلك بسبب ارتفاع عقود مبيعات وزارة الصحة (٢٠٠٥م)، وطرح منتجات جديدة (٢٠١١م)، وزيادة مكائن الإنتاج (٢٠١٥م).

بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-) و(٠,٨٨%) و(-٣٨,٧٥%)، وذلك بسبب التوقف المجدول لبعض خطوط الإنتاج (٢٠٠٧م) واستبدال نظام قياس الجزئيات^(١) (٢٠١٠م)، وتوقف التصدير إلى مصر وقطر إلى جانب انخفاض الصادرات الدوائية للسوق الجزائري (٢٠١٧م). وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج الحقن في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (١٠,١٣%) في المتوسط.

- بالنسبة لإنتاج المراهم والكريمات الجلدية (أنبوبة): شهدت معظم سنوات الفترة نمواً مرتفعاً، تراوحت نسبته ما بين (١,٠٨%) و(٣٠,٩٥%)، وذلك بسبب ارتفاع عقود مبيعات وزارة الصحة والشراء الموحد لدول الخليج (٢٠٠٦م)، وتركيب نظام X-PAS (٢٠١٥م-٢٠١٦م).

بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-) و(٧,٨٤%) و(-١٨,١٣%)، وذلك بسبب زيادة المخزون (٢٠٠٧م-٢٠٠٨م)، واستبدال نظام قياس الجزئيات (٢٠١٠م)، وتوقف التصدير إلى مصر وقطر وانخفاض في الصادرات إلى السوق الجزائري (٢٠١٧م).

وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج المراهم والكريمات الجلدية (أنبوبة) في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (٢,٩٨%) في المتوسط.

(١) نظام مراقبة الجودة.



- بالنسبة لإنتاج المطهرات (عبوة): شهدت معظم سنوات فترة الدراسة انخفاضاً ملحوظاً، حيث حققت معدلات نمو سالبة تراوحت ما بين (-٩,٣٧%) و(-٤٣,٦٧%)، وذلك بسبب انخفاض عقود مبيعات وزارة الصحة، والشراء الموحد لدول الخليج بينما شهدت بقية السنوات ارتفاعاً في معدلات حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (١٦,٧٩%) و(١٣٠,٠٧%)، وذلك بسبب تطوير خطوط الإنتاج للمنتج . وبشكل عام يلاحظ أن متوسط إنتاج المطهرات في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (٧,٦٥%) في المتوسط.

وفي المجلد فإن تطور إنتاج الشركة من مجموعة الحقن والمراهم والكريمات الجلدية والمطهرات خلال الفترة محل الدراسة شهد اتجاهها إيجابياً بحسب ما يشير إليه معدل النمو المتوسط لإنتاج كل مكون من مكونات هذه المجموعة، على الرغم من انخفاض ذلك الإنتاج في سنوات متفرقة من سنوات الفترة محل الدراسة.



ثانياً: تطور إنتاج المضادات الحيوية.

إن الجدول (٢-٥) يوضح التطور الذي حدث في إنتاج المضادات الحيوية / (شراب / أقراص / كبسولات) في الشركة السعودية للصناعات الدوائية خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

الجدول (٢-٥)

إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية من المضادات الحيوية (شراب / أقراص / كبسولات) للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

القسم	المضادات الحيوية / شراب	التغير	المضادات الحيوية / أقراص	التغير	المضادات الحيوية / كبسولات	التغير
السنة	زجاجة	%	قرص	%	كبسولة	%
٢٠٠٥	٤,١٨٣,٠٠٠	---	٤٠,٦٢٣,٠٠٠	---	٢٩١٦٠,٠٠٠	----
٢٠٠٦	٣,٦٣٨,٠٠٠	-١٣,٠٣	٤٥,١٥٥,٠٠٠	١١,١٦	٢٤٩٦٩,٠٠٠	-١٤,٣٧
٢٠٠٧	٥٩٦٠,٠٠٠	٦٣,٨٣	٤٥,٥٣٠,٠٠٠	٠,٨٣	٣١٤٥٠,٠٠٠	٢٥,٩٦
٢٠٠٨	٧,٨٢٠,٠٠٠	٣١,٢١	٤٦,٨٣٣,٠٠٠	٢,٨٦	٦٣٧٣٨,٠٠٠	١٠٢,٦٦
٢٠٠٩	٩,٩٥١,٠٠٠	٢٧,٢٥	٦٣,٦٤٠,٠٠٠	٣٥,٨٩	٧٢٧١٢,٠٠٠	١٤,٠٨
٢٠١٠	١,٠٤٨٢,٠٠٠	٥,٣٤	٦٤,٢٩٩,٠٠٠	١,٠٤	٥٩٩٥٣,٠٠٠	-١٧,٥٥
٢٠١١	٦,٥٢٤,٠٠٠	-٣٧,٧٦	١٣٩,٦٤٤,٠٠٠	١١٧,١٨	٣٥٤١٦,٠٠٠	-٤٠,٩٣
٢٠١٢	٤,٨٠٤,٠٠٠	-٢٦,٣٦	٧٦,٨٩٣,٠٠٠	-٤٤,٩٤	٢٤٦٥٠,٠٠٠	-٣٠,٤-
٢٠١٣	٥,١٩٦,٠٠٠	٨,١٦	٨,٠٣٠,٩٠٠	-٨٩,٥٦	٣٥٩٣٠,٠٠٠	٤٥,٧٦
٢٠١٤	٣,٧٤٠,٠٠٠	-٢٨,٠٢	٧٤,٨٤٣,٠٠٠	٨٣١,٩٤	٣٢٠٥٨,٠٠٠	-١٠,٧٨
٢٠١٥	٤,٢٠٦,٧٥١	١٢,٤٨	٦٧٤,٧٤٥,٨٠٦	٨٠١,٥٥	٥٢٦١٣٤٤٠	٦٤,١٢
٢٠١٦	٤,٠٠٤,٢٢٥	-٤,٨١	٦٦,٢١٥,٧٨٤	-٩٠,١٩	٢٣٦٤٣٥٥٠	-٥٥,٠٦
٢٠١٧	٤,٥٩٥,٨٣٨	١٤,٧٧	٧٠,٥١٦,١٠٨	٦,٤٩	٣٩٢٢٨١٩٠	٦٥,٩١

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير السنوية للشركة لعدة سنوات

من خلال بيانات الجدول (٢-٥) يلاحظ الآتي:

- بالنسبة لإنتاج المضادات الحيوية / (شراب): شهدت معظم سنوات الفترة نمواً مرتفعاً نسبياً، تراوحت نسبته ما بين (٥,٣٤%) و(٦٣,٨٣%) .
- بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (٤,٨١%) و(-٢٨,٠٢%)، وذلك بسبب انخفاض عقود وزارة الصحة والشراء الموحد .

وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج المضادات الحيوية (شراب) في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (٤,٠٨%).

- بالنسبة لإنتاج المضادات الحيوية (أقراص): شهدت معظم سنوات الفترة نمواً ملحوظاً، حيث بلغت أعلى نسبة لها (٨٣١,٩٤%) في العام ٢٠١٤م و (٨٠١,٥٥%) في العام ٢٠١٥م.

بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في معدلات حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-٤٤,٩٤%) و(-٩٠,١٩%)، وذلك بسبب توقف بعض خطوط الإنتاج لغرض التطوير. وعموماً فإنه يلاحظ أن إنتاج المضادات الحيوية (أقراص) في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (١٢١,٨٧%) في المتوسط.

- بالنسبة لإنتاج المضادات الحيوية (كبسولات): شهدت بعض سنوات الفترة نمواً مرتفعاً، تراوحت نسبته ما بين (١٤,٠٨%) و(١٠٢,٦٦%).

فيما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-١٠,٧٨%) و(-٥٥,٠٦%)، وذلك بسبب انخفاض عقود مبيعات وزارة الصحة والشراء الموحد، واستبدال آلة مزج البودرة في الحاويات المخصصة، وتراجع مشتريات الأسواق الخارجية.

وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج المضادات الحيوية (كبسولات)، في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (١١,٤٩%) في المتوسط.

وفي الجملة فإن الاتجاه العام لتطور إنتاج مجموعة المضادات الحيوية يشير إلى نمو إيجابي بحسب ما يشير إليه معدل النمو متوسط لكل مكون من مكونات هذه المجموعة .



ثالثاً: تطور إنتاج الأشربة.

إن الجدول (٣-٥) يوضح التطور الذي حدث في إنتاج (شراب سائل/ وشراب جاف) في الشركة السعودية للصناعات الدوائية من الأشربة خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

الجدول (٣-٥)

إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية من الأشربة (شراب سائل/ وشراب جاف) للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

القسم	شراب سائل	التغير	شراب جاف	التغيير
السنة	زجاجة	%	زجاجة	%
٢٠٠٥	٢٤,٠١٣,٠٠٠	-----	٢١٢,٠٠٠	-----
٢٠٠٦	٣١,٠٠٤,٠٠٠	٢٩,١١	٣٣٣,٠٠٠	٥٧,٠٨
٢٠٠٧	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٩,٠٤-	٤٨٠,٠٠٠	٤٤,١٤
٢٠٠٨	١٣,٨٧٥,٠٠٠	٣٦,٩٣-	٢٨٨,٠٠٠	٤٠-
٢٠٠٩	٣٠,٤٩٧,٠٠٠	١١٩,٨	٣٧٨,٠٠٠	٣١,٢٥
٢٠١٠	٢٥,٦٧٤,٠٠٠	١٥,٨١-	٣٤٠,٠٠٠	١٠,٠٥-
٢٠١١	٢٦,٣٣٤,٠٠٠	٢,٥٧	٤٥٥,٠٠٠	٣٣,٨٢
٢٠١٢	١٨,٢٣٣,٠٠٠	٣٠,٧٦-	٤٤٣,٠٠٠	٢,٦٤-
٢٠١٣	٢٣,٣٠٨,٠٠٠	٢٧,٨٣	٤٥١,٠٠٠	١,٨١
٢٠١٤	٢٧,٢٧٥,٠٠٠	١٧,٠٢	١,٠٨٢,٠٠٠	١٣٩,٩١
٢٠١٥	١٢,٥٠٤,٩٥٥	٥٤,١٥-	٥٦٤,٠٠٠	٤٧,٨٧-
٢٠١٦	٢٦,٥٥٣,٧٧٦	١١٢,٣٥	٦٣٠,٧٧١	١١,٨٤
٢٠١٧	٢١,٨١١,٩١٩	١٧,٨٦-	٤٠٠,٠٠٠	٣٦,٥٩-

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير السنوية للشركة، لعدة سنوات

من خلال بيانات الجدول (٣-٥) يلاحظ الآتي:

- بالنسبة لإنتاج (الشراب السائل): شهدت بعض سنوات الفترة نمواً نسبياً، تراوحت ما بين (٢,٥٧%) و(١٩,٨%)، وذلك بسبب التوسع في إنتاج الأشربة السائلة. بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-) (١٥,٨١%) و(-) (٥٤,١٥%)، وذلك بسبب توقف بعض خطوط الإنتاج لإدخال بعض التطويرات عليها.

وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج (الشراب السائل) في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (٩,٥٥%) في المتوسط.



- بالنسبة لإنتاج (الشراب الجاف): شهدت معظم سنوات الفترة نمواً نسبياً، تراوحت نسبته ما بين (١,٨١%) و(١٣٩,٩١%)، وذلك بسبب ارتفاع عقود وزارة الصحة .

بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-) (٢,٦٤%) و(-٤٧,٨٧%)، وذلك بسبب توقف الإنتاج في بعض الخطوط لإدخال بعض التطورات عليها.

وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج زجاجة (شراب جاف) عن كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (١٤,٠٥%) في المتوسط.

وبالجمله فإن الاتجاه العام لتطور إنتاج مجموعة الأشربة خلال الفترة محل الدراسة شكل اتجاهاً إيجابياً، بحسب ما يشير إليه معدل النمو المتوسط لكل مكون من مكونات هذه المجموعة.



رابعاً: تطور إنتاج الحبوب والأقراص والتحاميل.

إن الجدول (٤-٥) يوضح التطور الذي حدث في إنتاج الحبوب والأقراص والتحاميل في الشركة السعودية للصناعات الدوائية خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

الجدول (٤-٥)

إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية من الحبوب والأقراص والتحاميل للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.

القسم السنة	الحبوب والأقراص قرص	التغيير %	التحاميل تحميل	التغيير %
٢٠٠٥	٧١٢,٠٣٤,٠٠٠	-----	٣,٦٨٨,٠٠٠	----
٢٠٠٦	٦٥١,٧٩٧,٠٠٠	٨,٤٦-	٤,١٠٠,٠٠٠	١١,١٧
٢٠٠٧	٧٩٧,٩٤٠,٠٠٠	٢٢,٤٢	٦,٤٠٠,٠٠٠	٥٦,١٠
٢٠٠٨	٧١١,٢٢٣,٠٠٠	١٠,٨٧-	٥,٥١٨,٠٠٠	١٣,٧٨-
٢٠٠٩	٧٩١,٧٠٦,٠٠٠	١١,٣٢	١٠,٤٠٦,٠٠٠	٨٨,٥٨
٢٠١٠	٨٣٧,٦٩٣,٠٠٠	٥,٨١	١,٥٥٠٧,٠٠٠	٤٩,٠٢
٢٠١١	٩٥٤,٠٩٥,٠٠٠	١٣,٩٠	٢٨,٦٦٢,٠٠٠	٨٤,٨٣
٢٠١٢	١,١٢٧,٢٨٨,٠٠٠	١٨,١٥	١٥,٢٩٤,٠٠٠	٤٦,٦٤-
٢٠١٣	١,١١٤,٤٥٠,٠٠٠	١,١٤-	١٦,٣٠٨,٠٠٠	٦,٦٣
٢٠١٤	١١,٤٣,٢٢٨,٠٠٠	٢,٥٨	٣٣,٦٩٧,٠٠٠	١٠٦,٦٣
٢٠١٥	١,٢٠٨,٣٣٤,٠٨٧	٥,٦٩	٢٧,٨٤٥,٣٣٠	١٧,٣٧-
٢٠١٦	١,٢٠٦,٢٥٢,٣٨٨	٠,١٧-	٢١,٨٥٥,٦٨٠	٢١,٥١-
٢٠١٧	١,١٤٠,٧٤٢,٠٦٣	٥,٤٣-	٢٣,٢٧٠,١٧٠	٦,٤٧

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من بيانات التقارير السنوية للشركة. لعدة سنوات

من خلال بيانات الجدول (٤-٥) يلاحظ الآتي:

- بالنسبة لإنتاج الحبوب والأقراص: شهدت معظم سنوات الفترة نمواً مرتفعاً، تراوحت نسبته ما بين (٢,٥٨%) و(٢٢,٤٢%)، وذلك بسبب تشغيل خط إنتاجي جديد. بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (٠,١٧%) و(١٠,٨٧%).

وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج الحبوب والأقراص في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (٤,١٤%) في المتوسط.

- بالنسبة لإنتاج التحاميل: شهدت معظم سنوات الفترة نمواً مرتفعاً نسبياً، تراوحت نسبته ما بين (٦,٤٧%) و(١٠٦,٦٣%)، وذلك بسبب التوسع في تطوير خطوط الإنتاج، وزيادة عقود وزارة الصحة، بينما شهدت بقية السنوات انخفاضاً في حجم الإنتاج تراوحت نسبته ما بين (-١٣,٧٨%) و(-٤٦,٦٤%) وذلك بسبب الزيادة في المخزون. وبشكل عام يلاحظ أن إنتاج التحاميل في كامل الفترة سجل معدل نمو إيجابي بلغ (٦,٤٧%) في المتوسط.

وبالجملة فإن الاتجاه العام لتطور إنتاج مجموعة الحبوب والأقراص والتحاميل شكل اتجاهًا إيجابياً بحسب ما يشير إليه معدل النمو المتوسط لكل مكون من ومكونات هذه المجموعة.

ونخلص من هذا التحليل حول تطور حجم الإنتاج في الشركة السعودية للصناعة الدوائية من مختلف المنتجات خلال فترة الدراسة، أنه يغلب عليه الاتجاه نحو النمو الإيجابي، على الرغم من وجود معدلات نمو سالبة في بعض السنوات تتعلق بالظروف التطويرية داخل الشركة، بالإضافة إلى الظروف المتعلقة بالأسواق التي تعمل بها الشركة.



المبحث الثاني: أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة على القيمة المضافة والعائد على الاستثمار.

في هذا المبحث يتم الوقوف على أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة من خلال أداء كل من مؤشر القيمة المضافة، ومؤشر معدل العائد على الاستثمار، ومؤشر نمو الحصة السوقية، ومؤشر المبيعات.

المطلب الأول: أداء مؤشر نموذج القيمة المضافة للشركة.

يقصد بالقيمة المضافة للشركة في سياق هذه الدراسة إسهام الشركة في الإنتاج الدوائي المحلي في المملكة العربية السعودية، باعتبار أن ذلك الإسهام يمثل قيمة مضافة لمخرجات قطاع الصناعة الدوائية ونسبة لعدم توفر بيانات إجمالي الإنتاج المحلي من الدواء عن كامل فترة الدراسة، فإن سيتم الاعتماد على البيانات المتوفرة عن السنوات (٢٠١٠م-٢٠١٧م)، والتي تكفي لإعطاء مؤشر لأداء القيمة، والجدول (٥-٥) يبين ذلك.

الجدول (٥-٥)

مساهمة الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية في الإنتاج الدوائي المحلي (الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٧م) بالمليون ريال.

السنوات	إجمالي الإنتاج المحلي من الدواء	إنتاج الشركة من الدواء	نسبة إنتاج الشركة إلى إجمالي الإنتاج المحلي %
٢٠١٠	٢١٢٩	١٠٣٨	٤٩
٢٠١١	٢٢٠٦	١١٢٩	٥١
٢٠١٢	٢٤٥٢	١١٨٣	٤٨
٢٠١٣	٢٦٢٥	١٢٩٧	٤٩
٢٠١٤	٢٨٨٣	١٤٧٠	٥١
٢٠١٥	٣١٥٧	١٧٠٥	٥٤
٢٠١٦	٣١٩٧	١٨٤١	٥٨
٢٠١٧	٣٤٥٢	١٣٣٧	٣٩

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من التقارير السنوية للهيئة العامة للإحصاء والشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو). لعدة سنوات.

تظهر بيانات الجدول (٥-٥) الإسهام الكبير للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو) في الإنتاج المحلي من الدواء، حيث تراوحت نسبتها ما بين



٣٩% و٥٨%، وذلك بمعدل نمو مركب بلغ نحو ٥٠%، الأمر الذي يؤكد على مقدار القيمة المضافة للشركة في مجال الإنتاج الدوائي.

ومن جانب آخر تتأكد القيمة المضافة للشركة في مجال الصناعة الدوائية من خلال إسهامها في إجمالي الصادرات الدوائية، حيث بلغت نسبة إسهامها في تلك الصادرات ٢٣% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م، وذلك على نحو ما سيتم توضيحه في المطلب الثالث من هذا المبحث، والخاص بالحصة السوقية للشركة.

المطلب الثاني: أداء مؤشر معدلات العائد على الاستثمار في الشركة.

العائد على الاستثمار هو النسبة بين صافي الربح وتكلفة الاستثمار الناتجة عن استثمار بعض الموارد،^(١) وارتفاع هذا العائد يعني أن الاستثمار حقق مكاسب إيجابية اعتماداً على هذه التكلفة.

ويتم استخدام العائد على الاستثمار كمؤشر لتقييم كفاءة الاستثمار أو مقارنة كفاءات العديد من الاستثمارات المختلفة، ومن الناحية الاقتصادية البحتة يعتبر العائد على الاستثمار أحد الطرق لربط الأرباح برأس المال المستثمر، وعادةً ما يقارن عائد الاستثمار مع الربح المتوقع أو المطلوب من الاستثمار.^(٢)

بالنسبة للمؤشر العائد على الاستثمار في الشركة السعودية للصناعات الدوائية، فإن الجدول (٦-٥) يوضح المعدلات المتحققة فيه خلال فترة الدراسة.

(١) عائد الاستثمار، wiki > ar.wikipedia.org ، تاريخ الدخول ١٤٤١/٥/١هـ، الساعة

١،٣٠ مساءً.

(٢) المرجع السابق.



الجدول (٦-٥)

العائد على الاستثمار في الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م. بالمليون ريال.

السنوات	صافي الأرباح	التكلفة	معدل العائد الاستثمار %
٢٠٠٥	٩٦,٦	٣٧٧,٨	٢٦
٢٠٠٦	١٠٥,٠	٤١٩,٤	٢٥
٢٠٠٧	١٢١,٩	٤٧١,١	٢٦
٢٠٠٨	١٢٨,٣	٥٠٨,٩	٢٥
٢٠٠٩	١٥٤,٨	٥٣١,١	٢٩
٢٠١٠	١٧٦,٥	٥٥١,٢	٣٢
٢٠١١	٢١١,٤	٥٦٨,٦	٣٧
٢٠١٢	٢٣٢,٦	٥٦٤,٥	٤١
٢٠١٣	٢٦٦,٨	٦٠١,٩	٤٤
٢٠١٤	٣١٦,٩	٦٧٥,٦	٤٧
٢٠١٥	٣٥٧,١	٨٧٢,٩	٤١
٢٠١٦	٢٧٦,٨	٥٤٦,٠	٥١
٢٠١٧	١٩٧,٤	٦٨١,٥	٢٩

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو). لعدة سنوات

يلاحظ من بيانات الجدول (٦-٥) ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في الشركة السعودية للصناعات الدوائية، وذلك في كل فترة الدراسة، ماعدا العام ٢٠١٧م، الذي شهد انخفاضاً في العائد على الاستثمار بسبب انخفاض صافي الأرباح عن العام ٢٠١٦م، وقد بررت الشركة ذلك ببيع بعض الاستثمارات المتاحة للبيع وتحقيق ارباح عنها بلغت قيمة ٢٦٣ مليون ريال، وهو ما يفوق ما تم تحقيقه من بيع الاستثمارات في العام ٢٠١٧م بما قيمته ٤٦ مليون ريال^(١)، أما بقيت سنوات الفترة فقد تراوح معدل العائد على الاستثمار ما بين (٢٥%) و(٥١%)، الأمر الذي يشير إلى كفاءة العملية الاستثمارية في الشركة بما يحفزها على الاستمرار في النشاط والمنافسة بقوة في الأسواق التي تعمل فيها.

ويلاحظ أيضاً نمو العائد على الاستثمار في الشركة بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٩م إلى أن بلغ ٥١% في العام ٢٠١٦م، ويعود ذلك إلى الارتفاع المتواصل في صافي أرباح

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، ٢٠١٧م، ص ١٥.



الشركة في هذه السنوات، نتيجة لارتفاع المبيعات الإجمالية وارتفاع الأرباح التشغيلية وترشيد مصاريف التشغيل ومصاريف البيع، إلى جانب ارتفاع دخل الشركة من توزيع أرباح الشركات المستثمر فيها.

المطلب الثالث: أداء مؤشر نمو الحصة السوقية للشركة.

تعتبر الحصة السوقية مؤشراً لمدى قدرة المنظمة على خدمة السوق الذي تعمل فيه، ومدى قدرتها على المنافسة في تلك السوق، ويقاس موقع المنظمة ضمن صناعتها عادةً بالحصة السوقية، ويتم قياس الحصة السوقية من خلال ثلاثة مؤشرات تتمثل في الحصة السوقية الإجمالية، والتي يتم حسابها عن طريق قسمة مبيعات المنظمة على إجمالي مبيعات الصناعة،^(١) والحصة السوقية النسبية بالنسبة إلى الشركات الأعلى قيمة، وتقاس هذه النسبة من خلال مقارنة مبيعات المنظمة بمبيعات أعلى ثلاث منظمات منافسة في الصناعة، والحصة السوقية النسبية بالنسبة للشركات الرائدة الأولى، وهذه يتم قياسها بمقارنة حصة المنظمة بالمنظمات القائدة أو الرائدة في السوق.^(٢)

بالنسبة للحصة السوقية للشركة السعودية للصناعات الدوائية فإننا نعتمد في قياسها لأغراض التحليل في هذه الدراسة على الحصة السوقية الإجمالية من خلال سوق الأدوية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مع الإشارة إلى الحصة السوقية للمجموعات الدوائية التي تنتجها الشركة، فضلاً عن حصة صادرات الشركة من إجمالي الصادرات الدوائية السعودية.

(١) استراتيجيات التسويق: إطار نظري وتطبيقي، الهام فخري طمليمة، عمان ثراء للنشر، طه ٢٠١٣م، ص ٥٠.

(٢) استراتيجيات التسويق، البكري ثامر، د عمان، ار اليازوري، ط ١، ٢٠١٨م، ص ١٢.



أولاً: الحصة السوقية للشركة في سوق الأدوية في القطاع الخاص :

ظلت الشركة تحتل مركزاً متقدماً من حيث الحصة السوقية في سوق الأدوية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، حيث جاءت في المرتبة الثانية في السنوات الثلاث الأولى،^(١) فيما احتلت المرتبة الأولى في بقية سنوات الفترة. والجدول (٧-٥) يوضح تطور الحصة السوقية في سوق الأدوية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الجدول (٧-٥)

نسبة الحصة السوقية للشركة السعودية للصناعات الدوائية للمستلزمات الطبية في سوق الأدوية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

السنوات	نسبة الحصة من القطاع الخاص %
٢٠٠٥	٧,٣
٢٠٠٦	٧,٤
٢٠٠٧	٧,٠
٢٠٠٨	٧,٤
٢٠٠٩	٧,٤
٢٠١٠	٧,٦
٢٠١١	٧,٥
٢٠١٢	٧,٩
٢٠١٣	٩,٥
٢٠١٤	٩,٧
٢٠١٥	٨,٧
٢٠١٦	٨,٢
٢٠١٧	٨,٠

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو). لعدة سنوات.

يتضح من بيانات الجدول (٧-٥) أن الحصة السوقية للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية في سوق الأدوية للقطاع الخاص على المستوى المحلي داخل المملكة تتراوح ما بين (٧,٠%) و(٩,٧%)، حيث ظلت تلك الحصة تنمو نمواً نسبياً في معظم السنوات،

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والعشرون، ٢٠٠٧م، ص ١٨.



وعلى الرغم من التراجع النسبي لهذه الحصة في السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن الشركة ظلت تحافظ على موقعها المتقدم في سوق القطاع الخاص، ويؤكد ذلك على القدرة التنافسية للشركة في هذه السوق.

ثانياً: الحصة السوقية للمجموعات الدوائية التي تنتجها الشركة:

إن بيان موقف الحصة السوقية للمجموعات الدوائية التي تنتجها الشركة في السوق السعودية للدواء ككل تساعد في الكشف عن الموقف التنافسي للشركة في هذه السوق، وفيما يلي بيان ذلك: ^(١)

١- **المضادات الحيوية:** يبلغ حجم سوق المضادات الحيوية في المملكة ٢,٧٧٠ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٣٦% في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٦٤%، وتستحوذ الشركة على نسبة ١٣%، من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

٢- **أدوية علاج الألم:** يبلغ حجم سوق أدوية علاج الألم في المملكة ٢,٢٨٠ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٢٨%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٧٢%، وتستحوذ الشركة على نسبة ١٤%، من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

٣- **أدوية صحة الرجل:** يبلغ حجم سوق أدوية صحة الرجل في المملكة ٤٤٠ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة سوق القطاع الحكومي ١%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٩٩%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٤٤%، من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

٤- **أمراض القلب والأوعية الدموية:** يبلغ حجم سوق أمراض القلب والأوعية الدموية في المملكة ٢,١٧٥ مليون ريال، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٤٩%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٥١%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٣,٧%، من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماك)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، ٢٠١٧م، ص ٢٣، ٢٢.



٥-مرض السكري: يبلغ حجم سوق أمراض السكري في المملكة ٢,١٤٦ مليون ريال سنوياً، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٦١%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٣٩%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٤,٩%، من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

٦-الأنيميا (مرض نقص الحديد في الدم): يبلغ حجم سوق أمراض الأنيميا في المملكة ١٤١ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ١٩%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٨١%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٣٨%. من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

٧-أمراض الجهاز التنفسي: يبلغ حجم سوق أدوية الجهاز التنفسي في المملكة ٢.١٩٠ مليون ريال ، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٣٥%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٦٥%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٨,٤%. من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

٨-الأمراض النفسية والعصبية: يبلغ حجم سوق الأمراض النفسية والعصبية في المملكة ١.٣١٩ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٦٥%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٣٥%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٦%.

٩-أمراض الكبد: يبلغ حجم مبيعات سوق أمراض الكبد حوالي ٩٢٢ مليون ريال سعودي، وتبلغ حصة القطاع الحكومي ٩٧%، في حين تبلغ حصة القطاع الخاص ٣%، وتستحوذ الشركة على نسبة ٥,٤%، من مبيعات هذا المنتج في السوق السعودي.

إن ما تقدم حول الحصة السوقية للمجموعات الدوائية التي تنتجها الشركة في السوق السعودي للدواء يوضح بجلاء مدى محدودية قدرة منتجات الشركة على المنافسة في هذه السوق في ظل ظروف المنافسة الشديدة من قبل الشركات العالمية.



ثالثاً: حصة صادرات الشركة من إجمالي الصادرات الدوائية السعودية:

تشكل صادرات الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية نسبة مقدرة من إجمالي الصادرات الدوائية السعودية، والجدول (٨-٥) يوضح ذلك.

جدول (٨-٥)

حصة صادرات الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية من إجمالي صادرات الدواء السعودي(الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٧م) بالمليون ريال.

السنوات	إجمالي الصادرات الدوائية	صادرات الشركة	نسبة صادرات الشركة إلى إجمالي الصادرات الدوائية %
٢٠٠٥	٤٤٣	٨١	١٨
٢٠٠٦	٤١٩	١٠٤	٢٥
٢٠٠٧	٥٧٣	١٣٣	٢٣
٢٠٠٨	٥٩٩	١٥٢	٢٥
٢٠٠٩	٦٨١	١٧٧	٢٦
٢٠١٠	٨٨١	٢١٢	٢٤
٢٠١١	١١٠٠	٢٩١	٢٦
٢٠١٢	١١٥١	٣٠٠	٢٦
٢٠١٣	١٥٦٥	٣٣٦	٢١
٢٠١٤	١٥٩٦	٣٨٩	٢٤
٢٠١٥	١٧٩٣	٣٦٥	٢٠
٢٠١٦	١٩٧٢	٣١٩	١٦
٢٠١٧	١٥٥٨	٣٤٢	٢٢

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير السنوية للهيئة العامة للإحصاء والشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية(سيماكو)، لعدة سنوات.

تشير بيانات الجدول(٨-٥) إلى ارتفاع حصة صادرات الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية من إجمالي صادرات الدواء السعودي، حيث تراوحت نسبتها ما بين ١٦% و٢٦%، وتعكس هذه النسبة مدى القدرة التنافسية للشركة في مجال الصادرات الدوائية للمملكة العربية السعودية، فقد ظلت الشركة تحافظ على موقعها المتقدم في مجال تصدير المنتجات الدوائية إلى الأسواق الخارجية في معظم سنوات الفترة محل الدراسة، وذلك على الرغم من المخاطر التي تواجهها في تلك الأسواق، والمتمثلة في بعض المخاطر الاقتصادية، مثل فرض شروط جديدة على الشركة وتسجيل منتجاتها أو خفض أسعارها، من قبل الجهات المختصة في الدول المستوردة للدواء السعودي، ومثل تقلبات أسعار الصرف



في تلك الدول مما يؤثر على ربحية الشركة في إسواقها. (١)

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير التاسع والعشرون، ٢٠١٥م، ص ٢٢.



المطلب الرابع: أداء مؤشر نمو المبيعات في الشركة.

تمثل المبيعات بالنسبة لأي شركة أحد أهم المؤشرات الدالة على تمتع تلك الشركة بقدرة تنافسية في مجالها، فنمو المبيعات يعطي مؤشراً على قدرة الشركة على الاستمرار في السوق والمنافسة فيه.

وبالنسبة للشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)، فقد حققت مبيعاتها معدلات نمو إيجابية في الأسواق التي تعمل فيها في معظم سنوات فترة الدراسة.

والجدول (٩-٥) يوضح التطور الذي حدث في مبيعات الشركة خلال الفترة المعنية.

الجدول (٩-٥).

تطور مبيعات الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)، (٢٠٠٥م-٢٠١٧م). بالمليون ريال.

السنوات	مبيعات الشركة للقطاع الخاص	نسبتها من الإجمالي %	مبيعات الشركة للحكومي والشراء الموحد	نسبتها من الإجمالي %	مبيعات الشركة من الصادر	نسبتها من الإجمالي %	معدل التغير في الإجمالي
٢٠٠٥	٤٠٨	٦٣	١٦٠	٢٥	٨١	١٢	٦٤٩ %
٢٠٠٦	٤٣٦	٦٠	١٨٧	٢٦	١٠٤	١٤	٧٢٧
٢٠٠٧	٤٥١	٥٧	٢١٤	٢٧	١٣٣	١٧	٧٩٨
٢٠٠٨	٤٩٤	٥٧	٢٢٦	٢٦	١٥٢	١٧	٨٧٢
٢٠٠٩	٥٠٧	٥٣	٢٦٧	٢٨	١٧٧	١٩	٩٥١
٢٠١٠	٥٥٨	٥٤	٢٦٨	٢٦	٢١٢	٢٠	١٠٣٨
٢٠١١	٦٥٦	٥٨	١٨٢	١٦	٢٩١	٢٦	١١٢٩
٢٠١٢	٧١٤	٦٠	١٦٩	١٤	٣٠٠	٢٥	١١٨٣
٢٠١٣	٧٥٦	٦٣	١٥٤	١١	٣٣٦	٢٦	١٢٤٦
٢٠١٤	٨٩٢	٦١	١٨٩	١٣	٣٨٩	٢٦	١٤٧٠
٢٠١٥	١٠٩٤	٦٤	٢٤٦	١٤	٣٦٥	٢١	١٧٠٥
٢٠١٦	١١٣٢	٦١	٣٩٠	٢١	٣١٩	١٧	١٨٤١
٢٠١٧	٨١٢	٦١	١٨٣	١٤	١٨١	٢٦	١١٧٦

المصدر: إعداد الباحث بالإفادة من تقارير السنوية للهيئة العامة للإحصاء والشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو) - لعدة سنوات.

توضح بيانات الجدول (٩-٥) النمو المستمر لمبيعات الشركة خلال فترة الدراسة، باستثناء عام ٢٠١٧م، حيث تراوحت نسبة النمو السنوي لها ما بين ٥% و ١٨%، وذلك بمعدل مركب بلغ ٦%.

ويلاحظ النسبة المرتفعة لمبيعات الشركة للقطاع الخاص، حيث تراوحت ما بين ٥٣% و ٦٤%، بمعدل مركب بلغ ٥٤%، فيما تراوحت نسبة المبيعات للقطاع الحكومي والشراء الموحد لدول الخليج ما بين ١١% و ٢٨%، بمعدل مركب بلغ نحو ٢٠%، بينما تراوحت نسبة المبيعات للمصادر ما بين ١٢% و ٢٦%، بمعدل مركب بلغ نحو ٢١%.

بالنسبة للنمو السالب المتحقق في العام ٢٠١٧م، كحالة استثنائية في كامل سنوات الفترة، فإن السبب في ذلك يعود إلى عدة تحديات واجهتها الشركة سواء داخل المملكة أو خارجها والتي ساهمت في التأثير على مبيعاتها، حيث تغير بعض الإجراءات والأنظمة الحكومية داخل المملكة أحد التحديات، كما شهدت بعض الأسواق الخارجية تقلبات حادة وانخفاض في المبيعات بسبب عدم استقرار العملة في بعض الدول، كذلك خفض أسعار بعض المنتجات المسجلة إلى مستويات غير مشجعة.^(١)

وفي الجملة فإن النمو المستمر في مبيعات الشركة خلال سنوات فترة الدراسة (عدا عام ٢٠١٧م)، وبنسب متفاوتة، يشير مستوى قدرتها على المنافسة في الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية التي تعمل فيها، مما يؤكد على قدرة الشركة على النمو والاستمرار.

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماك)، التقرير الثاني والثلاثون، ٢٠١٨م، ص ٢.



المبحث الثالث: أثر المؤشرات التنافسية للشركة على سوق الدواء.

أظهر أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة السعودية للصناعات الدوائية، والذي أجرى في المبحث الثاني من هذا الفصل، الوضع التنافسي المتقدم للشركة في مجال عملها، وذلك من خلال القيمة المضافة لها ومعدلات العائد على الاستثمار التي حققتها، إلى جانب نمو حصتها السوقية ونمو مبيعاتها خلال فترة الدراسة.

إن الوضع التنافسي المتقدم للشركة السعودية للصناعات الدوائية لا بد أن ينعكس بالضرورة على السوق الذي تعمل في إطاره هذه الشركة، سواءً كان ذلك من خلال توسيع نطاق ذلك السوق، عن طريق اختراق أسواق جديدة، أو عن طريق ابتكار منتجات جديدة تدخل إلى تلك السوق، أو من حيث تعزيز المكانة المميزة للشركة داخل السوق، أو عن طريق تنوع أساليب العمل في تلك الشركة.

المطلب الأول: أثر مؤشر التنافسية على اختراق أسواق جديدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٧).

تضمنت الخطة الإستراتيجية للشركة السعودية للصناعات الدوائية، والتي امتدت حتى عام ٢٠١٨م، محوراً رئيساً يتعلق بتعزيز المنتجات الحالية والدخول في مجموعات علاجية جديدة، ودفع عجلة النمو من خلال تعزيز قدرات الشركة في أسواق التصدير الأساسية ودخول أسواق جديدة، فالشركة تهدف إلى التوسع في عملياتها على المستوى الدولي، والتخصص في مجالات العلاج المبتكرة والتواجد في أكثر من ٢٠ دولة في ثلاث قارات مختلفة، ويتوافق ذلك مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م^(١).

(١) الخطة الاستراتيجية للشركة السعودية للصناعة الدوائية. ص ١٢.



وفي واقع الأمر فإن مبيعات الشركة تغطي مناطق جغرافية واسعة، حيث تشمل السوق المحلي والسوق الخليجي وسوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسودان، وتستحوذ مبيعات الشركة في السوق المحلي والخارجي على حصة من مشتريات القطاعين الحكومي والخاص من الدواء. (١)

لقد ظلت الشركة تحقق مركزاً متقدماً في السوق الدوائي بالمملكة في القطاع الخاص منذ عام ٢٠١٥م، وذلك في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها في هذه السوق من قبل الشركات العالمية والوطنية، (٢) أما على مستوى الأسواق الخارجية فإن الشركة ظلت تطرح فيها، عاماً بعد عام، عدداً من الأدوية، خاصةً في الأسواق الخليجية، ففي العام ٢٠٠٥م طرحت فيها مستحضرات زيماكس بإشكالها الصيدلانية المختلفة، وهو مضاد حيوي أثبت فاعليته الدوائية في السوق السعودي، ومستحضر بروتون لعلاج القرحة، ومستحضر فلوتاب لعلاج أعراض البرد والزكام الدوائي، وفي العام ٢٠٠٦م تمت إضافة كل من مستحضر ميتاز - مرهم وكريم، و الذي يستعمل في علاج الاكزيما، ومستحضر زيماكس - شراب وأقراص، والذي يستخدم كمضاد حيوي للعديد من الالتهابات الفطرية، بالإضافة إلى مستحضر بيروماكس - أقراص، والذي يعالج العديد من الالتهابات المرضية (٣).

وقد أستمر طرح المستحضرات الدوائية الجديدة في السنوات اللاحقة منذ العام ٢٠٠٧م، في أسواق أخرى غير السوق السعودي والسوق الخليجي، حيث بلغت جملة الأسواق الخارجية حوالي ١٣ سوقاً عربية وأفريقية إلى جانب الأسواق الخليجية، وقد شهد

(٢) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية. التقرير السنوي الثلاثون، ٢٠١٦م، ص ١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩.

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية والمستلزمات الطبية. التقرير السنوي الواحد والثلاثون، ٢٠١٧م، ص ١٧.



العام ٢٠٠٧م توريد مستحضرات طبية للعراق عن طريق وكيل الشركة المعتمد فيها، كما تشير تقارير الشركة إلى أنها تمكنت في العام ٢٠١٣م من إعادة نشاطها في السوق الليبي والسوق العراقي بعد أن توقفت لأسباب متعلقة بظروف الدولتين، فضلاً عن أنها تمكنت في نفس العام من تسجيل منتجاتها في كردستان العراق. (١)

إن جهود الشركة في الدخول إلى الأسواق الخارجية لم تقتصر فقط على عملية التصدير وتسجيل منتجاتها في تلك الأسواق، وإنما شملت تلك الجهود أيضاً التواجد في كل من السوق المصري والسوق المغربي والسوق الجزائري عن طريق الاستثمار في التصنيع الدوائي من خلال المساهمة في شركة سيمماكو مصر للصناعات الدوائية، وشركة سيمماكو المغرب، وشركة سيمماكو الجزائر، وقد جاءت هذه الخطوة من قبل الشركة لزيادة حصتها في كل من السوق المصري والسوق المغربي والسوق الجزائري، حيث تضم منتجات سيمماكو مصر ١٩ منتجاً لفئات علاجية متعددة تشمل منتجين للجهاز الهضمي وثلاثة منتجات لأمراض القلب، وأربعة منتجات للجهاز العضلي والعظام، ومنتج واحد لكل من الجهاز التناسلي والجهاز العصبي، ومنتجين للجهاز التنفسي، وستة منتجات ضمن مجموعة مضادات العدوى (٢).

أما سيمماكو المغرب التي تعمل في نشاط تصنيع وتسويق واستيراد وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، فتعتبر أحد الأذرع التصنيعية للشركة السعودية الدوائية التي يمكن من خلالها النفاذ إلى الأسواق الجديدة في أفريقيا عن طريق نشاط التصدير، حيث تضم مستحضرات الشركة حالياً منتجات سائلة وأخرى صلبة (أقراص وكبسولات)، وتتجاوز

(٢) الشركة السعودية للصناعة الدوائية. التقرير السنوي الواحد والعشرون. ٢٠٠٧م ص ١٨.

(٣) الشركة السعودية للصناعة الدوائية. التقرير السنوي السابع والعشرون. ٢٠١٣م ص ١٨.



مستحضرات الشركة حالياً ٢٢ مستحضراً دوائياً، ٧٠% منها تباع في السوق المغربي بينما تصدر ٣٠% الأخرى إلى السوق الجزائري. (١)

أما بالنسبة لمؤسسة سيبماكو الجزائر فإن الهدف من إنشائها تمثل بشكل رئيسي في استيراد منتجات الشركة السعودية للصناعات الدوائية بمختلف فئاتها العلاجية وتوزيعها في السوق الجزائرية .

لقد تمكنت الشركة من الحفاظ على وضعها التنافسي في السوق المحلي ، الذي يتسم بشدة المنافسة فيه، سواءً من قبل الشركات المحلية أو الخارجية، وكذلك من النفاذ إلى الأسواق الخارجية بفضل قدرتها التنافسية، والتي عملت على تعزيزها من خلال وضع بعض المعايير التي تميزها عن باقي الشركات المنافسة، فضلاً عن قدرتها على تطوير وتصنيع وتسويق منتجاتها بنجاح في الوقت المحدد.

إن الجدول (١٠-٥) يوضح عدد المستحضرات الدوائية التي تنتجها الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمسجلة والمطروحة في السوق المحلي واسواق الدول الخليجية والأسواق الخارجية الاخرى.

(١) الشركة السعودية للصناعة الدوائية .التقرير السنوي الواحد والثلاثون ٢٠١٧م ص ١١.



جدول (١٠-٥)

عدد مستحضرات^(١) الشركة السعودية للتصنيع الدوائي المسجلة في السوق المحلي والأسواق الخارجية (٢٠٠٥م-

٢٠١٧م).

السنوات	وزارة الصحة	المكتب التنفيذي لمجلس الصحة لدول مجلس التعاون	الأسواق الخارجية
٢٠٠٥	٧	١٤	٤٢
٢٠٠٦	٨	١٢	١٨
٢٠٠٧	١١	١١	١٩
٢٠٠٨	٢٩	٢٨	٢٣
٢٠٠٩	٩	١٣	٤٩
٢٠١٠	١٨	٣	٤١
٢٠١١	٥	٢	١٧
٢٠١٢	٥	-	-
٢٠١٣	١٣	٤	١٥
٢٠١٤	٢٨	-	١٢
٢٠١٥	-	-	٤
٢٠١٦	٢٨	-	٢٦
٢٠١٧	٢٣	-	٧
مجموع	٢٠٦	٨٧	٢٣١

المصدر- إعداد الباحث بالإفادة من التقارير المنشورة للشركة سبيماكو، (السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٧)، لعدة سنوات

تظهر بيانات الجدول (١٠-٥) أن العدد الأكبر من منتجات الشركة مسجلة في الأسواق الخارجية، مقارنة بالأسواق الخليجية ب ٨٧ مستحضراً، والأسواق السعودية الأخرى ب ٢٠٦ مستحضراً، ويعد هذا أمراً منطقياً بحكم حاجة الأسواق الخارجية إلى الدواء في ظل ضعف التصنيع الدوائي في الدول المستوردة له، أما الأسواق الخليجية فتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث عدد مستحضرات الشركة المسجلة فيها، ولعل ما يفسر ذلك اعتماد تلك الأسواق على استيراد الأدوية من البلدان المتقدمة في مجال التصنيع الدوائي. إن وجود العدد الأكبر من المستحضرات التي تنتجها الشركة في الأسواق الخارجية يشير بوضوح إلى أثر القدرة التنافسية للشركة في اختراق أسواق جديدة.

(١) المستحضرات الدوائية هي المنتجات الطبية ، مصنع من، أو مستخلص من، أو شبه (نصف) مصنع من مصادر حيوية.



المطلب الثاني : أثر مؤشر التنافسية على ابتكار منتجات جديدة (٢٠٠٥م-٢٠١٧).

تعزيزاً لوضعها التنافسي في السوق المحلي وفي أسواقها الخارجية، عملت الشركة السعودية للصناعات الدوائية على إنتاج وتطوير المنتجات الجديدة كهدف يضمن لها البقاء والاستمرارية والمنافسة في الأسواق التي تنشط فيها، وطوال فترة الدراسة حرصت الشركة على الالتزام بهذا الهدف، ففي نهاية ٢٠٠٥م كان لديها ٤٨ مستحضراً تحت التطوير، وقامت في نفس العام بتقديم طلب لتسجيل ٣٤ مستحضراً جديداً في وزارة الصحة السعودية، تم في حينها تسجيل ٧ مستحضرات منها، فيما تم تسجيل ١٤ مستحضراً لدى قسم التسجيل المركزي في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، بينما تم تسجيل ٤٢ مستحضراً في الأسواق الخارجية.^(١)

وفي عام ٢٠٠٦م واصل مركز التطوير الدوائي بالشركة نشاطه التطويري ، حيث تمكن من تطوير عدد من المستحضرات بلغ عددها في ذلك العام حوالي ٥٩ منتجاً تحت التطوير و٤٣ منتجاً تحت التسجيل ، في حين تم تسجيل ١٨ مستحضراً في الأسواق الخارجية^(٢)،

لقد استمرت الشركة، عبر مركز التطوير الدوائي التابع لها ، في تطوير منتجاتها وابتكار منتجات جديدة والدفع بها إلى مختلف الأسواق التي تتعامل فيها، وذلك من عام لآخر خلال سنوات فترة الدراسة ، وفيما يلي استعراضاً لما قامت به الشركة في هذا المجال في بقية سنوات الفترة المتبقية:

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سييماكو)، التقرير السنوي التاسع عشر، ٢٠٠٥م، ص ١٣ .

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سييماكو)، التقرير السنوي العشرون. ٢٠٠٦م، ص ١٢، ص ١٣ .



١- شهد عام ٢٠٠٧م قيام الشركة بإنتاج ٥ مستحضرات جديدة بالأقسام الإنتاجية في المصنع التابع لها، كما شهد استمرارها في تطوير المستحضرات الجديدة، حيث بلغ عدد المستحضرات تحت التطوير حوالي ٨٤ مستحضرًا، فضلاً عن ٣٣ منتجاً تحت التسجيل،^(١)

٢- في عام ٢٠٠٨م تم القيام بمزيد من عمليات التطوير في عدد من أقسام الإنتاج، حيث تمت إضافة أصناف وأشكال دوائية جديدة ساعدت في تنوع أصناف الشركة وتحسين قدرتها التنافسية، وقد عمل مركز التطوير الدوائي على أعداد الدراسات الدوائية والكيميائية والفيزيائية وتطوير منتجات جديدة، وأعداد الدراسات التقنية والفنية فيما يتعلق بالإنتاج والتحليل والخدمات الفنية^(٢).

٣- في عام ٢٠٠٩م تمكن قسم التسجيل بالشركة من تسجيل ٩ مستحضرات جديدة لدى هيئة الغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية، كما تمكن من تسجيل ١٣ مستحضرًا جديدًا لدى المكتب التنفيذي لوزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي، وتسجيل ٤٩ مستحضرًا جديدًا بكافة تراخيصها وأشكالها الصيدلانية في الأسواق الخارجية للشركة، كما قام القسم الطبي باستكمال عدد من دراسات التكافؤ الحيوي لمنتجات الشركة وتوفير المستحضرات المرجعية الاصلية لغرض تلك الدراسات، فضلاً عن قيامه بتقييم مستحضرات مطروحة للتطوير من الناحية الطبية^(٣).

٤- تم تسجيل ١٨ مستحضرًا جديدًا في العام ٢٠١٠م لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية، فيما كان هنالك ١٩ مستحضرًا تحت التسجيل، بينما تم تسجيل ٣ مستحضرات لدى

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والعشرون، ٢٠٠٧م. ص ١٦.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير الثاني والعشرون، ٢٠٠٨م. ص ١٧.

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الثاني والعشرون، ٢٠٠٩م، ص ١٩.



المكتب التنفيذي لوزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي و ٤١ مستحضراً بكافة تراكيزها وأشكالها الصيدلانية في الأسواق الخارجية للشركة، ومن أهم الأدوية الجديدة التي تم طرحها في مجموعات مختلفة في سوق الأدوية، مستحضر لورين سريع الذوبان الذي يستخدم لعلاج الحساسية، ويعتبر تقنية فريدة من نوعها من حيث التصنيع.^(١)

٥-شهد عام ٢٠١١م تسجيل ٥ مستحضرات لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية ، بالإضافة إلى ١٥ مستحضراً كانت تحت التسجيل ، بينما تم تسجيل ١٧ مستحضراً في الأسواق الخارجية^(٢).

٦-قامت الشركة بطرح أدوية جديدة خلال عام ٢٠١٢م في مجموعات مختلفة في سوق الأدوية، حيث تم طرح ثلاثة منتجات جديدة ، وهي منتج ليفوكس (LEVOX)، الذي يعتبر من أحدث المضادات الحيوية ، ومنتج رانتوديل (RANTUADIL)، وهو مضاد للالتهاب، ومنتج بركادكس (BREGADEX)، الذي يستخدم لعلاج التهابات الأعصاب^(٣).

٧-واصلت الشركة في العام ٢٠١٣م تسجيل وتطوير عدد من المستحضرات الدوائية الجديدة، حيث تمكنت من تسجيل ١٣ مستحضراً لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية ، وتقدمت أيضاً بطلب تسجيل ٥٥ مستحضراً ، فيما كان هنالك ٦٤ مستحضراً تحت التطوير في نفس العام، فضلاً عن ١٦ مستحضراً تم تطويرها فعلاً، وبالنسبة للتسجيل في

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الرابع والعشرون، ٢٠١٠م، ص ١٣، ص ١٨ .

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الخامس والعشرون، ٢٠١١م، ص ١٣ .

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي السادس والعشرون، ٢٠١٣م، ص ١٦ .



الأسواق الخارجية، فقد تم تسجيل ٤ مستحضرات لدى المكتب التنفيذي لوزارة الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي و ١٥ مستحضراً في أسواق ست دول أخرى. (١)

٨- خلال العام ٢٠١٤م تمكنت الشركة من تسجيل ٢٨ مستحضراً جديداً لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية، بينما كان هنالك ٨٧ مستحضراً أخرى تحت التسجيل و ٢٦ مستحضراً تحت التطوير ، كما شهد العام نفسه تسجيل ١٢ مستحضراً في ٤ أسواق خارجية. (٢)

٩- تم خلال العام ٢٠١٥م إنتاج وطرح ٤ منتجات جديدة ب ١٣ شكل صيدلاني في مجموعات علاجية مختلفة ، وهي مستحضر (أجاوت) الذي يدخل ضمن المجموعة العلاجية الخاصة بمرض القرص، ومستحضر (ريسبيرا) ضمن مجموعة علاج الأزمات الصدرية ، ومستحضر(فينيكس) ضمن مجموعة الأدوية النفسية والعصبية، ومستحضر (سناي) ضمن المجموعة العلاجية الخاصة بالأمراض الجنسية (٣)

١٠- في عام ٢٠١٦م تم إنتاج منتجات جديدة ب ٢٠ شكل صيدلاني في مجموعات علاجية مختلفة وطرحها في السوق المحلي ، وهي مستحضري (سوفيرا)و(هيباير) ضمن المجموعة العلاجية الخاصة بالتهاب الكبد الفيروسي ، ومستحضر (اريتل)و(كوارتبيتل) ضمن مجموعة الأدوية النفسية والعصبية، ومستحضر (موكسيل) ضمن مجموعة المضادات الحيوية. (٤)

١٢- شهد العام ٢٠١٧م طرح مجموعة من المنتجات الجديدة في كل من السوق المحلي والأسواق الخارجية، حيث طرحت الشركة ٦ منتجات في السوق السعودي ، وهي:

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي التسابع والعشرون، ٢٠١٣م، ص ١٧ .

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الثامن والعشرون، ٢٠١٤م، ص ١٩ .

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي التاسع والعشرون ٢٠١٥م، ص ٣٠ .

(٤) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الثلاثون، مرجع سابق، ص ١٨ .



مستحضر (فورميت أكس ار) ضمن مجموعة علاج امراض السكر ، ومستحضرات (اوليترا) و(اليفتام) و(لاميرا) و(كوينا أكس ار) ضمن مجموعة الأدوية النفسية والعصبية ، ومستحضر (جلاندى) ضمن مجموعة علاج مجموع زيادة إفراز هرمون الغدة الجار درقية الناتج عن الفشل الكلوي ، أما في الأسواق الخارجية فقد تم طرح ٦ مستحضرات جديدة أيضاً، وهي :
مستحضر (لجام) ضمن أدوية صحة الرجل، ومستحضر (توفاست) بأشكال صيدلانية مختلفة، ضمن مجموعة أدوية القلب، ومستحضر (فيلوكس) ضمن مجموعة المضادات الحيوية، ومستحضر (صافي) ضمن أدوية البرد ،ومستحضر (لورين أف أم) ضمن أدوية الحساسية، ومستحضر (بريجادكس) ضمن أدوية علاج الالم^(١).

إن ما تقدم يؤكد أثر القدرة التنافسية للشركة السعودية للصناعات الدوائية في الأسواق التي تعمل فيها على الرغم من شدة التنافس في تلك الأسواق، وذلك من خلال جهودها على الابتكار وطرح منتجات جديدة فيها.

المطلب الثالث : أثر مؤشر التنافسية على المكانة المميزة للشركة (٢٠٠٥م-٢٠١٧م).

تمثل المكانة المميزة للشركة السعودية للصناعات الدوائية أحد أهم مظاهر قدرتها التنافسية في سوق الدواء بالمملكة العربية السعودية ومدى أثرها في تعاملات هذا السوق، ويمكن إبراز تلك المكانة من أوجه عديدة، تمثل مؤشرات دالة على قدرة الشركة على الاستمرار والتطور والمنافسة، ومن تلك الوجوه تطور موجودات الشركة، وتنوع استثماراتها، ونمو أرباحها، وحصتها السوقية التي تحتلها بعض منتجاتها، والمحافظة على مستويات الإنتاج والقدرة على إضافة أشكال صيدلانية جديدة، وفيما يلي بياناً لأهم المؤشرات الدالة على مكانة الشركة السعودية للصناعات الدوائية بالمملكة العربية السعودية:

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماك) التقرير السنوي الواحد والثلاثون مرجع سابق، ص ٢١ .



أولاً: نمو الموجودات : تمثل الموجودات واحدة من أهم بنود قائمة المركز المالي الموحد بالنسبة لأي شركة، وهذه القائمة تعتبر من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في تقييم وضعية الشركة من الناحية المالية، ويمثل نمو الموجودات أحد المؤشرات الدالة على تطور الأداء المالي للشركة، والذي يعكس بدوره قدرتها على المنافسة والإستمرار في السوق .

وبالنسبة للشركة السعودية للصناعات الدوائية، فقد ظلت موجوداتها تسجل نمواً في معظم سنوات فترة الدراسة، حيث ارتفعت من ٢٤٦٦ مليون ريال عام ٢٠٠٥م إلى ٣٣٠٦ مليون ريال عام ٢٠٠٧م، ثم إلى ٣٧٣٨ مليون ريال عام ٢٠١١م وإلى ٤٣٦٩ مليون ريال عام ٢٠١٣م، في حين ارتفعت إلى ٤٨٣٩ مليون ريال عام ٢٠١٦م، مسجلة بذلك أعلى حجم لها، وذلك قبل أن تنخفض انخفاضاً نسبياً إلى ٤٧٧٠ مليون ريال عام ٢٠١٧م، و يلاحظ بشكل عام النمو الكبير الذي حدث في حجم موجودات الشركة في آخر سنوات الدراسة مقارنة بأولها، حيث بلغت تلك النسبة حوالي ٩٣%، الأمر الذي يعكس الوضعية المميزة للشركة من الناحية المالية .

ثانياً: تنوع استثمارات الشركة : يمثل التنوع في الاستثمارات مؤشراً دالاً على تميز الشركة ووضيعتها التنافسية، فبالنسبة للشركة السعودية للصناعات الدوائية فقد تطورت وتنوعت استثماراتها خلال فترة الدراسة، حيث اشتملت تلك الاستثمارات على المساهمة في شركات تعمل في نفس المجال، سواءً بنسبة معينة فيها أو بامتلاك أسهمها بالكامل، وذلك على مستوى السوق الداخلي والأسواق الخارجية، كما اشتملت كذلك على استثمارات في صناديق استثمارية، واستثمارات في أوراق مالية .

ففي ما يتعلق بالمساهمة في شركات زميلة فتتمثل في امتلاك الشركة ل ٥١% من رأس مال الشركة العربية لصناعة المستلزمات الطبية(عناية) و ٢٢% من رأس مال الشركة العربية الصيدلانية طاسيلي (تافكو) الجزائر، و ١١% من أسهم شركة القصيم للخدمات الطبية



(ارتفعت إلى ١٦,٧% عام ٢٠١٢م ثم إلى ٥٧% عام ٢٠١٧م)، و ١٠% من أسهم الشركة العربية للألياف الصناعية (بن رشد) و ٣,١٢% من أسهم المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي و ٥,٢٥% من أسهم شركة التصنيع الوطنية، و ١,٩% من أسهم شركة ينبع الصناعية للبتروكيماويات، و ٢٥% من رأسمال شركة كاد الشرق الأوسط للصناعات الدوائية،^(١) كما تملك الشركة ما نسبته ٤٨,٥% من أسهم شركة أيرجن فارما المحدودة، وهي شركة إيرلندية تعمل في إنتاج وتطوير وتسجيل الأدوية ذات الفعالية النوعية لعلاج الأورام السرطانية،^(٢) إلى جانب ذلك فإن الشركة تملك ٥١% من رأسمال شركة سيمماكو مصر للصناعات الدوائية، وهي شركة تصنيع دوائي تقوم بتصنيع وتسويق وتوزيع المستحضرات الدوائية، وقد جاء استثمار الشركة في سيمماكو مصر في إطار سعيها لزيادة حصتها في السوق المصري.

كما تمتلك الشركة ما نسبته ٧١% من رأس مال شركة سيمماكو المغرب، والتي تمثل أحد الأذرع التصنيعية للشركة في شمال أفريقيا^(٣).

أما الاستثمار في الشركات التي تملك الشركة أسهمها بالكامل، فيتمثل في مؤسسة سيمماكو الجزائر التي تعمل في توزيع واستيراد وتصدير المواد الصيدلانية والمواد الخام والمعدات والتجهيزات الطبية، وكذلك شركة أراكم الطبية التي تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة وتشغيل الصيدليات والعمل كوكيل فرعي^(٤).

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيمماكو). التقرير السنوي العشرون ٢٠٠٦م، ص ١٨ و ١٩.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيمماكو). التقرير السنوي السابع والعشرون، مرجع سابق، ص ١٩.

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيمماكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، مرجع سابق، ص ١٢ و ١٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢ و ١٣.



أما استثمار الشركة في الصناديق الاستثمارية فقد شملت صندوق الدخل المتوازن وصندوق الرياض للأسهم وصندوق الراجحي للأسهم الخليجية ، حيث بلغ إجمالي هذه الاستثمارات في عام ٢٠٠٦م حوالي ٢٥ مليار ريال.^(١)

أما استثمارات الشركة في الأوراق المالية، فهي تتعلق بالأوراق المالية، المعروضة للبيع من أسهم الشركات التابعة، حيث يعتبر عائد بيع هذه الأسهم أحد مصادر إيرادات الشركة وفقاً لما تظهره التقارير المالية السنوية الصادرة عن مجلس إدارتها.

إن تنوع استثمارات الشركة السعودية الدوائية يعتبر مصدراً من مصادر قوتها وما اكتسبته من مكانة في السوق الصناعة الدوائية في المملكة، حيث بلغ أعلى قيمة له ٢,٦٦ مليون ريال في العام ٢٠١٣م.^(٢)

ثالثاً: نمو أرباح الشركة: إن تمكن أي شركة من تحقيق أرباح سنوية وبشكل مستمر، إنما يشير إلى قدرة تلك الشركة على المنافسة بقوة في السوق التي تعمل فيها ، ومن ثم يدل على رسوخ مكانتها في تلك الأسواق ، وبالنظر إلى حالة الشركة السعودية للصناعات الدوائية ، ومن خلال تقاريرها المالية السنوية، يلاحظ نمو صافي الأرباح المحققة عاما بعد عام خلال فترة الدراسة ، باستثناء عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، حيث كان صافي الربح المحقق فيهما أقل من السنوات السابقة ، فقد ارتفع صافي ربح الشركة من ٩٦ مليون ريال عام ٢٠٠٥م إلى ١٧٦,٥ مليون ريال عام ٢٠١٠م ، أي بزيادة بلغت نسبتها أكثر من ١٢٥% ، فيما

(١) المرجع السابق، ص ٤٠ .

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو). التقرير السنوي السابع والعشرون، مرجع سابق. ٢٠١٣م ص ١٥ .



بلغت حوالي ٣٥٧ مليون ريال في عام ٢٠١٥م^(١)، أي بزيادة بلغت أكثر من ١٠٠% عما كان عليه في العام ٢٠١٠م .

ويؤكد هذا النمو في الأرباح على المكانة التي تحتلها الشركة في سوق الدواء السعودي، على الرغم من مما يشهده ذلك السوق من منافسة شديدة بسبب وجود عدد من الشركات المحلية والعالمية التي تسوّق منتجاتها فيه.

إن نمو أرباح الشركة خلال فترة الدراسة يفسره نمو مبيعاتها وفقاً لما تم توضيحه في المطلب الرابع من المبحث السابق،^(٢) فضلاً عن توسع وتنوع استثمارات الشركة.

رابعاً: الحصة السوقية للشركة والمرتبة التي تحتلها بعض منتجاتها:

تعكس الحصة السوقية التي تمتلكها أي شركة من الشركات في السوق التي تعمل فيها وضع ومكانة الشركة في تلك السوق، وبالنسبة للشركة السعودية للصناعات الدوائية فإن حصتها في السوق السعودي ظلت تتراوح ما بين ٧,٤% و ٩% خلال فترة الدراسة ، حيث حافظت الشركة على مركزها المتقدم في مجمل السوق الدوائي بالمملكة بالرغم من استمرار المنافسة القوية مع الشركات العالمية والوطنية، فقد ظلت تحتل المركز الثاني بين الشركات المتنافسة في هذا القطاع في عدد من سنوات الفترة، في حين احتلت المركز الأول في السوق الدوائي للقطاع الخاص بالمملكة منذ عام ٢٠١٤م، ومازالت الشركة تحتل موقع ريادي في عدد من المجموعات الدوائية ، مثل مجموعة أدوية الحديد وأدوية علاج نزلات البرد ، فيما تحتل معظم مستحضراتها الأخرى المركزين الثاني والثالث من المجموعات العلاجية المختلفة

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو). التقرير السنوي للاعوام

٢٠٠٥-٢٠١٠م-٢٠١٥م .

(٢) راجع ص ١٩٥ .



التي تنتمي إليها،^(١) وقد سبق توضيح موقف الحصة السوقية للشركة في مطلب سابق من هذا الفصل.

لقد ظلت الشركة منذ تأسيسها، ومن خلال خططها المستقبلية، تعمل على أن تصبح من ضمن أفضل ٢٠ شركة أدوية جنيصة على مستوى العالم، وأن تمارس عملياتها على المستوى الدولي من خلال التكامل عبر حلقات سلسلة التوريد والإنتاج والتوزيع والتخصص في أحدث مجالات العلاج المبتكرة،^(٢) وعلى هذا الأساس بنت خططها واستراتيجيات عملها.

المطلب الرابع : أثر مؤشر التنافسية على تنوع أساليب العمل. (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م).

يعد تنوع أساليب العمل أحد متطلبات تعزيز القدرة التنافسية بالنسبة لأي شركة من الشركات، ويقصد بأساليب العمل هنا الطرق التي تتبعها الشركة في تنظيم أنشطتها والقيام بأعمالها على الوجه المطلوب و الذي تحقق به الأهداف المرجوة، خاصة في ظل العمل في إطار سوق تنافسية.

اهتمت الشركة السعودية للصناعات الدوائية ، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها التنافسية والمحافظة على وضعها التنافسي في السوق التي تعمل فيها، بتنوع أساليب العمل فيها، حيث شمل اهتمامها في هذا الجانب مجال إعادة الهيكلة ومجالات التقنية والموارد البشرية

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي للاعوام ٢٠١٥م ص ٣٠-٢٠١٦م ص ١٩ .

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، المرجع سابق، ص ٦ .



وتمكنين وتطوير العاملين ، والخدمات اللوجستية ، وكفاءة الأداء وتطوير الأعمال ، والأهتمام بالجودة، والحوكمة، وإرضاء العملاء.

إن قطاع الخدمات المساندة في الشركة ، والمكون من إدارة الموارد البشرية و الإدارة المالية وإدارة المرافق وإدارة المشتريات وإدارة تقنية المعلومات، يقوم بتحقيق العديد من أهداف الشركة من خلال توحيد الإجراءات وأساليب العمليات في جميع فروع وأقسام الشركة ومكاتبها داخل وخارج المملكة^(١).

وفيما يلي توضيحاً للجوانب التي تشتمل عليها اهتمامات الشركة بخصوص تنوع أساليب العمل:

أولاً: إعادة الهيكلة: في إطار اهتمام الشركة بالمراجعة المستمرة لهياكلها الإدارية والفنية ، بما يحقق لها المواكبة مع المتغيرات في مجال تصنيع وإنتاج الدواء وادوات الاستثمار الأخرى التي تدخل ضمن نشاطاتها ، فقد تمت إعادة هيكلة تامة للشركة نتج عنها تغيير مسمى ((مدير الشركة)) إلى رئيس الشركة، وضم جميع النشاطات العلمية والطبية الخاصة بالتشريعات الدوائية والتسجيل وتطوير الأعمال في قطاع واحد هو قطاع تطوير الأعمال والتشريعات الدوائية، وضم جميع أنشطة الخدمات المساندة في الشركة ، والتي تشمل الأنشطة الإدارية والمالية والمشتريات وتقنية المعلومات وإدارة المرافق، في قطاع واحد هو قطاع الخدمات المساندة، بالإضافة إلى ضم أعمال التسويق والمبيعات داخلياً وخارجياً في قطاع واحد هو

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكوكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، مرجع سابق، ص ١٦ .



قطاع التسويق والمبيعات، إلى جانب ضم جميع أعمال التصنيع والخدمات اللوجستية في قطاع واحد هو قطاع التصنيع وتجهيز المواد^(١).

وقد كان الهدف من إعادة الهيكلة التنظيمية لإقسام الشركة هو إحداث تطوير في هيكلها التنظيمي حتى تتمكن الشركة من المحافظة على مركزها الصداري في سوق صناعة الدواء بالمملكة.

ثانياً: مجال استخدام التقنية: اهتمت الشركة بمجال استخدام التقنية وعملت على تطبيق أنظمة حديثة في هذا الجانب في عدد من قطاعات الشركة ، حيث تم تحويل عدد من الأنظمة لتصبح آلية، مثل أنظمة الادارة المالية وإدارة الموارد البشرية وأنظمة اختبارات الجودة ونظم معايرة ثباتية المنتجات ، ونظام خدمة العملاء ليشمل كل فروع الشركة داخل المملكة وربطها بعدد كبير من المستشفيات والمستوصفات والأطباء^(٢).

كما شملت تطبيقات التقنية الحديثة في الشركة كل من قطاع الإنتاج والمبيعات والإمداد ونظام إدارة الوثائق ، ونظام التواصل مع الموردين ونظام إدارة الوقت^(٣).

ثالثاً: في مجال الموارد البشرية وتطوير وتمكين العاملين: إن الاهتمام بالموارد البشرية وتطوير وتمكين العاملين يدخل ضمن أساليب العمل الحديثة في الشركات ومنظمات الأعمال لضمان حسن الأداء، وقد أولت الشركة السعودية للصناعات الدوائية اهتماماً كبيراً لتطوير قدرات ومهارات العاملين عن طريق التدريب الداخلي والخارجي، وعن طريق عقد دورات

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي التاسع عشر، مرجع سابق، ص ١٦ .

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو). التقرير السنوي الواحد والعشرون، مرجع سابق، ص ١٦ .

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الثاني والعشرون، مرجع سابق، ص ١٨ .



تدريبية جماعية داخل الشركة، فقد قامت سبيماكو الدوائية خلال العام ٢٠١٦م، بتنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيها بمختلف المجالات، منها دورات جماعية داخل مقر الشركة بالإضافة إلى دورات تدريبية داخل وخارج المملكة استفاد منها قرابة ٦٢٢ موظف وموظفة،^(١) فيما استمرت الشركة في سياستها الخاصة باستقطاب الكفاءات الوطنية، حيث تراوحت نسبة السعودة في الوظائف ما بين ٣٣,٧% و ٤٠% خلال فترة الدراسة ، وقد تم التركيز في هذا الجانب على الوظائف التخصصية^(٢).

من جانب آخر، فقد أكملت إدارة الموارد البشرية بالشركة خلال عام ٢٠١٠م عملية تحويل جميع الموظفين على سلم الرواتب الجديد، وذلك تبعاً لدليل السياسات الداخلية للشركة ودراسة المرجعية الخاصة بمؤشرات المقارنة بين رواتب الشركة والرواتب في الشركات الأخرى في سوق العمل^(٣).

رابعاً: في مجال تطوير الأعمال: تهتم الشركة بتطوير أعمالها من خلال إدارة مختصة بهذا الجانب، تعمل على وضع الخطط الخاصة بتطوير مشاريع الشركة وتنمية أعمالها من حيث التوسع في إنتاج المجموعات العلاجية الحالية، والنفاد إلى مجموعات جديدة عن طريق عقد اتفاقيات وتحالفات مع عدد من الشركات العالمية،^(٤) فعلى سبيل المثال واصلت سبيماكو الدوائية في العام ٢٠١٥م تطبيق توجهها الاستراتيجي بالتركيز على الأنشطة الرئيسة وقطاع

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)، التقرير السنوي العشرون، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو). التقرير السنوي الثامن والعشرون. ٢٠١٤م. ص ٢٠.

(٤) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو). التقرير السنوي الواحد والعشرون. مرجع سابق. ص ١٦.



الصناعة الدوائية بشكل خاص والرعاية الصحية بشكل عام من خلال سبيماكو الدوائية وشركاتها التابعة، كما شهد عام ٢٠١٥م العديد من القرارات الهامة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي ففي داخل المملكة استمرت الشركة في تقوية محفظتها من المنتجات سواء المنتجات المطورة أو تحت التطوير من خلال مركز التطور الدوائي في سبيماكو الدوائية أو من خلال التحالفات الإستراتيجية، وخلال العام تم توقيع اتفاقية مع شركة روش العالمية للتصنيع الجزئي وحقوق البيع والتوزيع داخل المملكة لمستحضرين لعلاج سرطان الثدي بمبيعات متوقعة تصل إلى ٢٠٠ مليون ريال سنوياً، كذلك تم اعتماد مشروع إنتاج أدوية الأمراض السرطانية ضمن مصنع سبيماكو الدوائية في منطقة القصيم بتكلفة مبدئية ٢٠٠ مليون ريال، وخلال العام تم تأسيس شركة متخصصة في إدارة المراكز الطبية والصيدليات تساهم مستقبلاً بالاستفادة من الفرص المتاحة في هذه المجالات وفتح قنوات بيع إضافية للشركة.

وفي خارج المملكة ساهمت الشركة في الاكتتاب بزيادة رأس مال الشركة التابعة بمبلغ ٨٦ مليون درهم مغربي مما رفع نسبة سبيماكو الدوائية فيها إلى ٦٥,٠٦%، كما تم خلال العام بيع حصة الشركة في شركة أيرجن فارما الإيرلندية بمبلغ ٢٤٥,٥ مليون ريال بمكاسب رأسمالية من قيمة الاستثمار الأساسي تقدر ب ١٥٢,٤ مليون ريال، واستمراراً في خطة الشركة التوسعية في المنطقة فقد إستحوذت سبيماكو الدوائية على حصة نسبتها ٥١% من شركة ميفو الدولية للصناعات الدوائية ومقرها جمهورية مصر العربية.^(١)

خامساً: في مجال الخدمات اللوجستية: نسبة للأهمية الكبيرة للخدمات اللوجستية بالنسبة للشركات بشكل عام وشركات التصنيع والتسويق الدوائي بشكل خاص يلاحظ اهتمام الشركة السعودية للصناعات الدوائية بهذا الجانب ضمن منظومة عملياتها وأعمالها، حيث

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)، التقرير السنوي التاسع والعشرون، مرجع سابق، ص ٩.



أفردت لها إدارة مختصة، هي إدارة تجهيز المواد، والتي تستخدم أفضل المعايير العالمية في الخدمات اللوجستية والتخزين، حيث تخضع جميع العمليات في هذا الجانب لقوانين وأنظمة إجرائية دقيقة تلائم طبيعة الصناعة الدوائية، وتشمل جميع مراحل التعامل مع المواد الخام والمنتج النهائي، بدءاً من تخطيط الإنتاج واستلام وتخزين المواد والمنتج النهائي ونقلها وتسليمها للعملاء والمحافظة على الظروف القياسية للمنتج بشكل لا يؤثر على فعاليته أثناء النقل والتخزين^(١).

سادساً: مجال إدارة علاقات العملاء: في هذا المجال تظهر الشركة اهتماماً بعلاقتها بعملائها، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تضمين رسالة الشركة مرتكزاً يتعلق بإرضاء العملاء، حيث تضمنت القيم التي تركز عليها الرسالة نصاً مفاده أن الشركة تقدر عملاءها وتهتم بتحقيق رغباتهم، وتلتزم بالعمل بشكل مباشر معهم للتعرف على رغباتهم، وتلتزم بتقديم منتجات ذات جودة تلي تلك الرغبات والمتطلبات وتضمن كسب ولاء أولئك العملاء^(٢).

وفي هذا الإطار قامت الشركة منذ عام ٢٠٠٦م بتنفيذ برنامج إدارة علاقات العملاء لإدارة نشاطات مندوبي الترويج الطبي آلياً، بحيث يستطيع المندوبون تخطيط نشاطاتهم وإدخال تقاريرهم باستخدام أجهزة الحاسوب المحمولة^(٣).

ومن جانب آخر ظلت الشركة تقوم بمساعدة الموردين المحليين وتأهيلهم وتعزيز قدراتهم وتحسين جودة النشاطات التي يقومون بها، وتوطين كثير من مستلزمات الإنتاج بالمملكة

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الثاني والعشرون، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي السابع والعشرون، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي العشرين، مرجع سابق، ص ١٤.



العربية السعودية، والتركيز على مبدأ الشراكة في النجاح مع عملاء الشركة في الداخل والخارج، والتوسع في قياس رضا العملاء ليشمل جميع الأسواق الداخلية والخارجية.^(١)

سابعاً: في مجال الاهتمام بالجودة: تدخل عملية الاهتمام بالجودة ضمن أساليب العمل الحديثة، وقد أولت الشركة هذا الجانب اهتماماً كبيراً منذ إنشائها، حيث حصلت على شهادة الأيزو لنظام الإدارة المتكامل، والذي يشمل تطبيقات الجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية في مختلف الأنشطة، بالإضافة إلى تجديدها لشهادة التصنيع الجيد من الهيئة العامة للغذاء والدواء لمدة ثلاث سنوات عام ٢٠١٥م^(٢).

لقد عملت الشركة على تعزيز نظم إدارة الجودة لتحقيق الهدف الاستراتيجي لها باعتبارها شريك مفضل لشركات الأدوية العالمية على نطاق المملكة، وذلك من خلال ترسيخ مفاهيم الجودة بين العاملين والحرص على تطبيقها في جميع أنشطة الشركة ذات العلاقة بجودة المنتج، وقامت بتنظيم ورش عمل لتطبيق طرق إدارة مخاطر الجودة، وتطبيق نظام الإجراءات التصحيحية والوقائية والتدريب على تطبيقاتها^(٣).

ثامناً: في مجال الحوكمة: من الاتجاهات الحديثة في إدارة أعمال الشركات ما يسمى بالحوكمة، التي تضفي عليها درجة من الشفافية والإفصاح، فالحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي تجري بموجبها إدارة المنظمات، والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة وأصحاب المصالح، ويتم من

(١) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والعشرون، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي التاسع والعشرون. مرجع سابق، ص ٣٢-٣١.

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي التاسع والعشرون، مرجع سابق، ص ١٩.



خلالها حماية مصالح واستثمارات وحقوق المساهمين، وكذلك تعظيم أرباح المنظمة وقيمتها السوقية^(١).

وقد اهتمت إدارة الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بحوكمة الشركة لتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة العمل، لمواكبة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية، حيث قام مجلس إدارة الشركة باعتماد إجراءات ولوائح وسياسات تتضمن أدق القواعد وأفضل المعايير المستقاة من النظم والأعراف الدولية المعتمدة، والتي تكفل أفضل الممارسات الإدارية والتنفيذية التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين واصحاب المصالح،^(٢) ولضمان كفاءة تطبيق إجراءات الحوكمة تم إنشاء إدارة مستقلة تحت مسمى إدارة الحوكمة والالتزام تعني بشؤون حوكمة الشركة وإجراءات الالتزام بأنظمة ولوائح الشركة الداخلية، وأنظمة ولوائح الجهات الرقابية مثل وزارة التجارة والاستثمار وهيئة سوق المال وهيئة الغذاء والدواء، ومن أهم أعمالها التي تم اعتمادها في الجمعيات العامة لمساهمي الشركة خلال العام ٢٠١٧م اعتماد النظام الأساسي للشركة وتحديث لائحة الشركة، وكذلك عمل لجنة المراجعة التي تشمل ضوابط إجراءات عمل اللجنة ومهامها وقواعد اختيار أعضائها ومدة عضويتهم، وتحديث لائحة سياسات ومعايير العضوية في مجلس الإدارة، وكذلك تحديث سياسة مكافآت مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية.^(٣)

(١) مركز أبو ظبي للحوكمة ، اساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم ، سلسلة النشرات التطبيقية ، غرفة أبو ظبي ، ص ٥.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، مرجع سابق، ص ٢٥ .

(٣) الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، مرجع سابق، ص ٢٥ .



إن ما تقدم يظهر بوضوح تنوع الأساليب التي تتبعها الشركة السعودية للصناعات الدوائية في القيام بأعمالها وعملياتها بمستوى من الكفاءة يضمن لها المحافظة على وضعها التنافسي المتقدم في أسواقها الداخلية والخارجية.



الخاتمة

تشتمل الخاتمة على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، بالإضافة إلى التوصيات التي تتقدم بها الدراسة، وذلك كما يلي:

أولاً: النتائج: وتمثل في الآتي:

١- ترتبط أهمية توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية بأهمية تحقيق الأمن الدوائي، والذي يمثل بدوره مكوناً أساسياً من مكونات الأمن الوطني.

٢- يتزايد الطلب على الدواء في المملكة العربية السعودية مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية في ظل النمو السنوي للسكان وتزايد أعداد الحجاج والمعتمرين، في حين أن عرض الدواء يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد بما يكلف المملكة مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤكد على أهمية وضرة التوجه نحو إحلال واردات الدواء عن طريق توطین الصناعة الدوائية.

٣- تتوفر في المملكة العربية السعودية عدة مقومات تساعد على توطین الصناعة الدوائية فيها، أبرزها رأس المال الذي يعتبر أهم مقومات هذه الصناعة، إلى جانب المدن الصناعية المزودة بالتقنيات الحديثة، والتي تعتبر مصدراً للوفورات الخارجية للصناعة الدوائية.

٤- اتسمت جهود توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية بالتنوع، حيث شملت تهيئة المناخ للمستثمرين للاستثمار في هذا القطاع، ووضع توطین وتطوير الصناعات الدوائية ضمن أجندة البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الاقتصادية في السوق المحلي، إلى جانب تعزيز تنافسية هذه الصناعة من خلال أشكال مختلفة من الدعم الحكومي.

٥- يُظهر واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية التطور الملحوظ الذي حدث فيها من حيث الحجم، وذلك من خلال عدة مؤشرات تتمثل في حجم الاستثمار وعدد



المصانع العاملة، وفي حجم القوة العاملة فيها، وفي حجم الإنتاج الفعلي من الدواء، حيث حققت هذه المؤشرات معدلات نمو إيجابية خلال فترة الدراسة.

٦- تواجه الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية عدة تحديات، يتمثل أبرزها في سد الفجوة بين الطلب والعرض، والارتقاء بمستوى جودة الدواء، وتطوير التنافسية للمنتجات الدوائية، ومواكبة التطورات العالمية في صناعة الدواء، ونقل وتوطين التقنية الحديثة، والتكثيف مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

٧- تعاني الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية من عدة مشكلات تؤثر سلباً على تطورها، يتمثل أهمها في المعوقات الإدارية والفنية المتعلقة بارتفاع التكاليف الاستثمارية، وضعف حصة المنتج الدوائي المحلي في المشتريات الحكومية، وعدم وجود مصانع متخصصة في إنتاج الأدوية المهمة مثل أدوية السكري والسرطان، والاعتماد الكامل على إنتاج الدواء الجينيس، وقلّة الأيدي العاملة الوطنية عالية التأهيل.

٨- أظهرت الدراسة من خلال مؤشرات التنافسية المتعلقة بالصناعة الدوائية السعودية، محدودية وضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعة في السوق المحلية، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة، والاعتماد الكبير على إنتاج الدواء الجينيس من جهة أخرى، والذي لا تقارن جودته بجودة الدواء المستورد.

٩- أظهر تحليل أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية الوضع التنافسي المتقدم للشركة في السوق الذي تعمل فيها، وذلك من خلال القيمة المضافة ومعدل العائد على الاستثمار ونمو الحصة السوقية ونمو المبيعات.

١٠- الوضع التنافسي المتقدم للشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية انعكس إيجاباً على سوق المنتجات الدوائية السعودية بتوسع نطاقه عبر اختراق أسواق جديدة، ومن خلال طرح منتجات مبتكرة في تلك السوق.



ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن هنالك جملة من التوصيات يتقدم بها البحث، وذلك على النحو التالي:

١- ضرورة مواصلة جهود توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، لارتباطها بتحقيق الأمن الدوائي، ولما فيها من مكاسب للاقتصاد الوطني، تتمثل في تنوع الإنتاج الصناعي في إطار توسيع قاعدة الإنتاج، وفي إحلال الواردات وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى توليد فرص العمل للكوادر الوطنية.

٢- العمل على تعظيم الاستفادة من المقومات المتوفرة في المملكة العربية السعودية والمرتبطة بتوطين صناعة الأدوية، مثل عنصر رأس المال والطاقة والامكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها المدن الصناعية القائمة في عدد من مناطق المملكة.

٣- الاستفادة من النتائج الملموسة والمشجعة التي تحققت في مجال توطين الصناعة الدوائية لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، وذلك من خلال بذل مزيد من الجهد التطويري على مستوى الدعم الحكومي وتشجيع الاستثمار في الصناعة الدوائية، وعلى مستوى الإدارة الصناعية للمنشآت القائمة.

٤- ضرورة العمل على معالجة المشكلات والمعوقات الفنية والإدارية التي تعترض تسجيل المنتجات الدوائية الوطنية في الأسواق الخارجية بما يمكنها من النفاذ إلى نطاق أوسع في تلك الأسواق واختراق أسواق جديدة.

٥- لا بد من إيلاء عملية البحث والتطوير الدوائي اهتماماً أكبر من خلال التعاون بين الشركات الوطنية العاملة في صناعة الدواء والمراكز البحثية والجهات الحكومية ذات الصلة،



على أن يصحب ذلك زيادة في الإنفاق على البحث العلمي والابتكار في مجال صناعة الدواء من قبل الشركات وغيرها من الجهات المهمة بتطوير هذه الصناعة.

٦- ضرورة الاتجاه نحو إنتاج الأدوية المبتكرة والحيوية، وتلك التي تستخدم في علاج الأمراض المستعصية، مثل أدوية السكري وأدوية السرطان، ويقتضي ذلك الدخول في اتفاقيات مع الشركات العالمية المنتجة لتلك الأدوية للاستفادة من خبراتها والتقنيات الحديثة التي تستخدمها في تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال.

٧- في مجال إنتاج الدواء الجينيس الذي يقوم عليه نشاط الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، لابد من بذل مزيد من الجهد في تحسين جودة المنتج وإتباع الوسائل التي من شأنها أن تسهم في خفض تكلفة الإنتاج بما يعزز ثقة المستهلكين في المنتجات الدوائية الوطنية في السوق المحلي والخارجي، ومن ثم يسهم في زيادة قدرتها التنافسية في تلك الأسواق.

٨- مازالت الحاجة قائمة إلى مزيد من الجهد في تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال الصيدلة، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود مختلف الجهات ذات الصلة للعمل معاً في تحقيق التوسع الأفقي في عملية التأهيل (بزيادة عدد كليات الصيدلة ومراكز الأبحاث الصيدلانية وأعداد الدارسين فيها) والتوسع الرأسي (بتحديث البرامج والمناهج الدراسية والارتقاء بمستوى مخرجاتها).

٩- إن المحافظة على الوضع التنافسي المتقدم نسبياً، الذي تتمتع به الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، يتطلب من الشركة مواصلة جهودها التطويرية لمنتجاتها وارتياح آفاق جديدة في هذه الصناعة بالاستفادة من الاتفاقيات التي أبرمتها مع العديد من شركات الدواء العالمية.

١٠- إن دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بتوطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية، والإحاطة الشاملة بها واستخلاص النتائج التي يمكن بناء الجهد التطويري عليها،



يتطلب تضافر جهود فريق بحثي متكامل يتكون من مختلف التخصصات ذات الصلة، الأمر الذي يجب أن توليه الجهات المعنية بتوطين الصناعة الدوائية وتطويرها اهتماماً خاصاً.

فهارس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- المراجع باللغة العربية.

أولاً-الكتب.

- ١- اختيار المواقع الصناعية إمكانية الاستفادة منها في إقليم كردستان العراق، د.أحمد محمد البريفكاني، تنمية الرافدين ٢٠٠٦ م .
- ٢- إدارة الإنتاجية ، جوزيف بروكو بنكو ،مكتب العمل الدولي جنيف، ١٩٩٨ م .



- ٣- استراتيجية العمليات والإنتاج - مدخل استراتيجي ،نبيل مُجَّد مرسي ط ١، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ٤- أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم، مركز أبو ظبي للحوكمة ، سلسلة النشرات التطبيقية ، غرفة أبو ظبي .
- ٥- استراتيجية الأمن الغذائي والدوائي في الوطن العربي- الأوضاع في المنطقة العربية :الواقع الدوائي،د. مُجَّد بن عبدالعزيز العقيل، جامعة الأمير نايف- كلية العلوم الأمنية ،٢٠١٥م.
- ٦- اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى ،د.مُجَّد زهر سعيد السماك ،ط١، عمان دار زهران للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩م .
- ٧- اقتصاد المملكة العربية السعودية (نظرة تحليلية)،د. عبدالله سليمان العبيد. د.عبدالقادر عطية، الرياض، دار عالم الكتاب للنشر والتوزيع ،١٩٩٤م.
- ٨- اقتصاديات الخدمة الصحية إشارة إلى اقتصاديات النظام الصحي السعودي ، د.طلعت الدمرداش إبراهيم وآخرون، جده ،خوارزم العلمية ، ٢٠١٣م.
- ٩- الأمن الدوائي في المملكة العربية السعودية : حقائق وأرقام في عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز ،ص. فاضل القعيشيش. الناشر.وزارة الصحة.٢٠٠٣م.
- ١٠- الاقتصاد الصناعي ، د.مدحت القرشي ، ط،عمان، ٢ دار وائل للنشر، ٢٠٠٥ م.
- ١١- الاقتصاد الصناعي ،د.حميد جاسم حميد وآخرون، ط٢،عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م.



١٢- الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص - التحديات، د. خليل عليان عبدالرحيم، ط١، الرياض، معهد الادارة العامة، ٢٠٠٩م.

١٣- التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس - نظريات وأساليب، مُجَّد جاسم مُجَّد علي شعبان العاني، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م.

١٤- التجارة الدولية -رؤية معاصرة ،د.الفتاح مُجَّد عثمان، جدة خوارزم العلمية ،٢٠١٥م.

١٥- التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم ،د.مصطفى أحمد حامد رضوان ، الإسكندرية الدار الجامعية، ٢٠١١م.

١٦- التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة ، د. هادي أحمد الفراجي، ط١، عمان، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م.

١٧- التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الاسلامي والوضعي ، ط٢، عمان ، دار مناهج للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥م.

١٨- جغرافية الصناعة من منظور معاصر، د.صبحي أحمد الدليمي، ط١، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع ٢٠١٨م.

١٩- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر مُجَّد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُجَّد نعيم العرقسوسي ، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٠- قاموس انكليزي اكسفورد ، ت. مُجَّد بدوي، أكاديميا انترناشول ، ٢٠٠٢ . ٢٨ - مختار الصحاح مُجَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٨٦م.



- ٢١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٦م .
- ٢٢- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، إبراهيم أنيس وآخرون، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ.
- ٢٣- المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، قراءة أولية للالتزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على القطاع الخاص السعودي، طارق الزهد، المنطقة الشرقية، الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٢٦هـ.
- ٢٤- المنافسة في ظل العولمة : القضايا والمضامين ، علي توفيق الصادق ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل المعهد للسياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد الخامس، أكتوبر ، ١٩٩٩م .
- ٢٥- منظمة التجارة العالمية نشأتها و مبادئها و اتفاقياتها ، د. فهد بن يوسف العيتاني.
- ٢٦- منجزات خطط التنمية (حقائق وأرقام) ،وزارة الاقتصاد والتخطيط ،المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤م.
- ٢٧- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر ، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٨م
- ٢٨- مقدمة ابن خلدون، ل: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون، ط٢، المحقق: عبد الله مُحَمَّد الدرويش، دار يعرب، ٢٠٠٤م.
- ٢٩- مدخل إلى جغرافية الصناعة، د.حسن عبدالقادر صالح ، ط١، عمان دار الشروق للتوزيع ١٩٨٥.
- ٣٠- النظرية الاقتصادية، الاقتصاد التحليلي الوحدوي، د. نعمة الله نجيب، ط٢ الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٥م.



٣١ - آليات القدرة التنافسية في القطاع الصناعي ، د . عبدالرحمن بن عنتر ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧م.

ثانياً: الرسائل العلمية.

- ١- الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، عبد الحكيم عبد الله النصور، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة تشرين، (٢٠٠٩م).
- ٢- تأثير الاندماج على تنافسية الصناعات الدوائية الأردنية، أمين عبداللطيف محمود جابر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية- كلية الاقتصاد، (٢٠٠٣م).
- ٣- تحليل العوامل المؤثرة على جودة المنتجات الدوائية الأردنية للفترة (١٩٩٠م - ٢٠٠٢م)، إسحاق محمود العبادي رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الاقتصاد ،للجامعة الأردنية، (٢٠٠٤م).
- ٤- الصناعات الدوائية و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، علا بهجة إبراهيم، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة تشرين ، (١٩٩٠م).
- ٥- الصناعات الدوائية في الأردن، نسيم رحاحلة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد ،جامعة اليرموك ، ١٩٩٧م.
- ٦- دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات الدوائية في المملكة العربية السعودية، أريج الفيومي رسالة ماجستير ،مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، لجامعة الملك عبد العزيز ، (٢٠٠٦).

ثالثاً-الدويات المحكمة.

- ١- آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية ، العدد ٥٥ ، ٢٠١٣م /د/ مُجَّد عمر باطويح وآخرون.
- ٢- التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، الظروف والتوقعات الاقتصادية، الشرق الأوسط ،المملكة العربية السعودية، سجاد مُجَّد جاسم الدين ،مجلة الأعمال والتسويق الصناعي، العدد ١ بتاريخ ٢٠٠١ ، المجلد ١٦ .



- ٣- اختيار المواقع الصناعية وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كردستان العراق ، احمد مُجَدّ البريفكاني، ٢٠٠٦م، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العدد ٨٣، ص ٢٨ .
- ٤ - خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني ٢٠٢٢ - ٢٠١٨ مجلس السياسات الاقتصادية خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠١٨م.
- ٥ - الخطة التنموية التاسعة- تنافسية الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط ،المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧م.
- ٦- استراتيجيات اكتساب الميزة التنافسية في متاجر المفرد -دراسة استطلاع لعينة من المتاجر في مدينة الموصل، علاء عبدالسلام يحي وعلاء أحمد حسن، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ٩، العدد ٣٥ .
- ٧ - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، ع ١٤٣، ١٤٢٩هـ.
- ٨- السياسات الدوائية في البلدان النامية وصناعة الدواء العالمية ،مُجَدّ محمود، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧م.
- ٩- القدرة التنافسية وقياسها ،مُجَدّ عدنان وديع، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، الكويت، العدد ٢٤ ، ديسمبر ٢٠٠٣م.
- ١٠- مصادر الطاقة في تحديد المواقع الصناعية "دراسة نظرية"، أمير الحناوي، ومجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ١٨ ، كانون الأول، ٢٠١٤م.
- ١١- واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي مجلة الخليج العربي المجلد(١٤) العدد(٣-١) السنة ٢٠١٣م.
- رابعاً - الوثائق .



١- اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، المادة الرابعة عشرة.

٢- قواعد تسعير الدواء من إصدارات الهيئة العامة للغذاء والدواء، ١٤٣٢ هـ.

خامساً- والتقرير.

١- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي التاسع عشر ٢٠٠٥ م.

١- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي العشرون ٢٠٠٦ م.

٢- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الواحد والعشرون ٢٠٠٧ م.

٣- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الثاني والعشرون ٢٠٠٨ م.

٤- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الثالث والعشرون ٢٠٠٩ م.

٥- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الرابع والعشرون ٢٠١٠ م.

٦- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الخامس والعشرون ٢٠١١ م.

٧- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي السادس والعشرون ٢٠١٢ م.

٨- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي السابع والعشرون ٢٠١٣ م.



- ٩- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الثامن والعشرون ٢٠١٤م.
- ١٠- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي التاسع والعشرون ٢٠١٥م.
- ١١- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الثلاثون ٢٠١٦م.
- ١٢- الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سيماكو)- التقرير السنوي الواحد والثلاثون ٢٠١٧م.
- ١٣- صندوق التنمية الصناعي -المملكة العربية السعودية-التقرير السنوي ١٤٢٥هـ
- ١٤- المملكة العربية السعودية - احصاءات وزارة الصحة -٢٠٠٦م-٢٠١٧م.
- ١٥- المملكة العربية السعودية-هيئة الاحصاءات العامة- نشرة احصائيات العمرة، ٢٠١٧م.
- ١٦- المملكة العربية السعودية- إحصاءات وزارة الصحة- ٢٠٠٥م-٢٠١٧م.
- ١٧-المملكة العربية السعودية -هيئة الاحصاءات العامة- نشرة احصائيات العمرة، ٢٠١٧م.
- ١٨- المملكة العربية السعودية - هيئة الاحصاء -البحث العلمي، ٢٠١٧م.
- ١٩- المملكة العربية السعودية - هيئة الاحصاءات العامة - المسح النشاط الصناعي ٢٠١٧م.
- ٢٠- المملكة العربية السعودية - هيئة الاحصاء العامة - مسح المنشأة الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٧م.
- ٢١- المملكة العربية السعودية - هيئة الإحصاءات العامة التجارية الخارجية الصادرات غير النفطية ٢٠١٧م
- ٢٢- المملكة العربية السعودية -مصلحة هيئة الاحصاءات العامة، الواردات الصيدلانية- ٢٠٠٥م-٢٠١٧م



٢٣- هيئة الاحصاءات العامة- الصادرات -قسم حسب الأصناف، رمز السلعة
٣٠٠٤٤٠٠٠، ٢٠١٧م. ٢٥- الهيئة العامة للغذاء والدواء - المملكة العربية السعودية-
التقرير السنوي للعام ٢٠١٥م.

٢٤- هيئة الاحصاءات العامة -مسح النشاط الاقتصادي ٢٠١٧م، الحوافز والتمويل.

٢٥- ملتقى أسبار للدراسات والبحوث والاعلام - التقرير الشهري- العدد ٥٢- للعام
٢٠١٩م.

٢٦- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعون، ٢٠٠٤م.

- المراجع الأجنبية:

**The Globalization of Competition and the Localization of Competitive Advantage:
1- Policies towards Regional Clustering landon .macmilan.forthcoming.1999p95**

**2-Michael Porter A Country Competitive Advantage, Harvard Business Review,
Year 1999 CE, Volume 90-120, pp. 84-85**

- المواقع الإلكترونية.

١- ارتفاع واردات المملكة خلال ٢٠١٧م، السعودية، www.zawya.com ٢٩/٩/٢٠١٩م،
الساعة ٣٠:٥ مساءً.

٢- أسس ومتطلبات وشروط تسجيل المستحضرات الصيدلانية والعشبية ، هيئة الغذاء
والدواء .https://www.sfda.gov.sa/ar/drug/drug_reg/Pages/default.aspx

٣- الأنظمة و اللوائح - الهيئة العامة للغذاء والدواء

https://www.sfda.gov.sa/ar/drug/drug_reg/Pages/default.aspx بتاريخ

٢١/٣/٢٠١٩م.

٤- إنرايت، مايكل ، cit.p6

Developing China: The Remarkable Impact of Foreign.Enright,Michael,op,cit.p6

٥ - الابتكار والتصنيع معهد الابتكار والتطوير الصناعي- مدينة الملك عبدالله للعلوم

والتقنية، <https://www.kacst.edu.sa> > arb > ncid .



- ٦- التجمعات الصناعية، <https://www.ic.gov.sa/ar/about> / تاريخ الدخول ٢٩/٦/٢٠١٩ الساعة ١٠:٣٠ مساءً.
- ٧- التجمعات الصناعية، <https://www.ic.gov.sa/ar/about> / تاريخ الدخول
- ٨- تحقيقاً لرؤية ٢٠٣٠ في توطين الصناعات ذات البعد الأمني والوطني والدوائي <https://www.ic.gov.sa/pharmaus>.
- ٩- تسعير الأدوية في المملكة العربية السعودية - الهيئة العامة للغذاء والدواء <https://www.sfda.gov.sa/mediacenter/podcast/Pages/episode13> ، تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥هـ، الساعة ١٠،٣٠ صباحاً.
- ١٠- تعريف الاستهلاك - الشركة السعودية للكهرباء <https://www.se.com.sa/ar-sa/Customers/Pages/TariffRates> تاريخ الدخول ١٤٤٠/١/١٥هـ، الساعة ١٠،٠٠ صباحاً.
- ١١- توطين صناعة الدواء يوفر ٢٠ مليار ريال على الاقتصاد الوطني سنوياً، www.alriydh.com. الدخول ٢٠١٩/١٠/١م الساعة ١٠:٢٥ صباحاً.
- ١٢- توضح بالأرقام نمو تعداد سكان المملكة <https://www.okaz.com.sa> article. الدخول ٢٠١٩/١/١٠م الساعة ١٠:٣٠ مساءً.
- ١٣- الجزيرة للصناعات الدوائية" تستمر في تصدير الأدوية إلى <https://www.argaam.com/article/articleDetail>، تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٩هـ، الساعة ١٢،٣٠ صباحاً.
- ١٤- الدواء السعودي يتجه نحو ثورة صناعية، صحيفة الشرق الاوسط، www.m.aawsat.com. تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٠/٠١م، الساعة ١:٢٠ مساءً.
- ١٥- السعودية تحتضن ١٥ مصنعاً للأدوية، صحيفة الشرق الاوسط الإلكترونية، www.aawsat.com. تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٠/٠١م، الساعة ١١:١٥ مساءً.



https://www.sfda.gov.sa oper Documents Drug-Establishments تاريخ الدخول

٢٠١٩/١٠/٠١م، الساعة ١١:٣٠ مساءً.

١٦- سياسات وإجراءات التسعير الدوائي في المملكة العربية السعودية

Pharmaceutical Pricing Policies and Procedures in Saudi: تاريخ الدخول

١٤٤١/٤/٢هـ، الساعة ١١,٣٠ صباحاً.

١٧- الشغف بصناعة الدواء يقود سعودية إلى ابتكار دواء جديد للصرع

، ابتكار سعودي جديد لاستخدام البكتيريا في نقل الدواء - https://sabq.org

https:// www.alriyadh.com تاريخ الدخول ١٤٤١/٣/٢٥هـ، الساعة ٠٨,٣٠ صباحاً.

١٨- صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق التنمية الصناعية السعودي

. https://www.sidf.gov.sa تاريخ الدخول ١٤٤٠/١٠/١٠هـ، الساعة ٥,٣٢ عصرًا.

١٩- صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية وحصتها في السوق من مصنعي الأدوية

المحلية، he market share of local pharmaceuticals manufacturers ، تاريخ الدخول

١٤٤١/٤/٢هـ، الساعة ١١,٣٠ صباحاً

٢٠- الصناعات الدوائية تستعين بمحامٍ، www.alriyadh.com تاريخ الدخول

١٤٤١/٢/٢٥هـ، الساعة ٣٠,١١ مساءً .

٢١- الصناعات الدوائية تستعين بمحامٍ، www.alriyadh.com تاريخ الدخول

١٤٤١/٢/٢٥هـ، الساعة ٣٠,١١ مساءً .

٢٢- ٩ ضوابط لتوطين صناعة الدواء محليا وتشجيع الاستثمار > www.aleqt.com

، article_1250131، تاريخ الدخول ١٤٤١/٢/٢٥هـ، الساعة ١١,٣٠ مساءً.

٢٣- الغذاء والدواء تنظم مؤتمرها السنوي الأول نوفمبر المقبل

، الدخول يوم السبت ، https://www.sfda.gov.sa/ar/news/Pages/h29-8-2017a1.aspx

٢٠١٩/٧/٦ الساعة ١٠,٣٠ صباحاً.



٢٤- الهيئة العامة للغذاء والدواء - <https://sfda.gov.sa> ، ٢٨/٩/٢٠١٩م ، الساعة ٥:٣٥ مساءً.

٢٥- الهيئة العامة للغذاء والدواء- المملكة العربية السعودية ،
، <https://ar.wikipedia.org/wiki> ، ٢٨/٩/٢٠١٩م ، الساعة ٧:٤٢ مساءً.

٢٦- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية الرئيسية الهيئة السعودية للمدن
الصناعية ومناطق التقنية <https://www.modon.gov.sa> ، تاريخ الدخول
١٠،٣٠ الساعة ١٤٤٠/٢/٢٥هـ.

٢٧- هيئة تنمية الصادرات السعودية،
<https://careers.saudiexports.sa> ، تاريخ الدخول ١٤٤١/٢/٢٥هـ، الساعة ١١،٣٠
مساءً.

٢٨- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية الرئيسية الهيئة السعودية للمدن
الصناعية ومناطق التقنية <https://www.modon.gov.sa> . تاريخ الدخول
١٠،٣ الساعة ١٤٤١/٣/٢٥هـ، مساءً.

٢٩- المؤثرون الخمسة في قطاع الدواء بالمملكة | مجلة الرجل،
www.arrajol.com > content ، تاريخ الدخول ٢٥/٨/٢٠١٩م ،
الساعة ١٠.٣٠ مساءً

٣٠- هيئة تنمية الصادرات السعودية،
<https://careers.saudiexports.sa> ، تاريخ الدخول
١١،٣٠ الساعة ١٤٤١/٢/٢٥هـ، مساءً.

٣١- عولمة المنافسة وإضفاء الطابع المحلي على الميزة التنافسية: سياسات تجاه المجموعات
الإقليمية، <https://link.springer.com/link.springer.com> > chapter
تاريخ الدخول ٢٠١٩/١/١٠م الساعة ١٠.٣٠ ، مساءً



٣٢- فيصل الدايل، رئيس اللجنة الوطنية للصناعات الدوائية في مجلس الغرف السعودية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، www.eleat.com, article, 1522371 ١٨ شوال ١٤٤٠هـ، الساعة ٤:٣٠ صباحاً.

٣٣- معلومات عن ميزة تنافسية على موقع، thes.bncf.firenze.sbn.it. تاريخ الدخول ٢٥/٣/١٤٤١هـ، الساعة ١٠,٣٠ صباحاً.

٣٤- مصانع السعودية تصدر الأدوية ل ٣٤ دولة حول العالم ، www.alybiy.net ، الدخول ٢٣/٢/٢٠١٩م الساعة 8,19 مساءً، انظر بيانات هيئة الغذاء والدواء .

٣٥- المدن الصناعية في السعودية من أسرع مدن العالم نمواً، > www.aleqt.com ، article_814103 > 2014/01/07، تاريخ الدخول ٢٠١٩/١١/٢٢ الساعة ١٠.٣٠ مساءً

٣٦- واردات الأدوية تفوق الصادرات ب ١١ ضعفاً، صحيفة عكاظ، www.okaz.com، ٢٩/٩/٢٠١٩م، الساعة ٥:٣٠ مساءً.

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
٢٤	ألفرد فيبر
٢٥	اوجست لوش
١٢٦	بورتر

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥٥	تطور الانفاق الحكومي الموجه لشراء الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)	١-١
٥٧	اجمالي الصادرات من الادوية ونسبة نموها خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٧م	١-٢
٥٩	يوضح تطور حجم الطلب الكلي للدواء في السعودية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م).	١-٣



٦١	حجم الإنتاج المحلي من الدواء في المملكة العربية السعودية خلال سنوات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	١-٤
٦٢	حجم واردات السعودية من الدواء خلال سنوات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	١-٥
٦٣	تطور حجم العرض من الدواء في المملكة العربية السعودية من الدواء خلال سنوات الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	١-٦
٨٦	حجم الاستثمارات في مجال الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية للفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	٢-١
٨٨	عدد مصانع الأدوية في المملكة العربية السعودية.	٢-٢
٨٩	أعداد العاملين بشركات صناعة الدواء بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	٢-٣
٩٠	حجم إنتاج الدواء بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	٢-٤
٩٣	أعداد القوة العاملة من شركات صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية للفترة من (٢٠١٠م - ٢٠١٧م)	٢-٥
١١١	نسبة الصادرات الدوائية في المملكة العربية السعودية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م).	٣-١
١١٣	نسبة الواردات الدوائية في المملكة العربية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م).	٣-٢
١١٥	التكاليف الإنتاجية لشركات الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢٠١٠م - ٢٠١٧م).	٣-٣
١١٧	الحصة السوقية للصناعات الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م).	٣-٤
١١٩	نسبة الصادرات الدوائية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٧م).	٣-٥
١٣٦	نسب مؤشر الربح للصناعات الدوائية الوطنية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٧م).	٣-٦
١٣٧	التكاليف المتغيرة والإنتاج لشركات الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢٠١٠م - ٢٠١٧م).	٣-٧
١٧٨	إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية، الحقن و المراهم والكريمات و الجلدية و المطهرات.	٥-١
١٨١	إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية، من المضادات الحيوية.	٥-٢
١٨٣	إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية، من الأشربة شراب سائل و شراب جاف	٥-٣
١٨٥	إنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية من الحبوب والاقراص والتحاميل	٥-٤
١٨٧	مساهمة الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في الإنتاج المحلي.	٥-٥
١٨٩	العائد على الاستثمار في الشركة للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.	٥-٦
١٩١	نسبة الحصة السوقية للشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في سوق القطاع الخاص	٥-٧
١٩٤	حصة صادرات الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية من إجمالي صادر الدواء	٥-٨
١٩٦	تطور مبيعات الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .	٥-٩
٢٠٢	عدد مستحضرات الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية المسجلة في السوق والأسواق الخارجية .	٥-١٠

فهرس المصطلحات العلمية

رقم الصفحة	المصطلحات العلمية
٧٦	الجنيس
٩٤	الجات
١٥٨	ترييس



فهرس الكلمات الغريبة

رقم لصفحة	الكلمات الغريبة
١٠١	الامتة
١٠٢	الثورة الصناعية الرابعة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الاستهلال
ت	الاهداء
ث	الشكر
ج	الشكر
ح	المستخلص بالعربي
خ	Abstract
١	المقدمة
٢١	التمهيد: الأطر النظرية لتوطين الصناعة والقدرة التنافسية .
٢١	المبحث الأول: توطين الصناعة: المفهوم والمقومات ، والأهمية والأهداف .



٢١	المطلب الأول: مفهوم ومقومات توطین الصناعة.
٢١	الفرع الأول: مفهوم توطین الصناعة.
٢٩	الفرع الثاني: مقومات توطین الصناعة.
٣٢	المطلب الثاني: أهمية وأهداف توطین الصناعة.
٣٣	الفرع الأول: أهمية توطین الصناعة.
٣٤	الفرع الثاني: أهداف توطین الصناعة.
٣٧	المبحث الثاني: القدرة التنافسية مفهومها وعناصرها.
٣٧	المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها بالنسبة للصناعة.
٣٧	الفرع الأول: مفهوم القدرة التنافسية.
٤١	الفرع الثاني: أهمية القدرة التنافسية بالنسبة للصناعة الدوائية.
٤٣	المطلب الثاني: عناصر القدرة التنافسية ومؤشراتها.
٤٣	الفرع الأول: عناصر القدرة التنافسية.
٤٥	الفرع الثاني: مؤشرات القدرة التنافسية.
٥٠	الفصل الأول: طلب وعرض الدواء في المملكة العربية السعودية وأهمية توطین صناعته
٥٠	المبحث الأول: طلب وعرض الدواء في المملكة العربية السعودية .
٥٠	المطلب الأول: حجم الطلب على الدواء في السوق السعودي.
٦٠	المطلب الثاني: حجم عرض الدواء في السوق السعودي.
٦٥	المبحث الثاني: الاستراتيجية الدوائية في المملكة العربية السعودية.
٦٥	المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للدواء.
٦٧	المطلب الثاني: السياسة الدوائية.
٧٥	المطلب الثالث: مصادر توفير الدواء.
٧٨	المبحث الثالث: أهمية توطین الصناعة الدوائية ومبرراته.
٧٨	المطلب الأول: أهمية توطین الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية.
٨٠	المطلب الثاني: مبررات توطین الصناعة الدوائية.
٨٣	الفصل الثاني: واقع الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية وجهود توطینها.
٨٣	المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة الدوائية.
٨٥	المطلب الثاني: تطور حجم الصناعة الدوائية.
٩١	المطلب الثالث: مشكلات الصناعة الدوائية.



٩٦	المبحث الثاني: جهود توطين الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية ونتائجها.
٩٦	المطلب الأول: مقومات الصناعة الدوائية.
٩٩	المطلب الثاني: تحديات الصناعة الدوائية.
١٠٣	المطلب الثالث: جهود توطين الصناعة الدوائية.
١٠٧	المطلب الرابع: نتائج جهود توطين الصناعة الدوائية.
١١٠	الفصل الثالث: المؤشرات الاقتصادية والتنافسية للصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية .
١١٠	المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالدواء .
١١٠	المطلب الأول: نسبة الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٧).
١١٢	المطلب الثاني: نسبة واردات الدواء إلى الناتج المحلي الإجمالي(٢٠٠٥-٢٠١٧).
١١٥	المطلب الثالث: مؤشر التكاليف الإنتاجية للدواء (٢٠٠٥-٢٠١٧).
١١٧	المطلب الرابع: مؤشر الحصة السوقية للصناعات الدوائية الوطنية(٢٠٠٥-٢٠١٧).
١٢١	المبحث الثاني: أهمية البيئة التنافسية للصناعة الدوائية ونسب مؤشراتها في المملكة العربية السعودية وأساليب تحقيقها.
١٢١	المطلب الأول: أهمية تنافسية الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية.
١٢١	الفرع الأول: أهمية تنافسية الصناعة الدوائية.
١٢٢	الفرع الثاني: أساليب تحقيق تنافسية الصناعة الدوائية.
١٢٥	المطلب الثاني: الميزة التنافسية للصناعة الدوائية ومتطلبات القدرة التنافسية.
١٢٥	الفرع الأول: الميزة التنافسية للصناعة الدوائية.
١٢٧	الفرع الثاني: متطلبات القدرة التنافسية للصناعة الدوائية.
١٢٩	الفرع الثالث: دور الميزة النسبية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الدوائية.
١٣٠	المطلب الثالث: البيئة التنافسية للصناعة الدوائية.
١٣٥	المطلب الرابع: نسب مؤشرات التنافسية للصناعة الدوائية.
١٣٦	الفرع الأول: نسب مؤشر الربح(٢٠٠٥-٢٠١٧).
١٣٧	الفرع الثاني: نسب مؤشر تكلفة الإنتاج(٢٠٠٥-٢٠١٧).
١٤٠	الفصل الرابع: الدور الحكومي وأثره في دعم تنافسية الصناعة الدوائية في المملكة العربية السعودية .
١٤٠	المبحث الأول: سياسات تعزيز تنافسية سوق الدواء.
١٤٠	المطلب الأول: سياسات تحرير سوق الدواء.
١٤٢	المطلب الثاني: سياسة التسعير وتسجيل الدواء المحلي.



١٤٢	الفرع الأول: سياسة تسعير الدواء .
١٤٣	الفرع الثاني: سياسة تسجيل الدواء المحلي.
١٥٢	المطلب الثالث: سياسة الدعم غير المباشر .
١٥٢	الفرع الأول: سياسة التحفيز المعنوي.
١٥٣	الفرع الثاني: سياسة التوجيه المصلحي.
١٥٥	المبحث الثاني: الدور الحكومي في معالجة المشكلات الاقتصادية للصناعة الدوائية، في المملكة العربية السعودية.
١٥٧	المطلب الأول: الدور الحكومي في معالجة المشكلات الاقتصادية لصناعة الدواء
١٥٧	المطلب الثاني: الدور الحكومي في معالجة المشكلات المرتبطة بالإتفاقيات الدوائية.
١٦٢	المبحث الثالث: أثر الدعم الحكومي على تنافسية الصناعة الدوائية .
١٦٢	المطلب الأول: حجم الدعم الحكومي في الصناعة الدواء خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧.
١٦٤	المطلب الثاني: نتيجة الدعم الحكومي على زيادة القدرة التنافسية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧.
١٦٦	الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية على الشركة السعودية للصناعات الدوائية .
١٦٦	المبحث الأول: نشأة وتطور وإنتاج الشركة السعودية للصناعات الدوائية.
١٦٦	المطلب الأول: نشأة الشركة وتطورها.
١٧٢	المطلب الثاني :حجم إنتاجها من الدواء (٢٠٠٥-٢٠١٧).
١٧٨	المطلب الثالث: تحليل بيانات حجم الإنتاج (٢٠٠٥-٢٠١٧).
١٨٧	المبحث الثاني: أداء المؤشرات الاقتصادية للشركة على القيمة المضافة والعائد على الاستثمار.
١٨٧	المطلب الأول: أداء مؤشر نموذج القيمة المضافة على الشركة.
١٨٨	المطلب الثاني: أداء مؤشر معدلات العائد على الاستثمار على الشركة.
١٩٠	المطلب الثالث: أداء مؤشر نمو الحصة السوقية على الشركة.
١٩٦	المطلب الرابع: أداء مؤشر نمو المبيعات على الشركة.
١٩٨	المبحث الثالث: أثر المؤشرات التنافسية للشركة على سوق الدواء.
١٩٨	المطلب الأول: أثر مؤشر التنافسية على اختراق أسواق جديدة.(٢٠٠٥ - ٢٠١٧)
٢٠٣	المطلب الثاني: أثر مؤشر التنافسية على ابتكار منتجات جديدة.(٢٠٠٥ - ٢٠١٧)
٢٠٧	المطلب الثالث: أثر مؤشر التنافسية على المكانة المميزة للشركة .(٢٠٠٥ - ٢٠١٧)
٢١٢	المطلب الرابع: أثر مؤشر التنافسية على تنوع أساليب العمل .(٢٠٠٥ - ٢٠١٧)
٢٢٥-٢٢١	الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات
٢٣٨-٢٢٦	المصادر والمراجع



٢٣٨	فهرس الاعلام
٢٣٩-٢٣٨	فهرس الجداول
٢٣٩	فهرس المصطلحات العلمية
٢٣٩	الفهارس الكلمات الغربية
٢٤٣-٢٤٠	فهرس الموضوعات

